



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

عن أية «منطقة أمنة»

جرى الحديث؟

[05]



الافتتاحية

اصطفاف اليوم
يحدد موقعك غداً!

تصدرت ثلاثة تصريحات عناوين الأخبار خلال الأسبوع الماضي، وهي على التتالي تصريح محافظ بنك إنجلترا المركزي «يجب البدء بالتخلص من اعتماد الدولار وإيجاد بديل احتياطي جديد»، وتصريحات ماكرون حول «انتهاء عصر الهيمنة الغربية»، وأخيراً تصريحات ترامب ضمن سجله مع البنك الفيدرالي الأمريكي، والتي دفع من خلالها نحو تبني سياسة الدولار الضعيف.

إنّ التصريحات الثلاثة الماضية، ليست إلا اعترافاً صريحاً من رؤوس «الهيمنة الغربية التاريخية» بانتهاء هيمنتهم، وضرورة البحث عن سبل واقعية للتعامل مع العالم الجديد. أي أنّ العالم الذي كان يتغير بنشاط وبسرعة، ولكن دون إعلان صريح، بات معلناً عن تغييره من جانب «حكامه السابقين» بالذات.

وبهذا المعنى، يصبح الكلام الذي لطالما قالته قاسيون، ومنذ مطلع هذا القرن، ملموساً وواضحاً أكثر من أي وقت مضى؛ في العالم الآن قوى صاعدة وأخرى هابطة، والاتجاه التاريخي غداً ثابتاً نحو مزيد من صعود الصاعدين، ومزيد من تدهور الهابطين.

بهذا المعنى أيضاً، وفي ضوء هذه التصريحات، يصبح واضحاً أكثر ما قلناه في افتتاحية قاسيون الماضية «ليس أمام تركيا حل وسط»، فالقوة أو الدولة التي ستقف في صف المتراجعين، ستغرق معهم.

هذا الأمر لا يتعلق بتركيا فحسب، بل وبكل القوى والدول في منطقتنا وعبر العالم؛ بات يصح القول اليوم: قل لي أين تصطف ضمن التوازن الدولي الجديد، أقل لك أي مستقبل ينتظرك!

فيما يتعلق بالوضع السوري بشكل مباشر، فإنّ ثلاثة استنتاجات أولية يمكن وضعها في السياق العام نفسه للأفكار السابقة:

أولاً: إنّ الحديث المستجد عن «المنطقة الآمنة»، وما بدا من «تفهم روسي» للسلوك التركي، إنما يعني بالضبط، رفع درجة التنسيق بين الروس والأتراك بهدف تسريع تخفيض وزن الولايات المتحدة ضمن سورية وفي المنطقة عموماً، وعلى أساس تطبيق القرار 2254 وعلى أساس وحدة سورية واستقلالها.

ثانياً: حل الأزمة السورية لن يكون إلا على يد القوى الصاعدة، واستناداً لـ 2254، ولأستانا وسوتشي، والسعي الغربي لإطالة أمد الأزمة السورية، لم يعد متعلقاً بالأزمة نفسها، بل بات معادلاً لمحاولات بقاء الغرب نفسه ضمن معادلة الاشتباك، بما يسمح بتأجيل خروجه من المعادلة كلها وقت إعلان النتائج التي باتت واضحة؛ أي بما يسمح بتأجيل الاعتراف النهائي والكامل بالتراجع.

ثالثاً: وفي الإطار ذاته، فإنّ كل قوة محلية أو إقليمية تبقى على حبال ما مع الأمريكي وحلفائه، وتعوّل عليهما، فليس لأنها تعوّل على دور ما، سيمنحها إياه الأمريكي ضمن الحل، بل لأنها بالضبط لا تريد الحل، وتتوكل بشكل مباشر أو من تحت الطاولة بقاء الأمريكي، ليس لإطالة الأزمة السورية فحسب، بل أساساً لإطالة بقاء هذه القوى نفسها، التي سرعان ما ستتخبر ما إن يبدأ الحل الحقيقي الذي سيحدد مصير سورية المقبل لعقود عديدة قادمة

شؤون عربية ودولية



الهيمنة الغربية..
هذا ما قلناه خلال عقدين!

18

شؤون عربية ودولية



الأمية الأمريكية تتحرك
مجدداً لإطلاق قنابل دخان

17

شؤون اقتصادية



المعرض... استعراض كثير
لفعالية قليلة!

12

شؤون محلية



قطاع التعليم..
مقارنة مشروعة

10

وجهة نظر «3» قانون التنظيم النقابي



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



فساد على عينك يا تاجر

نشر موقع صوت عمالي خبراً عن مصادر مسؤولة في مؤسسة الإسمنت مفاده: أن مجموعة فرعون المكلفة بتطوير وتحسين الإنتاج وتأهيل العمال عليها مستحقات مالية قيمتها 45 مليار ليرة سورية، وهذه المبالغ الكبيرة المترتبة على المجموعة نتيجة عدم إلزامها بتنفيذ العقود المبرمة مع شركتي إسمنت عدرا وطرطوس كما أفاد الخبر المنشور. يقول المثل الشعبي: «من يزرع شوكاً لن يحصد سوى الشوك»، وهذا يعني: أن سياسات الحكومات تجاه شركات قطاع الدولة قد أوصلتها إلى هذا الواقع الذي باتت فيه هذه الشركات عاجزة عن السير ولو خطوات تجاه أداء مهامها الإنتاجية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، وهذا كرمال عين أصحاب النفوذ وشركائهم في هذه الأموال المهدورة على أقل تقدير، والتي خسرها الاقتصاد الوطني والعمال معاً، فأى عقد يبرم مع أي مستثمر وازن من حيث الإمكانيات والنفوذ يراعى فيه بالدرجة الأولى مقدار الحصص التي ستصيب المتنفذين أصحاب القرار في مثل هذه الأمور؟ وطبعاً الشروط التي يضعها المستثمر ستكون مستجابة، لأن المثل يقول أيضاً: «طعمي التم بتستحي العين».

في مؤتمر نقابة عمال الإسمنت والسيراميك الأخير حضر مندوب مجموعة فرعون أعمال المؤتمر، وقدم مداخلته عن أعمال المجموعة ودافع عن التزامها بشروط العقد، ولكن نقابيين شركة إسمنت عدرا وأجهوه بالحقائق التي تشير بوضوح بعدم التزامها بشروط العقد، وكانت هناك مشادة كلامية بين الطرفين وهذا طبيعي، ولكن غير الطبيعي هو: أن المعنيين بالأمر سمعوا ولكن أذن من طين وأذن من عجين. لقد خسرت الشركتان مبالغ طائلة، إسمنت عدرا 5 مليارات، وإسمنت طرطوس 14 مليار، وتقرير للخبراء يقول: إن الخسائر المترتبة الإضافية 25 مليار ليرة سورية لقد خسرت الشركتان أيضاً الزمن المفترض، أن تكونا جاهزتين بإنتاجهما لتلبية الحاجات من الإسمنت، وهذا الزمن المهدور كيف ستقيمه الحكومة أم أنه لا ضير في الزمن طالما أن المستثمر قد كسب ما كسبه وبعد مصالح المستثمرين فليات الطوفان.

السؤال المطروح وهو برسم النقابات: هل كانت تكفي التحفظات التي أبدتها التنظيم النقابي لمنع سريان العقد مع مجموعة فرعون، والنقابات تترك تماماً المخاطر المترتبة على الشركات من مثل هكذا عقود جائرة، والتي يجري الآن الكشف عن نتائجها الكارثية على الشركات والبيئة والعمال مجتمعة.

لا يمكن اعتبار نقاشنا لقانون التنظيم النقابي خلال الأعداد الماضية من الجريدة، والذي ركزنا فيه على القاعدة الأولى والأساس بكامل الهيكل التنظيمي للتنظيم النقابي، ونقصد هنا الهيئة العامة، واللجنة النقابية كافياً وشاملاً، بل هي محاولة جادة لفتح أوسع حوار ونقاش وتبادل لوجهات النظر، للوصول لرؤية موضوعية لقانون جديد، أو متجدد يساعد الطبقة العاملة والحركة النقابية على امتلاك أهم أدواتها في الدفاع عن مصالحها الوطنية والطبقية والديمقراطية.

■ إلياس زيتون

إنه من الضروري تلخيص الجوانب التي تم طرح وجهة النظر فيها، والمعنية بالهيئة العامة واللجنة النقابية، وهذا التلخيص هو مفيد من أجل الانتقال لمناقشة جوانب المستوى التنظيمي الثاني في الهرم، ألا وهو النقابات بمكاتبها وأعضائها ودورها و... إلخ، وهذا التلخيص والتفصيل يصلح بشكل عام ليكون لبنة أساسية لبناء مشروع قانون يوضع بين أيدي العمال والحركة النقابية، وخاصة في هذه المرحلة المفصلية والحساسية، في ظل حجم الملفات المترابطة الاقتصادية والسياسية والمعيشية والقانونية الحقوقية، ومجمل تداعيات الأزمة وانعكاساتها الكارثية.

الهيئة العامة واللجنة النقابية

الهيئة العامة: هي مجموع العاملين في التجمع العمالي الواحد، أو عدة تجمعات صغيرة متقاربة جغرافياً، وتعمل في مهنة واحدة أو قطاع واحد وتضم كافة العاملين النقابيين وغير النقابيين، ويحق لكل هيئة

عامة أن تشكل لجنة نقابية في حال ضمت 50 عاملاً وما فوق، شرط أن تكون نسبة المنتسبين للنقابة متناسبة مع عدد عمال الهيئة العامة للتجمع العمالي.

يتم انتخاب اللجنة النقابية من قبل عمال الهيئة العامة، بغض النظر عن انتسابهم للنقابة في حين ينحصر حق الترشح للعمال النقابيين، وتتم الانتخابات بالاقتراع المباشر والسري، ووفق القانون الانتخابي الملحق بقانون التنظيم النقابي، والذي لا بد أن يكون قانوناً وجزءاً أصيلاً منه، وسنفرد مادة كاملة لنقاش وتوضيح وجهة النظر بهذا القانون.

تعقد الهيئة العامة مؤتمراً سنوياً تعرض من خلاله اللجنة النقابية عملها خلال سنة كاملة وتطرح برنامج السنة القادمة، ليتم التصويت المباشر من قبل المؤتمر على تجديد الثقة أو سحبها من اللجنة أو أحد أعضائها، ويتم الترميم أو إعادة الانتخابات في المؤتمر ذاته وفق القانون الانتخابي وقواعده، ويتم انتخاب المتممين لمؤتمر النقابة وفق العدد النسبي المفترض خلال كل مؤتمر سنوي على حدة.

يحق للهيئة العامة المطالبة بمؤتمر

استثنائي في حال حصولها على موافقة أكثر من 35% من مجموعها. يحق للهيئة العامة الإضراب الجزئي أو الكلي بما لا يتعارض مع مواد الدستور.

ينحصر حق اختيار ممثلي التنظيم النقابي في مجلس إدارة التجمع والمجالس الإنتاجية في الهيئة العامة عبر الانتخاب المباشر والسري، بعد استكمال المرشحين للشروط الموجبة في القانون الانتخابي الملحق أو في القوانين الأخرى المتعلقة به.

تعتبر اللجنة النقابية المنتخبة من الهيئة العامة لجنة اعتبارية تتمتع بقدر كاف من الصلاحيات النقابية والإدارية والمالية وفق مواد القانون، وهنا لا بد من استمرار النقاش في هذه المسألة لتحديد كل هذه الجوانب ومدى استقلالياتها وعلاقتها بالمستويات التنظيمية الأعلى، وسنعمل على ذلك خلال نقاشنا للمستويات التنظيمية الأخرى.

تمارس اللجنة النقابية عملها وفق محددات القانون «المفترض نقاشها» ويفترض أن تكون هناك معايير موضوعية محددة لمسألة التفرغ لأحد أو بعض أعضائها، وهذا أيضاً جانب مهم يحتاج لوضع

رؤى واضحة له يدرج بالقانون لضمان عدم تمييزه.

تعتبر الحصانة النقابية لأعضاء اللجنة النقابية حقاً أصيلاً يجب العمل عليه، ووضع معايير العمل وشروطه المناسبة، بما يتناسب مع مصلحة العمال وحقوقهم ومصلحة العمل أيضاً.

يتساوى أعضاء اللجنة النقابية بالحقوق العمالية والنقابية مع كافة العاملين ولا يتمتعون بأية مزايا خاصة، في حين تتحمل واجباتها كاملة.

يحق للجنة النقابية التفاوض، وإبرام العقود الجماعية عن العمال في حال التفويض الخطي لها، وكذلك تعيين محام لهم أو لأحدهم أمام المحاكم العمالية في حال حصلت على هذا التفويض.

حاولنا من خلال الأسطر الماضية الإضاءة على بعض النقاط والجوانب الهامة، ووضعنا وجهة نظر بها، في حين اكتفينا بالإشارة إلى بعض النقاط المفترض نقاشها لاحقاً، وهذا من أجل الاستمرار بمد قنوات الحوار المفتوح للوصول لتصورات تخدم الطبقة العاملة والحركة النقابية في نضالها من أجل الحقوق الكاملة وللحديث صلة...

تيارات الحركة العمالية الأمريكية



تخوض نقابات العمال والموظفين والمعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية حملة واسعة من الإضرابات العمالية التي تشمل العديد من الولايات، ويشارك فيها مئات الآلاف من العمال في الآباما، فلوريدا، جورجيا، كنتاكي، لويزيانا، ميسيسيبي، كارولينا الشمالية، كارولينا الجنوبية، تينيسي وغيرها.

■ محرر الشؤون العمالية

حسب تصريحات قادة النقابات العمالية، يريد العمال الشباب التنظيم في نقابات عمالية أكثر من أية فئة عمرية أخرى، وفي الواقع، فإن العمال الشباب ينضمون إلى نقابات العمال بمعدلات أعلى. ويكون الشباب الذين أعمارهم بين 18-35 عاماً أكثر من 67% من منتسبي النقابات. كما تستمر حملة الإضرابات تحت شعار: «النقابات للجميع» «التنظيم النقابي سلاحنا الوحيد» «من أجل 15 دولاراً لكل ساعة عمل».

بدأت الإضرابات والمظاهرات من فكرة: لا يمكننا انتظار القوانين الجديدة، نحن نبني نقابات قوية من أجل إجازة الأمومة وزيادة الأجور، نحن نقاتل من أجل ما نحتاج إليه: «النقابات للجميع». أزمة القروض الطلابية تشل الملايين من البالغين الذين يسعون للتطور في مكان العمل. ولكن مع الأجور الفقيرة وعدم تنظيم العمال في نقابات، أصبح من الصعب بشكل متزايد الخروج من الدين. لهذا السبب نحن نخوض الإضراب تحت شعار «النقابات للجميع». ألا يستحق ذلك نضال العمال؟

عن الأزمة داخل الولايات المتحدة وغيرها، ويعني ذلك أيضاً انتقال الحركة العمالية الأمريكية إلى درجة أعلى من الحراك. فإن الدعوة إلى حمل السلاح والنضال العنيف في هذه اللحظة بالذات قد يعني عدة أمور من بينها: بدء انكفاء سوق السلاح الأمريكي إلى الداخل، ولجوء البرجوازية الأمريكية إلى أساليبها التقليدية لمحاولة كبح الحركة العمالية، واقترب الأوضاع من درجة الانفجار في المستقبل، وغير ذلك من الأمور التي تنتج عن الهزائم الأمريكية عالمياً.

الرأسماليين على طريقة الفوضويين. لم تكن الحركة العمالية البسيطة التي بدأت منذ سنة تقريباً، وانتشرت في نصف الولايات الأمريكية من أجل 15 دولاراً للساعة مثل باقي الحركات والإضرابات، بل امتدت حتى اليوم، ووصل نشاطها وتأثيرها إلى كندا والاتحاد الأوروبي. برزت داخل الحركة العمالية الأمريكية حتى الآن وبشكل واضح السيارات الـ 3 المذكورة أعلاه، وربما توجد تيارات صغيرة وكبيرة إضافية، وإن كان حدوث الإضرابات وانتشارها أمراً مفهوماً في العالم الرأسمالي، ويعطينا ذلك مؤشراً

الكفاح اليومي ضد رأس المال، ولكن أيضاً لكي يتواصل الإنتاج عند إسقاط الرأسمالية من خلال تنظيم العمال الصناعيين، فنحن نشكل هيكل المجتمع الجديد داخل قشرته القديمة». ويواصل أعضاؤها بناء المنظمات العمالية وتنظيم الإضرابات العامة للعمال من أجل المطالب، كما تبذل الجهود لنشر وتدريب تاريخ التجارب الناجحة للحركة الإضرابية لعمال أمريكا. وفي جهة ثالثة، تنتشر منظمات عمالية محلية أو على مستوى عدة ولايات، تدعو إلى تسليح الطبقة العاملة والقتال بالسلاح ضد

في المقابل، أعيد تأسيس منظمة عمال العالم الصناعيين، تلك المنظمة التي قادت عدة انتفاضات عمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1905-1914، بتأثير الثورة الروسية الأولى. وقضي عليها بالقمع الدموي العنيف أثناء الحرب العالمية الأولى. وتنتشر المنظمة حالياً في جميع الولايات الأمريكية وتدعو إلى الثورة العمالية لإسقاط الرأسمالية. تقول المنظمة: «إن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هي إسقاط الرأسمالية، ويجب تنظيم جيش المنتجين، ليس فقط من أجل

الطبقة العاملة



توقف 800 قطار

استؤنفت أعمال الإضراب على السكك الحديدية الجنوبية الغربية في بريطانيا كجزء من نزاع طويل حول حراس القطارات. ويتوقف عمال 800 قطار عن العمل أي: نصف العمال لمدة 4 أيام بعد قرار الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية والبحرية والنقل، واتهمت النقابة شركة القطارات بالتراجع عن تعهداتها العلنية بشأن وظيفة الحراس في المستقبل. وقال المشغل إنه ملتزم بإيجاد حل للنزاع. وتدير الشركة خطوطاً بين لندن وبريستول وإكستر وبورتسموث وارينج وويموث، وشل الإضراب أعمال النقل في كامل المنطقة الجنوبية الغربية، ويذكر أن النزاع مستمر بين النقابة والشركة منذ شهر تشرين الثاني لعام 2017.



نقابة طيران الكويت

صرح رئيس نقابة الطيران المدني في الكويت التي تضم 1800 موظف وموظفة بأنه تم التنسيق مع الاتحاد الدولي لعمال النقل لحضور ممثل لهم في الإضراب الذي سيتم تنفيذه نظراً لعدم الاستجابة لمطالب النقابة من قبل رئيس الطيران المدني. وأوضحت النقابة أنه تمت مراسلة رئيس مجلس الوزراء لإبلاغه بإضراب العاملين بالإدارة العامة للطيران المدني قريباً. وفي وقت سابق، هدد رئيس نقابة العاملين بالإدارة العامة للطيران المدني الكويتي بالجوء إلى الإضراب نهاية آب، وذلك لعدم تطبيق البدل الموحد لموظفي مطار الكويت، وعدم الوصول إلى حلول إيجابية مع قيادات الطيران المدني. وقال: ستلجأ إلى هذا الإضراب.



40 ألفاً في تونس

هدد عمال الحظائر بإضراب مفتوح عن العمل في كل الولايات التونسية، ولوحّت بتنسيقات عمال الحظائر التي تضم 40 ألفاً من العمال بتنفيذ اعتصام وطني مفتوح في كل الولايات، احتجاجاً على تأجيل جلسة مخصصة لإيجاد الحل النهائي لملف الحظائر، إلى أجل غير مسمى. وأعربت تنسيقات عمال الحظائر في بيان لها، عن تفاجئها بعد طول انتظار، بعدم انعقاد الجلسة المخصصة لوضع أسس الحل النهائي لملف الحظائر، معتبرة أن هذا التأجيل كشف مرة أخرى مدى استهتار الحكومة بحياة وكرامة عمال الحظائر ومحاولة لقتل الملف. كما يتواصل إضراب عمال البريد في تونس من أجل مطالبهم.



22 ألفاً في أستراليا

من المتوقع أن تصاب المستشفيات العامة في ولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا بالشلل التام بعد أن قرر أكثر من 22 ألف عامل في القطاع الصحي الإضراب عن العمل بسبب مخاوف حول سلامة أماكن العمل. وصوت أكثر من 500 ممثل نقابي للعاملين في القطاع الصحي وبالإجماع على وقف العمل لأربع ساعات في محاولة منهم للفت الانتباه إلى مطالبهم بتشديد مستوى السلامة والأمن في المستشفيات. وشددت نقابة العاملين في المهن الصحية على أن الإضراب سيستمر إلى أن تستجيب حكومة الولاية لمطالب العاملين، وتحسن من وضع الأمن في جميع المستشفيات بكافة أنحاء البلاد.

«سار» تستنجد بحلول إسعافية



تعاين الشركة العامة لصناعة المنظفات الكيميائية «سار» من مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون إمكانية استعادة نشاطها واستكمال قيامها بمهامها، بعضها قديم وبعضها الآخر مستجد، برغم تكاتف الجهود من أجل إعادة إقلاع عملها بما تيسر من إمكانيات محدودة متوفرة، حيث استطاعت من إعادة عجلة الإنتاج للكثير من الأصناف الخاصة بها، بل وإضافة أصناف جديدة أيضاً، برغم كل تداعيات سنوات الحرب والأزمة.

■ مراسل قاسيون

فالشركة استطاعت استعادة جزء من نشاطها الاقتصادي الإنتاجي من خلال مكان محدود المساحة تم استجاره من شركة الزجاج في دمشق مطلع عام 2015، وذلك بعد أن توقف عملها في عام 2013 في مقرها الكائن في منطقة عدرا، والذي تعرض للكثير من التخريب والضرر والدمار على إثر دخول المجموعات المسلحة على المنطقة.

صعوبات قديمة توجت بالدمار

الشركة التي تأسست في سبعينات القرن الماضي، استطاعت أن تثبت وجودها كأحدى شركات الصناعات الكيميائية في القطر من خلال الأصناف العديدة التي تنتجها، ذات المواصفة والجودة العالية، حيث أثبتت أنواع المنظفات وغيرها من الأصناف التي تنتجها الشركة حضورها في السوق المحلي ولدى المستهلكين، بل وفي أسواق التصدير الخارجية أيضاً، وقد استمرت بالعمل والإنتاج طيلة العقود الماضية برغم كل الصعوبات التي واجهتها، كما غيرها من شركات القطاع العام الصناعي، وقد تركزت صعوباتها طيلة هذه العقود بالمنافسة مع منتجات شركات القطاع الخاص الشبيهة في الأسواق، ومع المستورد منها أو المهرب أو المنتج بورشات صغيرة دون تراخيص، ارتباطاً مع ضعف

حلقات التسويق، بالإضافة إلى قدم آلاتها وعدم تجديدها، وظروف وشروط العمل السيئة، وخاصة بما يتعلق بالعاملين ووضعهم الصحي من خلال تعاملهم مع المواد الكيماوية ونتائجها وأثارها، وطبعاً لم يكن ذلك خارج حدود السياسات الليبرالية المعمول بها، والتي أضرت في الإنتاج المحلي عموماً، وفي الصناعة خصوصاً، وفي القطاع العام الصناعي بشكل أكثر تحديداً، لتأتي سنوات الحرب والأزمة مع تداعياتها ومفاعيلها على مستوى الدمار وتهتك البنى التحتية مستكملة الضرر والخراب على الشركة وإنتاجها.

المطلوب بعض الإجراءات الإسعافية

الصعوبات والمعوقات التي تعترض عمل الشركة ليست عصية عن الحل، ومع ذلك لم تثمر مطالبات العاملين والإدارة النتائج العملية المرجوة بشأنها، حيث سبق وأن

الشركة التي تأسست في سبعينات القرن الماضي وهي تطالب اليوم باستعادة نشاطها الاقتصادي بوضع مخصصات للإسعاف والتأهيل

عرضت هذ المطالب عبر الطرق الإدارية وعبر المؤتمرات النقابية وعبر وسائل الإعلام أيضاً، وجوهر المطالب يتركز على تذليل الصعوبات بشأن عودة النشاط الاقتصادي الإنتاجي لمعمل الشركة ومنشأتها الكائنة في منطقة عدرا، وذلك من خلال إعادة تأهيلها بكافة أقسامها، ولو بالتدريج وعبر مراحل، ولعل الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو توفير ورصد الاعتمادات اللازمة لكل مرحلة من مراحل إعادة التأهيل ووضعها بالتنفيذ والمتابعة، علماً أنه سبق وأن تم تقدير حجم الأضرار التي أتت على الموجودات والآلات والأبنية والبنية التحتية.

ويمكن تلخيص المطلوب إسعافياً بما يلي: إعادة تأهيل البنى التحتية والخدعة للشركة في مقرها الأساسي في عدرا «شبكة كهرباء- مياه- صرف صحي- اتصالات».

ترحيل الأنقاض وردم الحفر والأنفاق وإعادة

تأهيل الطرقات المؤدية للشركة. إعادة تأهيل السور الخارجي للشركة، والأبنية والمنشآت والمكاتب الداخلية. إعادة تأهيل أقسام الإنتاج تبعاً، وتأمين التجهيزات اللازمة الكفيلة بإعادة عجلة الإنتاج.

رفع الشركة بالعاملين والإداريين، مع التركيز طبعاً على الاختصاصات الفنية المطلوبة. إيلاء التسويق الأهمية اللازمة، والتركيز على دور مؤسسات التدخل الإيجابي وجهات القطاع العام بهذا الشأن.

إيلاء جانب الصحة والسلامة المهنية الأهمية الكافية، سواء ناحية الاحتياطات الفنية الواجب توفرها في أقسام الإنتاج، أو على مستوى حقوق العاملين، اعتباراً من مستلزمات الوقاية الخاصة، مروراً بالتعويضات العادلة وليس انتهاءً بالوجبة الوقائية والمتابعة الصحية الدورية.

البرنامج ضروري في الانتخابات النقابية..

■ عادل ياسين

اعتاد العمال خلال عقود على نظام انتخابي، وطريقة انتخابية لم يطرأ عليها تعديل أو تبديل في شكلها، ومضمونها، بحيث أصبحت العملية الانتخابية تحصيل حاصل لنهاية الدورة الانتخابية لا بد من إجرائها تطبيقاً للقانون النقابي الذي ينص على ذلك.

ويمكن القول: إن الانتخابات العمالية مناسبة هامة على صعيد تجديد القوى النقابية والعمالية خلال دورتين نقابيتين، واستخلاص النتائج الضرورية التي ستمكن المناضلين النقابيين من الاستفادة منها في مسيرتهم القادمة، خاصة وأن التطورات المتسارعة على الصعيد السياسي والاقتصادي، تستوجب من الحركة النقابية أن تكون مستعدة للتصدي لكل ما يضر بمصالح الحركة العمالية، وكذلك بكل ما يمس اقتصادنا الوطني، وخاصة قطاع العام الصناعي، الذي يزداد الهجوم عليه يوماً بعد يوم بأشكال وأساليب متعددة، تارة من تحت الطاولة، وأخرى بشكل علني بحجة إصلاحه، وتطويره، وفق سياسات ليبرالية متوافقة مع تعليمات

صندوق النقد الدولي، وعلى رأسها تحرير الأسواق، وتحرير الأسعار، ورفع الرقابة التموينية، وتقليص الاستثمار في قطاع الدولة، وتجميد الأجور... إلخ من القضايا. إضافة إلى ذلك فإن واقع الأجور وتدني قدرتها الشرائية، وعدم تمكين العمال من تأمين حاجاتهم المعيشية، وضعف الحوافز الإنتاجية، وعدم تطويرها، لأن واقع الشركات، والمعامل لا يسمح بعملية التطوير، وكذلك تردي بيئة العمل وواقع الصحة والسلامة المهنية، وكثرة الإصابات المهنية والمهنية للعمال، ووجود آلاف من العمال المؤقتين.

كل تلك القضايا مجمعة تتطلب سياسات حازمة في مواجهتها، وهذا لن يتم إلا بوجود مناضلين نقابيين همهم الأساس المصالح الوطنية، وكذلك الحقوق العمالية والدفاع عنها. والانتخابات العمالية

مناسبة هامة للمناضلين العماليين لزيادة الاحتكاك بالعمال، ورفع مستوى الحوار، والنقاش داخل الحركة العمالية، وفي قواعدها، لشد اهتمام العمال للقضايا المطروحة، وهذا يتم من خلال طرح المرشح النقابي لبرنامج الانتخاب، والدعاية له، فبين فيه وجهة نظره، وطريقته التي سيتبعها في حال نجاحه للدفاع عن الحقوق العمالية ومكتسباتها.

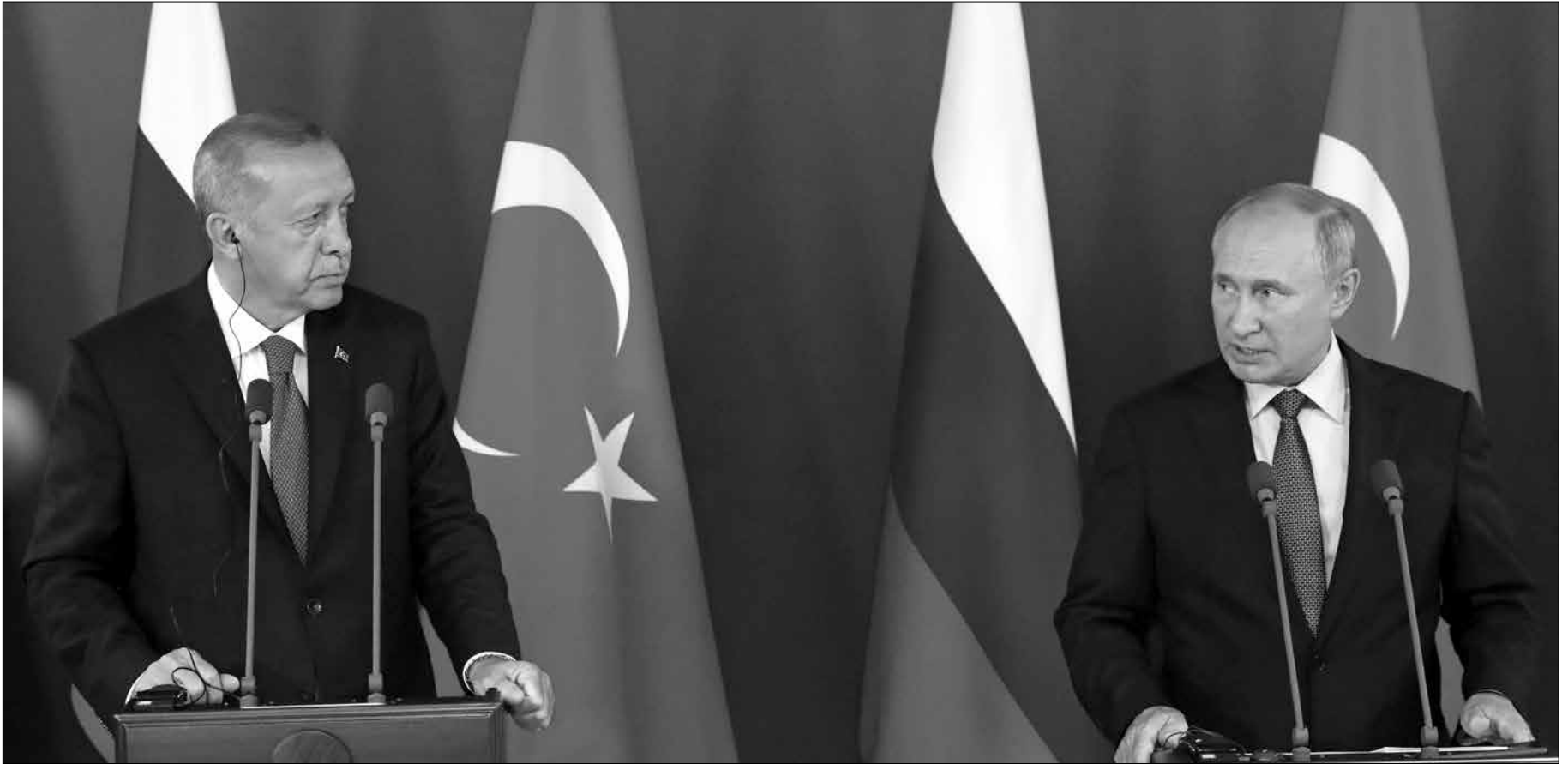
وطرح النقابي لبرنامج الانتخابي سيمكن العمال من اختيار الأنسب والأفضل الذي سيمثلهم، ويدافع عن مصالحهم على أساس ذلك البرنامج، وليس على أساس «القربى، الطائفة، الحارة، المنطقة...» أو غيرها، وهذا الشكل الانتخابي يعني تعميق شعور الانتماء للطبقة العاملة، وينمّي عندها الروح الكفاحية الجماعية التي ستمكنها من الدفاع عن مصالحها المشتركة،

ويقطع الطريق على وصول نقابيين بطرق لا يرضيها العمال، ولا تعبر عن مصالحهم وحقوقهم الديمقراطية التي سيدافعون عنها بالأشكال والطرق المختلفة التي تؤمن تحقيقها، هذا جانب من المسألة، والجانب الهام الآخر هو قدرة الطبقة العاملة على مراقبة المرشح النقابي وفقاً للبرنامج الذي طرحه ومحاسبته عليه، وبالتالي حقها في سحب الثقة منه أو تأكيدها، وهنا فإن النقابي يستند



في كل موقفه في مواجهة أرباب العمل سواء كانوا قطاع دولة أو قطاعاً خاصاً على قاعدة صلبة وهي الطبقة العاملة بتضامنها ووعيتها لمصالحها العامة والخاصة منها. إن ذهاب المرشحين للانتخابات النقابية على أساس برامجهم والتنافس فيما بينهم على هذا الأساس يعني ذلك أن الطبقة العاملة تملك من قوة التنظيم والإرادة والوعي ما يمكنها من انتزاع حقوقها وتحقيق مطالبها.

حول أية «منطقة آمنة» جرى الحديث في موسكو؟



تلقى البعض التصريحات الروسية خلال المؤتمر الصحفي المشترك للرئيسين الروسي والتركي في موسكو يوم الثلاثاء الماضي 27 آب، والمتعلقة بـ«المنطقة الآمنة»، باعتبارها صدمة غير متوقعة وغير مفهومة، خاصة بعد التصريحات الروسية المتكررة، بأن أي وجود أجنبي على الأرض السورية لن يكون شرعياً بغير التنسيق مع الحكومة السورية.

■ سعد صائب

أظهر بوتين خلال المؤتمر «تفهمه» للسلوك التركي تجاه «المنطقة الآمنة»، بل وأكثر من ذلك، اعتبر أن السعي بهذا الاتجاه يتوافق مع الأمن الوطني التركي، ويساعد على منع من يحاولون العمل على تقسيم سورية. أبسط التفسيرات، وأكثرها رواجاً، هي تلك التي تقول بصفقة روسية تركية، «تحصل» بموجبها روسيا على مساحات معينة من إلب وريفها، أو حتى إلب كلها، بمقابل حصول الأتراك على نفوذ ووجود عسكري في الشمال الشرقي. بل ويذهب البعض في خياله حد الحديث عن توافق روسي أمريكي تركي من تحت الطاولة تجري وفقه «إعادة توزيع للنفوذ»...

حدود الصراع

إن أية محاولة جدية لفهم التصريحات الأخيرة وسياقاتها، محكوم عليها بالفشل إذا انطلقت من زوايا رؤية ضيقة ومحدودة بحدود الوضع السوري، لأن قراءة التصريحات والمواقف الخاصة في سورية وحدها، وإسقاط المواقف والتصريحات المتعلقة مباشرة بالصراع الكوني الجاري بين القوى الصاعدة والقوى المتراجعة، هي بالضرورة قراءة خاطئة. لا بد في هذا السياق من المرور على الإشارات الواضحة التي ظهرت ضمن اللقاء الروسي التركي، والمتعلقة بمقاتلات الجبلين الرابع والخامس الروسية، وفتح باب بيعها بل وتطورها المشترك مع تركيا، وتعبير تركيا عن رغبتها بذلك. في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن انتقال تركيا التدريجي والمتسارع نحو السلاح الروسي، ابتداءً بالدفاعات، وخاصة S400 ومن ثم المقاتلات، وخاصة سو35 وسو57، هو انتقال نحو خروج كامل من المنظومة العسكرية الغربية-الأمريكية.

وليس خافياً على قارئ التاريخ التركي الحديث، أن المنظومة العسكرية التركية، بسلاحها وتبعيةها للأمريكي، كانت الأداة الأساسية في رسم سياسات تركيا طوال العقود السبعة الماضية. من باب التذكير فقط، فإن تركيا تعرضت خلال هذه العقود لعدد كبير من الانقلابات ومحاولات الانقلاب، بمعدل مرة كل «10-15» سنة آخرها هي محاولة الانقلاب الفاشلة 2016، وكانت هذه الانقلابات دائماً وأبداً، تنتهي إلى إعادة تركيا إلى الحضيرة الأمريكية وضبطها ضمنها. ضمن هذه الإحداثيات، وإذا أضفنا إلى خلفيتها جملة الاتفاقات الضخمة الاقتصادية والسياسية التي عقدتها تركيا مع كل من الصين وروسيا وإيران، خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الحديث في لقاء بوتين أردوغان عن مقادثات سو35 وسو57 يرقى إلى كونه إعلان نوايا صريح، باتجاه قطع نهائي للأتراك مع واشنطن، وهو الخيار الذي بات إلزامياً بالمعنى الموضوعي أمام تركيا في مواجهة العمل الأمريكي المفضوح والمباشر ضدها في عدد كبير من الملفات. والمهم أيضاً أنه بات قابلاً للتحقيق بخسائر يمكن تحملها، وبأرباح أعلى بما لا يقاس، على رأسها منع سيطرة القوى الخلاقة على الداخل التركي. بهذا المعنى، فإن تصريحات بوتين ضمن المؤتمر الصحفي تحمل معنى ودلالات بعيدة كل البعد عن التفسيرات السطحية المتعلقة بصفقة «تبادل مساحات نفوذ جغرافي».

ما الذي تعنيه تصريحات «المنطقة الآمنة» إذاً؟

توضيح حدود الصراع، يشكل الخطوة الأولى لمعرفة التوضع الحقيقي، وتالياً: المعنى الحقيقي، للحديث الروسي عن «المنطقة الآمنة»، ولكن ذلك لا يكفي للوصول إلى ذلك المعنى. ضمن الإحداثيات السورية، فإن قاسيون كانت

جمع سو35 وسو57 مع «التفهم الروسي لفكرة المنطقة الآمنة»، يتضح أن درجة تنسيق الروس مع الأتراك، باتت أعلى من أي وقت مضى، وليس في الشمال الشرقي فحسب، بل وفي إلب ومسألة اللجنة الدستورية أيضاً، وفي المسألة السورية عموماً. والهدف الأساسي المتفق عليه هو إضعاف الأمريكي وصولاً إلى إخراجهم من الملف بأسره، ودائماً وأبداً على أساس القرار 2254، وعلى أساس صيانة وحدة سورية واستقلالها. وضمن الاستهداف نفسه، يظهر أن المطلوب أيضاً هو إضعاف تلك القوى المستقوية بالأمريكي، والتي شطحت في خيالاتها بعيداً مستندة إلى الأكاذيب الأمريكية، والتي بات تحجيمها المتواتر أمراً واقعاً.

أضنة

ما يلفت الانتباه ضمن التحليلات والتصريحات المتعلقة بالمنطقة الآمنة، وتحديداً تلك القادمة من الطرف الروسي، الرسمي وشبه الرسمي، هو إعادة الحديث عن اتفاق أضنة 1998، والذي يعني ضمناً، أن أي إجراء فعلي سيجري على الأرض، إنما سيجري في إطار القانون الدولي، أي على أساس توافق مع السوريين، ولكن ضمن إطار الحل السياسي الشامل.

هل انتهت الاحتمالات الخطرة؟

لا يعني الكلام السابق كله أن الاحتمالات الخطرة باتت خارج نطاق الإمكانية، وبالضبط تلك الاحتمالات المتعلقة بأطراف تركية تحاول المناورة مع الأطراف المختلفة، وسمّتها الأساس لا يزال الحزن الأمريكي؛ فهذه القوى موجودة بلا شك، وعلى مختلف المستويات في تركيا، ولها وزنها وتأثيرها. ولكن المؤكد أيضاً، أن هذه القوى باتت أضعف من السابق بما لا يقاس، وباتت قدرتها على تفعيل الخيارات الخطرة أدنى بمرات عديدة مما كانت عليه، ليس في عام 2011 فحسب، بل وحتى أدنى بمرات مما كانت عليه في 2016.

قد وصفت في افتتاحية عددها ذي الرقم 926 الصادر بتاريخ 11 آب 2019، الاتفاق الأمريكي التركي المعلن في حينه حول المنطقة الآمنة بأنه «تكاذب أمريكي تركي» يسعى كل من طرفيه إلى الإيقاع بالأخر عبره، ورفع درجات الضغط عليه. أي أن الاتفاق نفسه، ليس غير قابل للتطبيق فحسب، بل وليست لدى الطرفين نوايا فعلية في تطبيقه. كل ما في الأمر أن «الاتفاق» إياه، هو دفعة أولى لتحريك الوضع الذي تحاول واشنطن تأييده في الشمال الشرقي السوري، لعزله عن الحل السياسي في سورية، ولتفخيخ الحل بأسره من خلاله.

من جهة أخرى، فإن اضطراب الأمريكي إلى الدخول في هذا التكاذب، وقطع الوعود على نفسه، يعبر هو الآخر عن اختلال موازين القوى على المستوى الدولي والإقليمي وفي سورية نفسها، بحيث لم يعد ممكناً الحفاظ على جمود الوضع في الشمال الشرقي، وبالأخص مع التقدم في الملفين الآخرين الموضوعين على طاولة التنفيذ «إلب» واللجنة الدستورية»، واللذين يعلم الأمريكي مسبقاً بأن السير فيهما خطوات كبيرة إلى الأمام من شأنه أن ينعكس سريعاً على ملف الشمال الشرقي نفسه، كاسراً جموده. ولذا فإن المناورة الأمريكية، بالإعلان عن اتفاق مع الأتراك على المنطقة الآمنة، تظهر بوصفها استباقاً لهذا المصير الحتمي، عبر محاولة خلق حالة جمود جديدة على أمل أن يكون لها نصيب في الاستمرار، باعتبار أن الحالة السابقة محكومة بالانتهاء في أجل قريبة.

وبطبيعة الحال، فإن التعويل الأمريكي عبر التكاذب مع التركي، كان يتمثل أيضاً في محاولة خلق تناقض مستعص بين الأتراك والروس، لعل وعسى يساعد ذلك في تعطيل تقدم ملفي إلب واللجنة الدستورية، ما ينعكس بدوره زيادة في عمر الجمود في الشمال الشرقي.

الهدف: مزيد من الضعف للأمريكي

بجمع العناصر السابقة، وبشكل خاص

أفول إمبراطورية «3»



خلال المرحلة التي فرضت فيها هيمنتها على العالم بالحديد والنار، ضمنت واشنطن لنفسها حلفاء طيعين إلى أبعد حد. وبمرور الوقت، بدأ خضوع هؤلاء كما لو كان أديماً. وترسخت لدى شريحة واسعة من المتابعين للشأن السياسي صورة ثابتة، بأن دولة وأقاليم تدار بأكملها من البيت الأبيض، فإلى أي مدى يصح هذا القول اليوم؟ وإلى أين وصلت علاقة واشنطن بدول كالخليج وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند؟

■ احمد الرز

لا يزال يجري النظر إلى منطقة الخليج بوصفها «محمية أمريكية»، وليس خاضعاً للنقاش موضوع تبعيتها لواشنطن، وإن كان مثل هذا التصور مشروطاً لما لحكام المنطقة من باع طويل من التبعية للاستعمار البريطاني سابقاً وللولايات المتحدة خلال العقود الماضية، فإن تغيرات موازين القوى العالمية تسمح لنا بإعادة قراءة هذه العلاقات في ضوء التغيرات التي تطرأ على أساسيات هذا «التحالف» الأمريكي الخليجي.

الورطة الخليجية و«حبل الخلاص»

منذ ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، تعالت الأصوات الخليجية منددة بـ«التخاذل» الذي تبديه الإدارة الأمريكية إزاء حلفائها في المنطقة، وساد في تلك الفترة «التي شهدت التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران» الحديث الخليجي عن «انكشاف ظهر المنطقة أمام إيران»، ووصلت الحالة لدى البعض إلى الترحم على أيام «مبدأ أيزنهاور» الذي كان يقضي بتحريك الولايات المتحدة للدفاع عن حلفائها في أية منطقة من العالم حال دخولهم في/أو تعرضهم لهجوم عسكري. المفارقة هنا، أن الخليج الذي اشتكى من «قلة الرغبة» الأمريكية بالحرب مع إيران أيام أوباما، هو ذاته الذي اتخذ سلوكاً حذراً ومرتبكاً إزاء حرب الناقلات التي اندلعت

مؤخراً بين واشنطن وطهران. وفي عمق المسألة، أن الخليج يدرك - عن تجربة مرّة على الأغلب - أن الموقف الغربي إزاء الحرب مع إيران يميل بطبيعته إلى تحميل الخليج تبعات سياسة «حافة الهاوية» التي اتخذها البيت الأبيض، وأنه لو حدث وانحدر التوتر باتجاه الحرب العسكرية لكان على الخليج أن يتحمل الجزء الأكبر من الدمار. المسألة إذا لا تتعلق برغبة واشنطن بالوقوف إلى جانب الخليج أم لا، إنما هي في الجوهر: ما الذي تستطيع الولايات المتحدة، وفق وزنها الجديد، أن تقدمه للخليج فعلياً؟

وفي القلب من هذا الواقع أن لدى دول الخليج اليوم فرصاً مهمة كي تتأى بنفسها عن التبعية التقليدية لواشنطن؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، تميل الروابط الاقتصادية لدول الخليج منذ مطلع القرن نحو الصين والهند، على حساب الروابط السابقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي («انظر الرسم البياني»). وعلى الصعيد العسكري، أثبتت الأسلحة الأمريكية التي اشتراها الخليج أنها غير ناجعة «لأسباب تقنية ومالية» في وضع حد للصواريخ الحوثية التي لا تزال تطال أراضي جيران ونجران وأبها وغيرها، ذلك عدا عن القيود التي تفرضها الولايات المتحدة مسبقاً على نوعية الأسلحة التي يمكن للخليج أن يشتريها، وهذا ما يفسر التوجه الخليجي نحو الأسلحة الروسية التي تتمتع بالفعالية والتكلفة المتدنية مقارنة بنظيرتها الأمريكية.

البقاء في «البيت الأمريكي» بالنسبة لدول الخليج يعني حكماً مسبقاً عليها بالتفكك في ظل تداعي عوامل الهيمنة الأمريكية

البقاء في «البيت الأمريكي» بالنسبة لدول الخليج يعني حكماً مسبقاً عليها بالتفكك في ظل تداعي عوامل الهيمنة الأمريكية، لا سيما أن هذه الدول هي ذاتها موضوع لتفريغ الأزمة الأمريكية، وقد حدث هذا في عدد من المحطات: حرب النفط، وحرب اليمن، والتعامل الأمريكي مع السعودية بوصفها «بقرة حلوب».

رغم ذلك كله، فإن استدارة سريعة للخليج نحو علاقات أكثر تكافؤاً مع الأمريكي، وأكثر توازناً تجاه المشهد الدولي، لا تزال أمراً بعيداً نسبياً، «إذا ما قورنت بإمكانات الاستدارة لدى الأوروبيين، ولدى تركيا، وأطراف أخرى»؛ ففقتل هذه الدول لا يكمن في عمق ارتباطها بالأمريكي فحسب، بل وبالذات في طبيعة ذلك الارتباط من حيث هو ارتباط تابع ومتخلف صناعياً، ومعتمد بشكل شبه كامل على النفط. هذا النوع من التبعية، الأكثر سوءاً، يقف من قدرات البلاد على ممارسة أي نشاط ذي طابع مستقل، «وذلك حتى في حال توفر النوايا والإرادة، والتي لا توجد أدلة واضحة على توفرها، بل إن أدلة غيابها أكبر من أدلة حضورها».

ولذا فإن أقصى ما يمكن توقعه في السنوات القليلة القادمة من دول الخليج، على ما نعتقد، «ونقل أفضل ما يمكن توقعه»، هو أن تحاول ألا تكون أرضاً لـ«فوضى خلاقة» جديدة، وأن تحاول تخفيض إسهامها المباشر في الفوضى الخلاقة عبر الإقليم... وهذا أمر ترتفع حظوظه يوماً وراء آخر، مع الهزيمة المتسلسلة للمشروع العام للفوضى الخلاقة.

انقذوا الانفكاك الإستراتيجي

ابتداءً من حادثة إسقاط الطائرة الروسية عند الحدود السورية التركية عام 2015 وما تلاها لاحقاً، ومن ثم محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016 والتي بات معلوماً أن يد الغرب، وواشنطن على الخصوص، كانت

اليد الطولى فيها، انفتحت العلاقات التركية الغربية، والتركيب الأمريكية على وجه التحديد، على مرحلة مستمرة من الخلافات والتباينات التي يمكن القول: إنها تفاقمت بالتوازي مع دخول تركيا إلى جانب روسيا وإيران في تفاهم «ترويكاً أستاناً» الذي بات يشكل اليوم نواة لمنظومة إقليمية جديدة.

وإذا وضعنا المواقف الأنية والخطاب المباشر لتركيا جانباً، فإن نظرة إلى العلاقات الإستراتيجية لتركيا كقيلة بالقول: إن التوضع الإستراتيجي لانقرة في ضوء التوازنات الجديدة - وفي حال توفر الإرادة الصلبة للقطع مع «الحليف» المتنازم - لن يكون إلى جانب الولايات المتحدة. ولأننا في هذه السلسلة نولي اهتماماً إلى جانب محدد، هو تغيرات العلاقة بين واشنطن والمتراجعة وحلفائها، سنكتفي بالإشارة إلى خسارة الولايات المتحدة لتركيا، بوصفها القوة الضاربة لحلف الناتو في المنطقة، وإلى ملامح انعطاف هذه القوة صوب الخصوم الإستراتيجيين لواشنطن، والترابط الاقتصادي الآخذ بالتصاعد بين تركيا من جهة والصين وروسيا وإيران من جهة أخرى. هذا الترابط والتقارب، والذي ظهر في بداياته بالنسبة لكثيرين، بوصفه ابتزازاً تركيا لواشنطن، لن يلبث أن ينتهي بمجرد تلبية بعض مطالب تركيا، أو بمجرد رفع الضغط الأمريكي فوق عتبة محددة تجاه الأتراك، سرعان ما تبدى أنه أبعد بكثير من «سياسات تكتيكية» تركيا؛ ولعل الأمل في جوهره كان كذلك حقاً من وجهة نظر بعض مراكز القوى ضمن تركيا، لكن ما حوّل هذا «التكتيك» على افتراض أنه كان تكتيكاً، إلى إستراتيجية وسياسات طويلة المدى، هو عجز واشنطن عن تقديم أي بديل للاتراك، فالمشروع الأمريكي المقدم للاتراك في المنطقة، لم يكن خارج أطر الفوضى الخلاقة ذاتها، والتي تصل حدود استهداف تركيا نفسها بهذه الفوضى، وذلك في مقابل مشاريع ضخمة

«الأبناء الطيعون» يفطمون أنفسهم

الأمريكية إلى شركات huawei، وحُثت الولايات المتحدة الحلفاء مثل كوريا الجنوبية على ألا يتعاملوا مع الشركة، متجاهلة أن هواوي تستحوذ على سدس صادرات قطع الغيار الإلكترونية من كوريا الجنوبية إلى الصين، هذا واحد من المواقف الأمريكية غير المشجعة».

الهند تلعب «خارج الصندوق»

تبذل الولايات المتحدة جهوداً مضنية وهي تحاول الحفاظ على الهند عضواً فاعلاً في محورها، ويأتي تأجيل الخلافات الهندية الصينية، وكذلك الهندية الباكستانية، على رأس هذه المحاولات الأمريكية. وحتى الآن، حققت هذه الإستراتيجية الأمريكية خطوات محددة نجحت من خلالها في دفع الهند لرفض المشاركة في مبادرة «الحزام والطريق Bri»، حيث ترى الهند أن المشروع يهددها، ولا سيما أنه يمر عبر الأراضي المتنازع عليها في إقليم كشمير من خلال طريق الكوريدور الاقتصادي الصيني الباكستاني.

لكن الهند التي تحظى بأعلى معدل نمو اقتصادي عالمي، تتخذ اليوم حزمة من السياسات التي لا تصب في مصلحة واشنطن: توسع الهند اليوم علاقاتها مع روسيا، وتقدم على صفقة منظومة «إس 400» الدفاعية التي وافقت روسيا على تصنيعها بشكل مشترك مع الهند على الأراضي الهندية، بكل ما يعنيه هذا من استمرار العلاقات مع روسيا لعقود مقبلة سيعمل خلالها الجيشان في التدريب والصيانة.

والى جانب اتجاه الهند نحو صفقات سلاح أخرى مع روسيا، وإلى تمتين العلاقات مع موسكو من بوابة الممر الاقتصادي الشمالي الذي يربط بين روسيا وأذربيجان وإيران والهند، برزت المشاركة الهندية في الاجتماع الثلاثي مع روسيا والصين خلال قمة مجموعة العشرين بمثابة نقطة عَلام لبدء نظام العلاقات الدولية الجديد.

هل لا تزال العلاقات الهندية الصينية حجر عثرة؟ بالتأكيد، لكن الاتجاه العام لتطور العلاقات لا يشي بإمكانية تمدد هذا الخلاف، بل يشير خلافاً لذلك لإمكانية احتوائه في إطارات جامعة يجري العمل اليوم على تعزيزها سواء على صعيد دول «بريكس» أو في إطار «منظمة شنغهاي للتعاون»...



محاولات سيؤول لدفع واشنطن لتعويضها عن الأضرار التي أصابتها لم تفلح، بل تفاقمت هذه الأضرار بفعل مطالبة الولايات المتحدة بتحمل كوريا الجنوبية نصيباً أكبر من تكاليف بقاء القوات الأمريكية على أراضي البلاد. في هذا الصدد، يؤكد كيم هيونغ، مستشار السياسة الخارجية في كوريا الجنوبية، أن الجهود المبذولة للتصالح مع كوريا الديمقراطية ستساعد في منع تعرض سيول للضغط بين ثنائية «الولايات المتحدة والصين»، مؤكداً أنه «إذا كانت لدينا علاقة جيدة مع الشمال، فيمكننا القول: إننا لسنا بحاجة إلى شاد وغيره»، ويتابع هيونغ: «حظرت إدارة ترامب مبيعات التكنولوجيا

تبرز المشكلة الكورية الجنوبية الآن في عدم قدرة سيؤول على تقديم إجابة شافية لواشنطن عن سؤال: هل أنتم معنا أم ضدنا؟»

على صعيد علاقاتها مع روسيا، وتحديداً في مباحثات جزر الكوريل التي لا تزال عقبة ينبغي تجاوزها في إطار وحدة العلاقات بين بلدان الشرق.

كوريا الجنوبية تقف على حبل مشدود

يمكن القول: إن كوريا الجنوبية لا تزال تسير خطواتها الأولى في إعادة النظر في أولوياتها الإستراتيجية، إذ تبرز المشكلة الكورية الجنوبية الآن في عدم قدرة سيؤول على تقديم إجابة شافية لواشنطن عن سؤال «هل أنتم معنا أم ضدنا؟»، حيث تعتمد كوريا الجنوبية على تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة لمواجهة كوريا الديمقراطية، لكن تجارتها مع الصين أكثر مما هي عليه مع الولايات المتحدة واليابان مجتمعين، وهذا ما يفسر حضور كوريا الجنوبية في تكتلات وأحداث بالغة التناقض، كمشاركتها في اتفاقيات تجارة حرة ترعاها واشنطن وأخرى ترعاها بكين، ومشاركتها في بنك التنمية الجديد في الصين، ومشاركتها في الوقت نفسه في المناورات العسكرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي. وقد عبّر رئيس المجلس التشريعي لكوريا الجنوبية، مون سانج، عن هذه الحالة بالقول: «السؤال عما إذا كانت كوريا الجنوبية ستختار الولايات المتحدة أم الصين، يشبه سؤال الطفل عما إذا كان يحب والدته أم والده. لا يمكننا التخلي عن الاقتصاد من أجل الأمن، ولا يمكننا التخلي عن الأمن من أجل الاقتصاد».

لكن تجربة مؤلفة لسيؤول مع واشنطن لا تزال حاضرة في الأذهان: في عام 2017، عندما ضغطت إدارة دونالد ترامب على رئيس كوريا الجنوبية الحالي، مون جاي إن، للسماح بنشر الولايات المتحدة نظام الدفاع الصاروخي المعروف باسم ثاد، والذي تعتبره الصين تهديداً، ردت بكين بمعاقبة الشركات الكورية الجنوبية العاملة في الصين، وأوقفت السياحة الصينية إلى كوريا الجنوبية. وكل

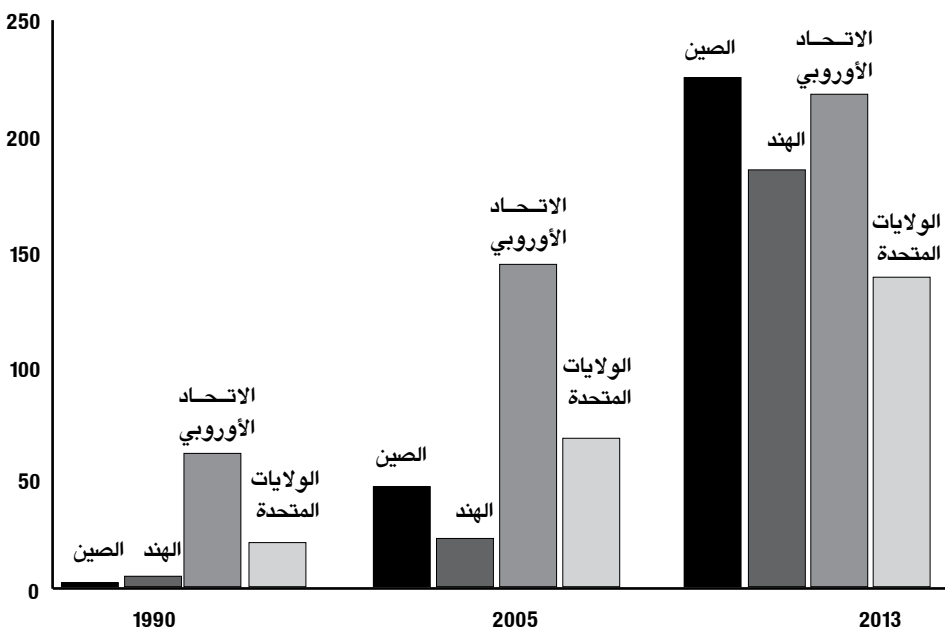
وواعدة تقدمها القوى الصاعدة. من الجهة الأخرى، ففكرة الولايات المتحدة نفسها على ممارسة الضغوط باتت تتحجّم يوماً بعد آخر وعلى الصعد المختلفة... ولن نسهب هنا في ذكر تفاصيل ذلك، ولكن نكتفي بالإشارة إلى الـ S400 بديلاً للباتريوت، والـ S400 بديلاً للـ F35، والتبادل بالعملة المحلية، والعمل على نظم تحويل مالي جديدة بديلاً عن سويقت...

اليابان والاستياء الأمريكي

عملت الولايات المتحدة خلال العقود السابقة على إنشاء فضاء جيوسياسي معاد للصين في آسيا، وقد لعبت الإستراتيجية الأمريكية لـ«التمحور حول آسيا» دوراً فاعلاً في هذا السياق، لكن المعركة «ضد الصين» وفي فضاءها كان محكوماً عليها بالفشل مسبقاً، فمعاداة القوة الاقتصادية رقم واحد عالمياً يعادل اللعب بالنار بالنسبة لعدد كبير من الدول الآسيوية. وإن كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية والهند قد لعبت دوراً مساهماً في إطار التضييق الأمريكي ضد الصين سابقاً، فإنه من اللازم الوقوف عند تطورات مهمة تطرأ في الآلة تعاطي هذه الدول مع المعركة الإستراتيجية بين واشنطن والقوى الصاعدة.

على الرغم من الاحتكاكات المستمرة بين الصين واليابان بسبب الخلافات الإقليمية والتاريخية، شهد العام الماضي تغيلاً واضحاً للعلاقات، بناءً على الضرر الياباني من مسألة الرسوم الجمركية الأمريكية، وهو الأمر الذي لم يتأثر بمحاولة ترامب الأخيرة «إصلاح ذات البين» مع اليابانيين، بوعوده حول عدم فرض رسوم على السيارات اليابانية، وهو الذي بدا مستاءً إزاء حالة اللامبالاة التي أبدتها اليابان عندما دعاها لشراء الأسلحة الأمريكية في زيارته الأخيرة. الواضح أيضاً، أن اليابان مشّت خطوات واضحة إلى الأمام

نمو تجارة دول الخليج مع الشركاء الرئيسيين مجموع الصادرات والواردات-بمليارات الدولارات



«انترادوس» الاستثماري وأشباهه..

تعدّ على الحقوق وخرق للقانون



أعيد ملف مشروع «انترادوس» طرطوس الاستثماري للواجهة مجدداً، ففي منتصف الشهر الماضي جرى عقد اجتماع في مدينة طرطوس بشأن الاستثمارات الواقعة على الأملاك البحرية، وقد ترأس الاجتماع وزير الإدارة المحلية والبيئة بحضور وزير الداخلية ووزير النقل ومحافظي كل من طرطوس واللاذقية، ومما رشح عن الاجتماع بحسب إحدى الصحف المحلية شبه الرسمية بتاريخ 2019/8/18، أن الاجتماع تناول ملف مشروع «انترادوس» للتطوير السياحي المتوقف عن التنفيذ منذ أكثر من عقد من الزمن، وملف شاليهات الأحلام.

■ عاصي اسماعيل

ومع إعادة فتح هذا الملف ربما من المفيد إعادة تسليط الضوء على واقع الاستثمارات القائمة على الأملاك البحرية بشكل عام، فقد ورد عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2019/8/20، حول عقود استثمارات الأملاك البحرية في اللاذقية، والتي تبين أن عددها يبلغ 52 استثماراً، موزعة على مدينتي اللاذقية وجبلة وبلديتي البسيط وبرج القصب، إضافة إلى الأملاك العائدة للمديرية العامة للموانئ، وقد أُنجزت معالجة عقود 26 استثماراً منها وزيادة بدلاتها، ليرتفع العائد المالي منها مجتمعة من 62 مليون ليرة سنوياً إلى أكثر من 267 مليون ليرة، وشملت 11 عقداً في مدينة اللاذقية و2 في مدينة جبلة و11 عقداً للمديرية العامة للموانئ، وعقداً لكل من بلدية البسيط وبرج القصب.

اجتماعات ومتابعة سابقة

يُشار بهذا الصدد إلى أن اللجنة الوزارية المكلفة دراسة واقع الأملاك البحرية على الساحل السوري، وفي اجتماعها بتاريخ 2017/5/4 في طرطوس قررت: «تكليف وزارة النقل معالجة كل الإشغالات على الأملاك البحرية في طرطوس، وتحصيل الحقوق إدارياً خلال أقصر مدة ممكنة بما يتناسب مع الواقع الراهن، واستناداً للقانون النافذ، إضافة إلى تكليف الوحدات الإدارية في المحافظة تصويب كل الاستثمارات لديها وزيادة بدلاتها بشكل يتوافق مع الواقع، مع مراعاة تكاليف إقامة الاستثمارات التي ستعود للوحدة الإدارية بعد انتهاء مدة الاستثمار، وموافاة اللجنة بالنتائج المتحققة كل أسبوع»، وذلك بحسب ما تم نقله عبر سانا بتاريخ 2017/5/5، وبين وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة: «أنه تم حصر وجرّد كل الإشغالات والأملاك البحرية بشكل دقيق، سواء المرخصة أو غير المرخصة ووضع دراسة ومقترح من شأنه تصويب الاستثمارات وزيادة العائد للوحدات الإدارية في مدينة طرطوس، مع زيادة الخدمات لها، وهذه الإجراءات سيتم اعتمادها في المحافظات كافة مؤكداً ضرورة الانتقال من التوصيف والإحصاء إلى مرحلة القرارات والأفعال التي من شأنها معالجة الخلل والفساد وتصويب واقع الاستثمارات بما يحقق التوازن المطلوب فيها، ويزيد العائدات للجهات العامة، وينعكس بالمحصلة على الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى الخزينة العامة».

وقد توالى اجتماعات اللجنة ومتابعتها خلال السنين الماضية، ومع ذلك ما زالت بعض الملفات معلقة دون حل، بدليل ما رشح عن الاجتماع الأخير أعلاه حول ملف «انترادوس» طرطوس وغيره، الأمر الذي يدعونا للتساؤل حول حقيقة وجدوى ما يتم الإعلان عنه من نتائج خلال هذه الاجتماعات والمتابعات بشأنها؟

تصنيف وبدلات استثمارية

مع التحفظ على كل ما يجري على مستوى استثمار الأملاك البحرية أو سواها في ظل طغيان أشكال المحاباة للمستثمرين وأصحاب الأرباح، توافقاً مع السياسات الليبرالية المتبعة حكومياً منذ عقود، على حساب حقوق المواطنين والحقوق العامة والمصلحة الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة سبق وأن أصدرت قراراً مطلع عام 2018 يقضي بتصنيف الأملاك البحرية إلى مناطق الدرجة الأولى وتتضمن الأملاك المواجهة للمدن الرئيسية «اللاذقية، طرطوس، بانياس، جبلة»، والدرجة الثانية: وتشمل الأملاك الواقعة في مناطق «كفر سبتا، وادي قنديل، ومتن الساحل»، والدرجة الثالثة وتشمل الأملاك الواقعة ضمن المناطق التي لم تذكر في الدرجتين الأولى والثانية، مع تحديد قيمة البدلات الخاصة بكل تصنيف من هذه التصنيفات وبحسب نوعه «فنادق- شاليهات- مطاعم- مسابح- مراكز خدمات- حدائق...».

ولعل ما جرى الحديث عنه من رفع بدلات الاستثمار للأملاك العامة البحرية في كل من اللاذقية وطرطوس مؤخراً يأتي ضمن هذا السياق، علماً أنه إجراء متأخر لمدة عام تقريباً على تاريخ القرار الحكومي القاضي بالتصنيف أعلاه مع بدلاته، ولم يستكمل بعد، حيث ما زالت بعض الاستثمارات بالقيم القديمة.

«انترادوس» امتيازات واستثناءات على حساب من؟

بالعودة لملف «انترادوس»، تجدر الإشارة إلى أن المشروع تم الإعلان عنه مطلع عام 2006، وتم توقيع عقده من قبل وزارة

والاستثناءات الحكومية، وقد تم وضع حجر الأساس للمشروع في عام 2010 من قبل رئيس الحكومة حينها، مع الإعلان أن المرحلة الأولى للمشروع أُنجزت، وبأن مدة إنهاء المشروع تصل إلى نحو أربع سنوات ونصف السنة.

والمشروع تبعه لاحقاً الكثير من المشاكل التي سلّطت عليها الأضواء عبر وسائل الإعلام المحلية والعربية أيضاً، بما في ذلك دعاوى قضائية، وملايسات كانت شبه مغيبة عن الإعلام، وخاصة على مستوى عدم تحقق المنفعة «الاستثمارية» المرجوة بالنسبة لمدينة طرطوس، وصولاً لتوقفه الكامل لاحقاً.

وخلال الاجتماع الأخير المشار إليه أعلاه بتاريخ 2019/8/18 قررت اللجنة، بحسب ما تم نقله عبر الصحيفة المحلية: «رفع اقتراح للحكومة يقضي بمعالجة ملف مشروع «انترادوس» طرطوس من خلال نقل الملكية لاسم المدينة، وهي تتقلها للشركة بعد ذلك حسب الأصول».

بمعنى آخر، إنّ جزءاً من الأملاك العامة البحرية، والبالغة 186 ألف متر مربع بحسب العقد، ستصبح بملكية الشركة الاستثمارية الخاصة بالمشروع، ولا ندري وفقاً لأية صيغة قانونية سيجري ذلك، ولمصلحة من، والأهم من المسؤول عما آل إليه هذا الملف؟

السياحة، ومما رشح عن العقد عبر وسائل الإعلام حينه أنه يتضمن إنشاء مجمع سياحي ضخم بكلفة تقديرية تصل إلى «200 مليون دولار» منها 140 مليون دولار رأس مال استثماري و60 مليون دولار قيمة مساهمة مجلس مدينة طرطوس العينية، وسيقام المشروع على مساحة تقدر بنحو 186 ألف متر مربع، وتتفذه شركة «غوانادا إنترناشونال ليمتد» البريطانية وشريكاتها شركة «كيروود انفستمنت كومباني ليمتد» وشركة «وحد غروب ليمتد» إضافة إلى رجل الأعمال السوري محمد علي وحوود ومجلس محافظة مدينة طرطوس. وينص العقد على إنشاء فندق فئة خمس نجوم يحتوي على 200 غرفة كحد أدنى، وفندق فئة أربع نجوم بطاقة 150 غرفة وفندق شقق إقامة من الدرجة الممتازة بطاقة 100 غرفة وشاليهات سياحية بطاقة 250 غرفة ومراكز تجارية ومكاتب إدارية ومرفأ زوارق ويخوت، وملعب رياضية وأماكن تسلية، ودار للسينما وحدائق عامة ومسرح مكشوف، إضافة إلى تطوير المباني الأثرية ضمن السور الخارجي لمدينة طرطوس القديمة. ويؤمن المشروع حوالي 1500 فرصة عمل.

وقد حظي المشروع وقتها بالكثير من الدعاية والبحرجة كمشروع استثماري سياحي كبير، كما حظي بالكثير من الامتيازات

جزء من الأملاك

العامة ستصبح

بملكية الشركة

الاستثمارية

الخاصة ولا ندري

وفقاً لأية صيغة

قانونية ولمصلحة

من والأهم من

المسؤول عما آل

إليه هذا الملف؟

مخالفة صريحة للقانون

في هذا السياق لا بدّ من إعادة التذكير بالحقوق العامة، التي وردت بقانون الأملاك العامة البحرية رقم 65 لعام 2001: الأملاك العامة البحرية أموال عامة تسري عليها أحكامها المنصوص عليها في القوانين النافذة فيما لا يخالف أحكام هذا القانون.

تشمل الأملاك العامة البحرية: شاطئ البحر إلى المسافة التي يصل إليها المد أو الموح أيهما أبعد- شطآن الرمل والحصى المحاذية لشاطئ البحر- البرك والغدران والبحيرات المتصلة بالبحر- الألسن الملحوظة في الأملاك البحرية والخلاجان والرؤوس البحرية- المياه الإقليمية وقعرها والجزر ضمنها، وتستثنى من ذلك الأملاك الخاصة في جزيرة أرواد- الأراضي المكتسبة للشاطئ بطريق الالتصاق أو الردم- السدود البحرية- محطات الاتصال ومنشآت التنوير والعلامات البحرية- الموانئ والأحواض البحرية.

تخضع الأملاك العامة البحرية للقوانين المتعلقة بالأملاك العامة في ما لم يرد عليه نص خاص، وهي معدة للمنفعة العامة، واستعمال الجمهور، ولا يجوز التصرف بها أو تملكها بالتقادم أو الحجز عليها.

إذا كانت مجريات الاستثمار بالأملاك البحرية من خلال حيثياتها التنفيذية، المقنونة والمخالفة، فيها الكثير من التعدي والتجاوزات على الحقوق أعلاه، فإن مشروع «انترادوس» وفقاً لما ورد أعلاه، وخاصة مع اقتراح «نقل الملكية» هو خرق فاضح لهذه الحقوق.

مواسم واعدة بالحقل وخسائر في البيدر!



■ سمير علي

الأشهر الحالية تعتبر أشهر جني العديد من المحاصيل الهامة «الحمضيات- العنب- البصل- الزيتون...»، ولكل منها همومها بالنسبة للفلاحين، وخاصة على مستوى التسويق والتسويق، والخسائر المتوقعة نتيجة الفارق بين التكلفة والجهد مع السعر النهائي لإجمالي الموسم، فحسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر بالنسبة لهؤلاء الفلاحين منذ سنين.

المشكلة الأساسية المزمنة بالنسبة للفلاحين والمزارعين يمكن اختصارها بالفارق بين تكاليف الإنتاج المرتفعة والعائد الاقتصادي المرتبط بالأسعار والتسويق، والخسائر السنوية المتراكمة كعبء كبير على كاهل هؤلاء، ونتائجها المباشرة على مستوى معيشتهم التي تزداد تردداً.

صعوبات موسم الحمضيات على حالها

تتصاعد مخاوف الفلاحين مع اقتراب موسم الحمضيات ومواعيد قطافه حيال صعوبات التسويق المعتادة، ومن الخشية من وقوعهم ضحايا لعوامل الاستغلال ممن لا يرحم من التجار والشقعة والسماسة ومن الخسائر المتوقعة كما كل موسم.

فمع نهاية الشهر الحالي تبدأ عمليات جني الثمار بحسب درجة نضجها، وبحال لم يتم اتخاذ إجراءات تسويقية لكامل محصول هذا الموسم، فإن الفلاحين على موعد مع خسائر متجددة هذا العام لتتراكم مع خسائرهم خلال المواسم السابقة، حيث لم يرشح جديد هذا العام يخفف عن الفلاحين وطأة التخوف والخشية المشروعة.

موسم واعد ومشاكل معهودة

بين مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة في تصريح لسانا الأسبوع الماضي حول التقديرات الأولية للإنتاج أن: «كمية الإنتاج مقارنة للموسم الماضي وهي تتجاوز المليون طن، منها أكثر من 200 ألف طن في طرطوس، ونحو 800 ألف طن في اللاذقية.. ويشكل البرتقال أكثر من 60% من الإنتاج».

أكد على: «ضرورة توفير متطلبات التصدير للأسواق العالمية وخاصة إقامة مشاغل فرز وتوضيب تعتمد الفرز الإلكتروني أو الضوئي الذي يضمن فرز الثمار حسب اللون والحجم ويضمن خلوها من الآفات، أو الكدمات التي لا يمكن للعين البشرية ملاحظتها»، مضيفاً: «المشكلة الأخرى التي يعانها المحصول وهي عدم وجود معامل للعصائر في الساحل السوري تستهلك قسماً من الإنتاج».

تصريح مدير الحمضيات أعلاه يؤكد المؤكد عملياً على مستوى ما يعاينه الفلاحون سنوياً، حيث تتجذر المشكلة بالتسويق والتصدير وبعدم وجود معمل عصائر، أي: من المتوقع أن نشهد هجر المزيد من الأراضي الزراعية المترافقة مع قطع المزيد من الأشجار تهيئاً للاستبدال بزرعات أخرى، لتكون النتيجة خسائر على مستوى الاقتصاد الوطني.

الكرمة نحو الاستبدال أيضاً

مزارعو العنب حالهم ليس بأفضل من حال مزارعي الحمضيات، على الرغم من وجود معملين في كل من حمص والسويداء تستقبلان جزءاً من الإنتاج السنوي ارتباطاً بمعايير قياس درجات الحلاوة السكرية في

المنتج، فيما تخضع كميات الإنتاج المتبقية لعمليات البيع المباشر من الحقل لتاجر الجملة غالباً.

تحتل محافظة السويداء عادة المركز الأول على مستوى القطر بإنتاج العنب، حيث يقدر الإنتاج السنوي فيها بين 30-60 ألف طن، وذلك طبعاً مرتبط بالظروف والشروط الجوية باعتبار أن زراعة هذا الصنف من الزراعات البعلية في المنطقة.

وفي هذا السياق، نشير إلى ما صرح به مدير عام الشركة السورية لتصنيع العنب في السويداء بتاريخ 2019/8/28 عبر سانا بأن: «خطة الشركة للعام الحالي تقضي باستلام نحو 8 آلاف طن من العنب ومن المتوقع استلام بين 3 و4 آلاف طن حسب الكميات المتوقعة إنتاجاً.. مشيراً إلى أن «اللجان المشكلة ستبدأ جولاتها في مناطق زراعة العنب لقياس درجات الحلاوة السكرية متوقعاً أن يبدأ توريد العنب إلى المعمل منتصف الشهر القادم».. مؤكداً أن: «عملية تسديد أثمان العنب ستبدأ للمزارعين فور تسليم المحصول بحسب توفر السيولة وبسعر 110 ليرات للكيلوغرام الواحد على أن تقوم هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات بتقديم الدعم المقرر البالغ 15 ليرة للكيلوغرام الواحد ليصبح ثمن الكيلو 125 ليرة».

فزراعة الكرمة أيضاً أصبحت خاضعة للاستبدال بأنواع أخرى، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع العائد الاقتصادي المحقق منها، والخسائر التي يتكبدها المزارعون بالنتيجة على حساب معيشتهم واحتياجاتهم الضرورية.

موسم البصل مريح للتاجر

بحسب سانا بتاريخ 2019/8/25: «قدّرت مديرية الزراعة في حماة إجمالي إنتاج الأراضي الواقعة في مجالها من البصل الأحمر للموسم الحالي بنحو 9848 طناً.. وبين رئيس دائرة التخطيط والتعاون الدولي في مديرية زراعة حماة أن: «البصل الأحمر يعد من المحاصيل الزراعية التي يشتهر بها ريف

المحافظة.. ولاسيما في منطقة سلمية التي تعد المنطقة الأنسب لهذه الزراعة، مشيراً إلى أن زراعة البصل تشهد إقبالاً متزايداً في المحافظة حيث بلغت المساحة الفعلية المزروعة 5241 دونماً».

وبحسب سانا بتاريخ 2019/8/27: «بلغت المساحة المزروعة بمحصول البصل خلال الموسم الحالي في الحسكة 1240 هكتاراً متجاوزة المساحة المخططة للزراعة البالغة 997 هكتاراً.. وبين رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة أن: «البصل من المحاصيل الزراعية الصيفية المهمة والرئيسية في عدد من مناطق محافظة الحسكة.. مشيراً إلى أن الإنتاج المتوقع لهذا الموسم يبلغ نحو 6200 طن»..

يعتبر محصول البصل من المحاصيل التي يتم تسويقها في الأسواق المحلية بشكل عام، وهي عملية قائمة على العلاقة المباشر بين المزارع وتاجر الجملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الإنتاج يتم تخزينه للمونة، سواء من قبل المواطنين لاستهلاكه لاحقاً، أو من قبل التجار لطره في الأسواق خارج الموسم لتحقيق المشرائح الإضافية، أما فائض الإنتاج فهو يذهب إلى شركة تجفيف البصل في مدينة سلمية.. لذلك لا يبدو مستغرباً أن تزيد المساحات المزروعة بهذا الصنف الزراعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكاليف إنتاجه هي الأخرى تعتبر مرتفعة كما غيره من المحاصيل، وبالتالي، فإن العلاقة القائمة بين المزارع والتاجر المسوق لا تخرج عن حيز الاستغلال على حساب هؤلاء المزارعين.

الزيتون والزيت بعهدة المستغلين

بحسب سانا بتاريخ 2019/8/21: «تشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى وجود نحو 82 مليون شجرة زيتون مثمرة».. «وتوقعت وزارة الزراعة زيادة إنتاج الزيتون وزيته للموسم الحالي عن الموسم السابق».. وأوضح مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أنه: «رغم انخفاض الإنتاج فقد تم تأمين حاجة الاستهلاك المحلي للزيتون وزيت الزيتون، إضافة إلى تصدير كميات

من الزيت إلى الأسواق الخارجية، وتحقيق عائد اقتصادي جيد».. وقد بين مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة أن: «تقديرات إنتاج الموسم الحالي من الزيتون تصل إلى 830 ألف طن من الثمار و150 ألف طن من الزيت و300 ألف طن من مادة البيرين».. وأضاف: «ما زال إنتاجنا من زيت الزيتون يغطي حاجتنا المحلية، ونصير إلى دول أخرى بكميات جيدة نسبياً.. مشيراً إلى تصدير نحو 30 ألف طن من زيت الزيتون إلى 33 دولة عام 2018».

هذا المحصول وبرغم أهميته وأعداد أشجاره الكبير والمساحات الواسعة المزروعة به، إلا أنه بعيد كل البعد عن الدعم، فتكاليف رعايته وإنتاجه وقطافه وتسويقه وعصره تعتبر مرتفعة على الفلاحين، وهذا المحصول كما غيره يخضع بالنتيجة للاستغلال من قبل التاجر وصاحب المعصرة، والأهم من قبل المصيرين الذين يتقاضون الدعم لقاء عمليات التصدير فيما لا يصل هذا الدعم إليهم.

المزارعون من سيئ إلى أسوأ

المواسم أعلاه برغم أهميتها على مستوى كم الإنتاج، وتغطية الحاجة المحلية للاستهلاك، وعلى مستوى التصنيع المحلي لجزء منها بما يحقق قيمة مضافة إليها، وعلى مستوى عمليات التصدير، إلا أن واقع حال الفلاحين والمزارعين لهذه المحاصيل من سيئ إلى أسوأ على مستوى الخسائر المتراكمة سنوياً، وعلى مستوى معيشتهم التي تزداد تدهوراً، وعلى مستوى تزايد هجرة الزراعة والأرض أو استبدالها بزرعات أخرى، مع كل ما يمكن أن يتم حصاده على المستوى الاقتصادي العام جراء ذلك بالنسبة للكفاية بما يتعلق بالأمن الغذائي ارتباطاً بالاقتصاد الوطني عموماً، ومع ذلك ما زالت السياسات الزراعية على حالها مع التراجع المطرد على مستوى دعم الإنتاج الزراعي بشكل عام، اعتباراً من تكاليف الإنتاج وتوفير مستلزماته، وصولاً إلى آليات التسويق والتصدير، المرتبطة افتراضاً بالصناعات التي تؤمن تحقيق قيمة مضافة إلى هذا الإنتاج.

ما زالت السياسات الزراعية على حالها من التراجع المطرد على مستوى دعم الانتاج الزراعي اعتباراً من تكاليف الانتاج وتوفير مستلزماته وصولاً لآليات التسويق والتصدير

قطاع التعليم.. مقارنة مشروعة



خبر ملفت جرى تداوله عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً يقول بأن «فنلندا تلغي التعليم الخصوصي لضمان المساواة بين جميع المواطنين في التعليم»، ومع تداول هذا الخبر محلياً، ترافقاً مع بداية العام الدراسي، جرت عفوية عمليات المقارنة مع أنظمة التعليم المطبقة بمراحلها المختلفة «الحضانة - التحضيري - الأساسي - الثانوي - الجامعي - الدراسات العليا».

نوار الدمشقي

التعليم الحكومي كما غيره من قطاعات الدولة الأخرى. وفي ظل قوانين الاستثمار التي صدرت استناداً لهذه السياسات، وجرى تعزيز دور القطاع الخاص على حساب قطاع الدولة في كافة المجالات، بما في ذلك على مستوى قطاع التعليم. والنتيجة، أن قطاع التعليم الحكومي والمجاني افتراضاً والمُصان دستورياً، دخل في مرحلة الترهل والتراجع، بالتوازي مع المنافسة مع القطاع الخاص، وخاصة بمراحل الدراسة الأساسي والثانوي، وزيادة حصة الدروس الخصوصية بهاتين المرحلتين، بالإضافة إلى ما تم إدخاله من أنظمة تعليم حكومية مآجورة في مرحلة التعليم الجامعي «الموازي - المفتوح - الافتراضي».

الطبقية الفاقعة

لن نخوض بمشاكل العملية التعليمية والصعوبات التي تواجه المعلمين والإدارات والتلاميذ والطلاب وذويهم والقطاع التعليمي عموماً، فقد جرى الحديث عن تفاصيل هذه المشاكل والصعوبات الخاصة بكل منها مراراً وتكراراً، لكن ما سنقف عنده هو الحق بتكافؤ الفرص بين المواطنين على مستوى الحق بالتعليم، استناداً لما نص عليه الدستور، وما آل إليه الحال من انتهاك لهذا الحق على أرض الواقع.

فواقع الحال يقول: إن السياسات التعليمية المعمول بها، بالتوازي مع بقية السياسات الليبرالية المحابية لكبار أصحاب الثروة والفاسدين، فرضت إيقاعها على قطاع التعليم

وجه المقارنة لم يكن على مستوى مفردات العملية التعليمية وتبويضاتها وتفرعاتها وصولاً إلى غاياتها وأهدافها الاقتصادية الاجتماعية، ارتباطاً بالحاضر والمستقبل فقط، بل على مستوى الأرضية الحقوقية والقانونية والدستورية في سورية التي تؤكد على حق المواطن بالتعليم المجاني، بمقابل ما هو قائم على أرض الواقع من انتهاك لهذا الحق، في ظل سياسات الخصخصة المبطنة والمعلنة في قطاع التعليم.

من الحق المصان للترهل والتراجع

الدستور السوري كفل حق التعليم المجاني للمواطنين. والتعليم بحسب القرارات والتعليمات الصادرة بشأنه، استناداً للحق المصان دستورياً إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي، فيما يصبح غير إلزامي في مرحلة التعليم الثانوي مع استمرار مجانيته، وفي المرحلة الجامعية غير إلزامي مع فرض رسوم رمزية مقابلته.

بالمقابل، إن التعليم الخاص موجود ومنظم ومقنن، وهو متوفر ومتاح بكافة المراحل الدراسية، بالإضافة إلى هو سائد من أشكال تعليمية أخرى بالاعتماد على الدورات الخاصة والدروس الخصوصية وغيرها من تبويضات تدخل تحت عناوين تطوير المهارات. فمع موجة السياسات الليبرالية التي تم اعتمادها والعمل بها حكومياً منذ عقود، جرى ويجري تقليص الدعم على قطاع

بالإدارات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية، بما يعزز ويعمق دور هذه النخبة المحظية ولمصلحتها كشرية طبقية على حساب مصالح بقية الشرائح والطبقات في المجتمع، وهو ما جرى ويجري تبعاً.

الضرورة الوطنية

على ذلك تبدو العودة إلى الخبر المتداول أعلاه تحمل الكثير من الدلالات على مستوى المقارنات المشروعة مع مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ومآلاتها، وكيف تسير السياسات التعليمية في بلدنا خارج الدستور والحقوق، بل وخارج سياق المصلحة الوطنية، كما غيرها من السياسات.

أخيراً، يمكننا القول إن ضرورتنا واحتياجتنا الوطنية، وخاصة في المرحلة الراهنة، تقتضي وتقرض إجراء شبيهاً بالإجراء الفنلندي، مع الحفاظ على خصوصيتنا، وربما ليس على مستوى القطاع التعليمي فقط، بل وعلى كافة القطاعات والمستويات الأخرى.

والعملية التعليمية، حيث أصبحت فرص التعلم يوماً بعد آخر متاحة لمن يملك المال والثروة، وهم النخبة القليلة المحظية بالثراء المدعومة والفاصلة، بينما تنقلصت هذه الفرص تبعاً أمام من لا يملك من الغالبية المسحوقة من عامة المواطنين الباحثين عن لقمة العيش، ولعل النزف والانقطاع عن التعلم مؤشر واضح على هذا المستوى، وخاصة في مراحل التعليم الثانوي والجامعي، أي أن مبدأ تكافؤ الفرص على هذا المستوى الهام جرى خرقه، كما جرى خرق وتجاوز الدستور فيه.

ولعل الكارثة تبدو أعمق بكثير عندما يتم الحديث عما يتبع العملية التعليمية نفسها من بوابة فرص العمل المتاحة استناداً إلى الإمكانيات التعليمية، أي إن الغالبية الساحقة من المواطنين الفقيرين ستخرج تبعاً من تلك الطرق، لذلك غالباً ما تكون هذه الطرق شكلية تُتبع في حال حضور الموجه الاختصاصي فقط، وهذا يكلف المدرس أحياناً أياماً من التحضير والتجهيز، فكيف بكامل المنهاج؟.



إلى عملية التعليم المجتهد، تحضير الدروس وتصحيح الأوراق وإجراء الاختبارات والتقويمات، فكيف لمثل هذه الأجور أن تمكن المعلم من القيام بهذه المسؤوليات على الوجه الأتم في ظل هذه الظروف الاقتصادية وغلاء الأسعار والواقع المعيشي المتردي؟!

بمطلق الأحوال فإن العام الدراسي بدأ، وربما تكون لنا وقفة لاحقاً مع الجانب العملي لطرائق التعليم الحديثة على أرض الواقع.

الذي يبعثه عن استعادة قوة عمله ونشاطه؟ فمن المعلوم أن أجور المعلمين لا تتعدى الثلاثين ألف ليرة وسلباً، وهذه أجور لا تكفي لسد رمق من أنهك عقله ووقته في التعليم ومستلزماته لمدة أسبوع فقط، ناهيك عما يعانيه المعلمون من أمراض مهنية مع نداعياتها وتكاليفها، فالمعلم عليه أعباء تختلف عن أعباء أي موظف ناحية الوقت والتفرغ والجهد. إذ يترتب عليه، بالإضافة

متاح دائماً، لما عليه شبكة الإنترنت من البطء، هذا إن كان يمتلك إمكانية استخدام الإنترنت في المنزل أصلاً. أما المعلم فهو بالكاد يحصل على الأقاليم ليكتب على السبورة، فكيف له أن يؤمن الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك الطرق، لذلك غالباً ما تكون هذه الطرق شكلية تُتبع في حال حضور الموجه الاختصاصي فقط، وهذا يكلف المدرس أحياناً أياماً من التحضير والتجهيز، فكيف بكامل المنهاج؟.

علماً أن هذه المناهج بُنيت هي واختباراتها على أساس النظريات والطرائق المعممة حديثاً من وزارة التربية ومراكز تطوير المناهج. فكيف يمكن أن يقدم المنهاج للطلاب بحسب الطرق الحديثة ولم تتوفر شروطه من وقت مناسب للحصة ووسائل تعليمية وعدد مناسب للطلاب.. إلخ؟.

أعباء وعناء

من البدهي أن العنصر الفاعل في العملية التعليمية في الميدان هو المعلم، فكيف له أن يكون أداة للتطوير في ظل العجز المادي

المثلى في التعليم، وقد بذل المدربون خبراتهم بحسب ما توفر بين أيديهم من وسائل لتنفيذ الخطة التدريبية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن طرائق التعليم الحديثة تتطلب بيئة دراسية مناسبة من حيث عدد الطلاب، حيث يجب ألا يتجاوز العشرين طالباً، بالإضافة إلى التجهيزات والأدوات المساعدة وشكل الصف المناسب للعملية الدراسية.

شرح بين واقع المدارس والطرائق الحديثة

كلنا يعلم واقع المدارس من حيث تجهيزاتها وأعداد الطلبة. ففي بعض المدارس قد يصل تعداد الطلاب في الشعبة إلى الستين طالباً، أما المقاعد فهي مصممة على نظام الأرتال، وهي غالباً ما تكون بالية قديمة وهي باتجاه السبورة وهذا ما يعيق تقسيم الطلاب إلى مجموعات، كما لا يستطيع الطالب استخدام الإنترنت داخل الفصل الدراسي للحصول على المعلومة، ولا يمكن للمعلم الاعتماد على الطالب لاستخلاص المعلومات مما يضطره إلى الإلقاء. كما أن التحضير المنزلي للطلاب غير

معلمون في الميدان

إثر انتهاء العام الدراسي والعمليات الامتحانية للمراحل الانتقالية، يكلف المعلمون بعمليات المراقبة للشهادتين الإعدادية والثانوية. ومن الاختصاصيين من يكلف بعمليات التصحيح، وهو عمل لا شك مجهد للغاية لقاء تعويضات لا تُسمن ولا تعفي من جوع.

خالد الماصي

ولا يكاد المعلمون ينتهون من هذه الأعباء حتى يأتي تكليفهم بالخضوع لدورات تطوير المناهج وطرائق التعليم ودمج التقانة مع التعليم، والتي تستمر إلى قبيل انتهاء «العطلة الصيفية».

الدورات النظرية

كلّفت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسيف المعلمين من داخل الملاك بدورات للاختصاصيين كافة، لتدريبهم على طرائق التعليم الحديثة إثر تحديث المناهج المدرسية، وتقوم هذه الطرائق على آليات في تقسيم الطلاب إلى مجموعات، وتمكين المتعلم من التعلم الذاتي عن طريق استخدام التكنولوجيات والإنترنت، إذ تريد من المعلم أن يتجاوز الطرق التقليدية، كالتلقين والإلقاء، ناشدين من هذه الطرائق أن تؤدي الوظيفة

«من دمشق إلى العالم»..

إمكانات وجاهزية موسمية



وقد علق أحد المواطنين بالتالي: «المفروض على طول السنة الطريق مؤهل ومرتب مو بس وقت المعرض.. والمفروض تكون كل الطرقات والشوارع والحافلات مؤهلة ومرتبّة وتخصص لها ميزانية لإظهارها وإظهار سورية بشكل عام بشكل حضاري».

موسم المعرض والمواطن المفقّر

لا شك أن موسم المعرض يعتبر فرصة تنزه للمواطنين الفقراء وأسرههم المفتقدين لأماكن الترفيه، خاصة بعد طغيان الاستثمارات على غالبية الحدائق العامة، وفي ظل تدهور الوضع المعيشي المقترن بتدري الواقع الاقتصادي عموماً، بالمقابل لا يمكن القول: إن هذه الحاجة الضرورية لحياة الإنسان يمكن تأمينها عبر هذا الشكل الموسمي من المعارض والمهرجانات. فرغم كل الآمال التي عُدّت على معرض دمشق الدولي في الأعوام السابقة، والحديث عن الاستثمارات الضخمة التي ستنتج عنه والعقود الكثيرة التي أبرمت فيه، إلا أن المواطن لم يلمس على أرض الواقع سوى المزيد من التعقيدات في أوضاعه المعيشية، في حين يبدو السؤال الذي تدور حوله الأفكار اليوم هل سينجح المعرض هذا العام في خفض سعر صرف الدولار وتأمين حياة كريمة وهنيئة للمواطن مثلاً؟!

فبعد الذي شهدناه من تجهيزات وعطاء بسطاء من قبل العديد من الوزارات والجهات العامة والخاصة للمعرض وخدماته ودعاياته، ووضوح جاهزية وإمكانات جميع الجهات الحكومية وعلى كافة المستويات، ألا تستحق سورية كلها والشعب السوري قليلاً من الاهتمام والاعتناء وتقديم هذه الخدمات على مدار العام بعيداً عن إطار المهرجانات والمعارض الموسمية فقط، وبعيداً عن كل أوجه الاستثمار المستغلة لحاجات المواطنين وحقوقهم؟

إيجابيات المنحة الأولى من الباصات التي جرى الحديث الصيني عنها على مستوى حلحلة مشكلة النقل؟!

وعلى هامش الحديث عن النقل من وإلى مدينة المعارض، لا بد من التفكير بما جرى في الدورة الماضية من معاناة للمواطنين العائدين إلى دمشق، وعن مدى جاهزية النقل هذا العام منعاً من تكرار هذه المعاناة؟!

جاهزية التشجير والتزيين

عمليات التشجير والتزيين بالغراس كانت على أحسن ما يكون هذا العام كما الأعوام السابقة، على طريق المطار وداخل مدينة المعارض، ففي تصريحات من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي، بين مدير الزراعة والإصلاح الزراعي: «أن المديرية أزالّت الأشجار اليابسة والأعشاب وترمم الغراس التزيينية المزروعة على جانبي الطريق وبالساحات المؤدية لمدينة المعارض، وتقوم برعاية الأشجار المزروعة وطلّي جذوع الأشجار بمادة الكلس لإظهارها بالمنظر اللائق، وترحيل الأنقاض والمخالفات الناتجة عن العملية الزراعية».

وبالتالي، فإن مديرية الزراعة ثبت أنه يمكنها تخصيص الإمكانات والميزانية للقيام بمشروع تشجير وتزيين طريق المطار ومدينة المعارض مع إزالة الأشجار اليابسة والأعشاب وغيرها من بقايا العشب المهمل، وذلك خلال فترة قياسية قصيرة نسبياً، في الوقت الذي تفتقر فيه شوارع وحدائق دمشق وسورية بشكل عام من الطرقات التي تزينها الأشجار.

والسؤال الذي يطرح نفسه، منذ عام 2017 حتى عامنا هذا على التوالي وضمن فعاليات معرض دمشق الدولي، ونحن نشهد مثل هذه الأعمال الزراعية الموسمية، فلماذا لم يتم الاهتمام بالأشجار والأعشاب والغراس التزيينية خلال السنتين الماضيتين، وأين هي مديرية الزراعة خارج موسم المعرض؟

انطلقت مساء يوم الأربعاء 2019/8/28 فعاليات الدورة 61 لمعرض دمشق الدولي، والتي تحمل عنوان «من دمشق إلى العالم»، وهي الدورة الثالثة على التوالي منذ عام 2017 للمعرض خلال السنوات التسع للأزمة السورية، وقد شغلت مساحات العرض لهذا العام حوالي مئة ألف وخمسة أمتار مربعة وكانت أكبر مساحة في تاريخ المعرض بمشاركة 38 دولة عربية وأجنبية، و1700 شركة من القطاعين العام والخاص، بحسب التصريحات الرسمية.

داريت السكري

وكما جرت العادة كان الاهتمام الحكومي بالمعرض على أحسن ما يرام، وباتم الجاهزية، حيث استنضحت الحكومة والوزارات والجهات العامة إمكاناتها وزجت بطاقتها من أجل إنجاح هذه الدورة، وقد تبين أن هناك الكثير من الإمكانيات والطاقت القابلة للاستنهاض، كما تبين أن الاعتمادات والأموال يمكن توفيرها ورصدها تعزيزاً لهذا الاستنهاض وغاياته.

مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية وعد بأن تكون «دورة هذا العام الأكثر تميزاً وجمالاً عن سابقتها»، وسيحقق وعده هذا عبر «الاهتمام بالصورة الجمالية للمعرض من حيث المساحات الخضراء والنوافير الراقصة» «والله ياعيني ع الدلال» والإنارة لكامل المدينة، وأنه «سيوفر كل متطلبات الراحة للزوار والمشاركين»، لافتاً أنه «تم تنظيم الدخول والخروج» «إنجاز مهم للغاية»، وتم «تخصيص بوابة خاصة للإعلاميين والدبلوماسيين ورجال الأعمال والعارضين».

الشعشة بكمكان والعتم بكمكان آخر

نفى وزير الكهرباء عبر تصريح له: «بأن تكون تغذية مدينة المعارض بالطاقة الكهربائية على حساب مدينة دمشق والمناطق المجاورة، مؤكداً أن طريق المطار سيكون مُناراً بالكامل»، أي: «ستشعشع مدينة المعارض وطريق المطار شعشة، وستعكس ظلالها المضيئة على القرى والبلدات المجاورة لمدينة المعارض، التي لا يزال بعضها حتى يومنا هذا تعاني من افتقارها للكهرباء منذ

بداية الأزمة» وهو ما جرى عملياً.

وعلى اعتبار أن وزارة الكهرباء استطاعت للعام الثالث على التوالي من أن «تشعشع» مدينة المعارض وطريق المطار بالطاقة الكهربائية المستمرة، يبادر أذهاننا سؤال: لماذا لم يتم وضع هذه القرى أو غيرها من البلدات التي ما زالت معتمدة ضمن مخططات التنفّذ، وإعادة التأهيل التابعة لوزارة الكهرباء خلال هذه السنوات وحتى الآن؟ والسؤال التالي هو: متى من الممكن أن تزول المعاناة من إجراءات التقنين الكهربائي؟ طالما من الممكن استنهاض إمكانيات الوزارة ومديرياتها؟

النقل على حساب خطوط أخرى

حسب ما تمّ تداوله على صفحات فيسبوك لوزارة النقل: «أنها ستؤمن نقل زوار مدينة المعارض مجاناً من دمشق وريفها إلى أرض مدينة المعارض وبالعكس طيلة فترة انعقاد معرض دمشق الدولي، وحددت الوزارة مواعيد انطلاق الباصات «العامة والخاصة» اعتباراً من يوم الخميس 8/28 وحتى 9/6 من الساعة 4:30 عصراً من مراكز الانطلاق وحتى آخر رحلة عودة من مدينة المعارض ليلاً كما كان في الدورات السابقة».

فبالرغم من إيجابية توفر المواصلات المجانية للمواطن نظراً لبعد مدينة المعارض وعدم توفر خط «ميكرو باص» إليها، إلا أنها كانت على حساب بعض المناطق والمواطنين فيها. إذ إنه سبباً إزدحاماً لخطوط نقل بعض المناطق التي خصصت بعض باصات لنقل الركاب من وإلى مدينة المعارض، مما أثار تساؤلاً عن باصات النقل الداخلي التي قدمتها الصين منحة للمرة الثانية، علماً أننا لم نشهد

تبين أن هناك الكثير من الإمكانيات والطاقت القابلة للاستنهاض كما تبين أن الاعتمادات والأموال يمكن توفيرها ورصدها تعزيزاً لهذا الاستنهاض وغاياته

المعرض...

استعراض كثير لفعالية قليلة!

الكثير من الأضواء في الدورة الـ 61 لمعرض دمشق الدولي، والتي تأتي بعد عام من التصعيد الاقتصادي على جبهة العقوبات وأثارها في تعميق وضع الركود وتردي المعيشة، وانتقال مظاهر النهب الكبير لمستوى نوعي أعلى، وكما في «شعار الزهرة» الملتبس للمعرض فإن الالتباس يشوب كل هذا الضجيج الإعلامي: فهل ينفج المعرض لتجاوز أزمات الركود، وهل ينقصنا تسويق ودعاية؟!



■ عشار محمود

سورية بين معرضين

اشتدت حدة العقوبات في نهايات صيف العام الماضي، وتوقف الائتماني الإيراني، وأصبحنا نستورد كل المحروقات بالاعتماد على الوسطاء وارتفعت التكاليف على المال العام، ليقلص من إنفاقه العام عموماً «كان يستثمر القطاع العام الصناعي 4 بألف من خطته فقط في 2019»! ارتفعت تكاليف الإنتاج مع ارتفاع أسعار الطاقة، وزادت حصة الربح، وتكاليف الاستيراد والتصدير. وانعكس هذا بمجملة تباطؤ اقتصادياً: بطالة أوسع، إنتاجاً أقل، وبالنهاية ليرة أضعف ومضاربة أكبر، وتوسعاً في نشاط قطاعات الفساد والفوضى غير المشروعة.

بين المعرضين عام من الصعوبات الاقتصادية، وتفاقم الأداء السلبي في التعامل معها، الأمر الذي لم يعد يتجلى فقط بتراجع الأوضاع المعيشية لعموم السوريين، بل انتقل ليضغط على شرائح الصناعيين والمنتجين الأعلى دخلاً الذين كانوا يجدون طرقاً للتعايش مع واقع صعب: حصص الفساد الكبير والوسطاء من استيراد المستلزمات وأسعار الطاقة ومن عمليات النقل والتوزيع، وهي تكاليف تزداد مع تزايد الصعوبات والعقوبات، وتصبح معيقة لإمكانية توسيع الإنتاج

أو حتى الاستمرار به بالمستويات السابقة في بعض الحالات، وخصوصاً مع صعوبات التصدير، وتعقيد الحصول على تمويل إقراضي أو دعم فعلي... «اللهم إلا بالكثير من اللقاءات ومشاريع القرارات، والإيحاء بالحركة».

هل يمكن

أن يحفز المعرض الاستثمار؟

ليست الدعاية والعلاقات ما ينقص لتحفيز عملية الاستثمار، وتحديد الاستثمارات الخارجية في سورية. بل جملة الوضع السياسي الدولي والإقليمي، وما تحده من إمكانيات إنتاجية في ظل استمرار عقلية قديمة في التعامل مع الأزمات. فعلياً الاستثمار الخاص يحسب ألف حساب للعقوبات الأمريكية، ولإدخال أموال للاستثمار في سورية، ولا يقدم على خطوات عملية إلا بضمان ما يقابل هذه المخاطرة...

وهذا ما حصل في الاستثمارات التي طبقت في العامين الماضيين، والتي كانت من أطراف موجودة في سورية، كاستثمار الفوسفات، واستثمار معمل الأسمدة، والتي كانت من جهات خاصة روسية استمرت بالعمل في البلاد، ومن جهات إيرانية، ومقابل حصص استثنائية (65-70%) لم تسبق في تاريخ الاستثمار في سورية! فدون هذه النسب لن يكون العمل مجدياً لهؤلاء وقد أتاحت لهم بنية التفاوض

للمجمعات الفاخرة المتوقعة كما في مارونا سيتي.

الكثير من نصوص
وصور الاتفاقيات

جانب آخر من جوانب العلاقات الاستثمارية يظهر أيضاً في المعرض وقبله، متمثلاً بالعلاقات على المستوى الرسمي بين الدول. مع الكثير من الاجتماعات عالية المستوى، والغرف واللجان المشتركة، وحتى صور توقيع الاتفاقيات، تحديداً مع الروس والإيرانيين بالإضافة إلى بيلاروسيا. ولكن المسألة لم تنتقل إلى واقع ملموس يرى بالعين المجردة وتتلمس آثاره. فبعد الخط الائتماني الإيراني -الذي لم تسدّ أمواله لليرانيين وحظي التهريب والفساد بحصة من محروقاته- لم تجر نقلة جديدة في العلاقة مع الطرف الإيراني... رغم أن الحديث يتم عن جوانب إجرائية هامة قد تحدث نقلة نوعية، مثل: سكة الحديد من إيران إلى سورية عبر العراق، وفتح الطريق البري، وشركة نقل مشتركة، وتوليد طاقة، ولكن مع ذلك تتكرر الأصوات الإيرانية الرسمية التي تقول: إن العلاقات الاقتصادية بمستوى متدنٍ «كما في الاجتماع التحضيري للغرفة التجارية السورية الإيرانية».

أما مع الطرف الروسي، فبنود التعاون الصناعي وفق خارطة الطريق

الاستثماري السورية الهشة وضعيفة المبدئية. أما الأمثلة الأخرى كعقد فرعون «السعودي» في استثمار الإسمنت فها هو يعيد إثبات المثبت، حيث تتراكم مخالفات تنفيذ العقد بمقدار 45 مليار ليرة تقريباً وتتوقف العملية الاستثمارية في معلمي عدرا وطرطوس!

لن يستثمر إنتاجياً في سورية في الوقت الحالي، إلا من لديه وكلاء وشركاء متفذين، أو من يشارك هؤلاء ليستطيع الحصول على نسب مرتفعة تقابل المخاطرة. وحتى المستثمرين العقاريين والتجار كالأماراتيين لن يكونوا فعالين إلا بمقدار التنازلات المقدمة لهم.

ولذلك فإن من نشاط لرجال أعمال، يرتبط بالواقع المرير للحال... فالمستثمرون الإماراتيون مثلاً معنيون بالسوق السورية التي تنشط أموالها المهربة سابقاً وحالياً في الإمارات، والتي مع أول مؤشرات انفتاح إماراتي على سورية، نقلت الإمارات إلى مصاف أبرز الموردين التجاريين إلى سورية، لنستورد منها مواداً بقرابة 1,2 مليار دولار مثل: موبايلات ودخان وسيارات بجمارك قد تكون صفراً، وفق اتفاقية التجارة الحرة العربية التي لم تلغ... فهامش المخاطرة هنا منخفض ويتم عبر وكلاء أعمال سوريين. كما أن حماس الاستقبال للأطراف الإماراتية يرتبط بعلاقات الاستثمار العقاري



المعرض لن
يلغي عوائق
الاستثمار
كالعقوبات
وصعوبات
التصدير وارتفاع
كلف الإنتاج
والنقل والتحويل
وتتاج حلول
أخرى ولكننا
تحتاج فعالية
أكثر واستعراض
أقل

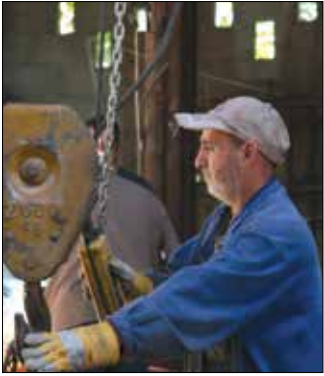
زائد ناقص



تعقيدات تجارية..

تم تبادل الرسوم الجمركية على شاحنات الشحن البري بين سورية والأردن، فبعد أن فرضت وزارة النقل السورية رسوماً على مجمل الشاحنات السورية والعربية والأجنبية المحملة والفارغة العابرة للأراضي السوري، بغرامة 30 دولاراً على كل طن حمولة إضافية، و300 دولار في حال بروز الحمولة عن أبعاد السيارة الأساسية. ردت الحكومة الأردنية بأن فرضت مبلغ 80 ديناراً أردنياً أي حوالي 112 دولاراً، كبديل دعم محروقات على الشاحنات والبرادات السورية الداخلة للأردن. وألغت إعفاءات أخرى.

كما حدثت اضطرابات على الطرف الأردني من الحدود عند معبر نصيب/ جابر الحدودي في مدينة الرمثا، حيث شددت الحكومة الأردنية إجراءاتها بداعي مراقبة عمليات تهريب الدخان والمخدرات من سورية.



4 بالآلاف

من خطة الاستثمار القليلة

في موازنة 2019 مجمل المخصصات الاستثمارية للإنتاج الحقيقي لم تتجاوز نسبة 2,2% من الموازنة، وهذه لا ينفذ منها بالصناعة إلا 4 بالآلاف! إذا ما كان الإنفاق الاستثماري المخصص للمنشآت الصناعية قليلاً، فإن ما ينفذ منه أقل بما لا يقاس. سياسة التقشف الحكومية منذ مطلع العام الحالي، وجملة الصعوبات البيروقراطية في وجه الصناعة العامة، أوصلت مستويات تنفيذ الخطط الاستثمارية إلى 4 بالآلاف فقط خلال النصف الأول من العام الحالي 2019، فالعديد من الشركات لم تنفق شيئاً من خططها الاستثمارية «التبغ والسكر والإسمنت»، وأخرى نفذت بنسبة بين 2-7 بالآلاف. وانعكس هذا في تدني نسبة تنفيذ الناتج الصناعي العام المستهدف لتشكل نسبة أقل من 14% من الخطة، و20% من خطة المبيعات.



عملية الاستثمار والتجارة، عبر مركزها، والإدارة المشتركة لها، كما أنها تتيح وصول بيانات دقيقة حول أسعار المستوردات والصادرات. إن هذه الإجراءات ليست إجراءات صعبة، بل هي تتم جزئياً ولكن بالطرق المواربة لمنظومة الفساد، فالكثير من البضائع السورية المستوردة من الصين مثلاً تتجمع عبر شركة سورية منتفذة تؤمن خدمات إجازات الاستيراد والتجميع والنقل، ولكن مقابل حصة من كل عملية استيراد. إن أمثال هؤلاء ومصلحتهم تتحول إلى إعاقة جدية للحلول الفعلية الممكنة! فيكثر الضجيج والاستعراض في المعارض وغيرها، ويقل الفعل الحقيقي لتجاوز الأزمة...

تأمين وتحويل بتكاليف أقل. ثانياً وثالثاً: تقدم الشركات ذاتها خدمات شحن بالاتجاهين عبر امتلاك سفن شحن «لا تتعدى أسعارها عشرات ملايين الدولارات»، ورابعاً: يمكن لهذه الشركات أن تتحول إلى معرض دائم للمنتجات السورية، وتكون مراكز لإجراء العقود. إن هذا يحقق تجاوز العقوبات بشكل نوعي: فلا يمكن تعقب أموالها طالما أنها بالعملة المحلية وبفروع مستقلة وتمتلك سفن شحنها، كما تتيح تخفيض التكاليف والصعوبات التي تواجه الأعمال السورية، عبر إزاحة تكلفة المخاطر من كلف التأمين والتحويل والشحن، وعبر تقليل الكلف من عملية التجميع. وهي تتيح أيضاً تنظيم

الروسية السورية، وفي العديد من الاتفاقيات الرسمية الأخرى كانت كفيفة بتحريك عجلة الإنتاج السورية، ولكننا لا نلمس من كل تصريحات التعاون الاقتصادي، إلا بعض صفقات استيراد القمح التي تتم عبر الوسطاء المحليين وتسعر بأسعار مرتفعة، عدا عن الاستثمارات المشوهة مع أطراف خاصة كما ذكر سابقاً...

هناك ما يعرقل انتقال التصريحات حول التعاون والاتفاقيات مع الأطراف المستعدة لتجاوز العقوبات، إلى وقائع ملموسة، وهذه العرقلة ترتبط إلى حد بعيد بحصص الربع، أي: حصص الفساد المبنية على النفوذ والعلاقات، والتي تصبح في حدودها الدنيا في التعاملات الرسمية إن لم تلغ.

شركات مساهمة لتجاوز العقوبات

إن كانت غاية الإنفاق على المعرض والضجيج المثار حوله، هي تحفيز العلاقات الاستثمارية، وترويج المنتجات السورية... فإن هذه الطريقة أكثر استعراضية وأقل عملية من طرق أخرى متاحة، ولكنها تحتاج فعالية أعلى! فالمعرض لن يلغي العوامل الموضوعية التي تعيق الاستثمار، مثل: العقوبات، ولن يلغي صعوبات التصدير وارتفاع كلف الإنتاج والنقل والتحويل. وهي عقبات أساسية أمام تحريك السوق السورية.

لن تتجاوز العقوبات إلا أطراف دولية معنية بالاستقرار وإعادة الإعمار في سورية، وهناك على الأقل: روسيا وإيران، وحتى الطرف الصيني. والمبادرات الرسمية ممكن أن تنتقل لإنشاء مراكز مالية- تجارية- خدمية في هذه الدول، قد تكون على شكل شركات مساهمة عامة يشارك فيها المال العام، مع مساهمات القطاع الخاص المعني بالإنتاج والتجارة.

يمكن إنشاء شركات بفروع في سورية وفي هذه الدول، تقوم بعمل مركب: أولاً: خدمات تمويل بالعملة المحلية عبر فتح حسابات في فروع بنكية مستقلة، وهذه بدورها تقدم خدمات

أكثر من 4 مليون حبة كبتاغون في شهر آب وحده!



لم يعد خافياً، أن سورية تحولت إلى مركز في مرور تجارة الحبوب والمواد المخدرة غير المشروعة وتحديدًا الكبتاغون، ووزارة الداخلية تقول بأن سورية ليست مركز إنتاج، بل هي مركز عبور فقط، خلافاً لتقارير دولية أشارت إلى إمكانية استقرار الإنتاج في سورية، في ظروف الفوضى، وكلنا الحالتين خطر كبير.

■ قاسيون

بعد إلقاء القبض على الشحنة الخارجة من ميناء طرطوس إلى اليونان، والتي اعتبرت أكبر كمية كبتاغون مصادرة عالمياً، وبلغت 5,2 أطنان، وحوالي 33 مليون حبة. تكررت إعلانات الجهات السورية والإقليمية عن مصادرة كميات داخل البلاد...

خلال شهر 8-2019 كثر الحديث عن مصادرة كميات من الكبتاغون في سورية، ففي 4-4 تم مصادرة 1,5 مليون حبة كبتاغون في أكياس صغيرة، و200 كيلو غرام في أكياس كبيرة، أي: حوالي مليون حبة إضافية. وذلك في محافظة

درعا كانت معدة للتهريب نحو الأردن. وفي 17-8 أعلنت وكالة سانا عن ضبط سيارة محملة بأكثر من 400 ألف حبة كبتاغون في سيارة «براد». وجهتها من المنطقة الوسطى إلى المنطقة الجنوبية. أعقبها في 31-8 ضبط كميات كبيرة من الحبوب المخدرة أيضاً في المنطقة الوسطى، وفي ريف حمص تحديداً، كانت موجودة ضمن مكبس صناعي معد للتصدير، لم يعلن عن كمياتها بالتحديد. أما قبلها، فعلى الطرف الأردني، أعلنت القوات المسلحة الأردنية في 2-8 أنها أحبطت محاولة تسلل 18 شخصاً من سورية باتجاه الأردن، وضبط مليون و60 ألف حبة من حبوب الكبتاغون المخدرة. وكانت قد أعلنت في شهر

تشرين الثاني من العام الفائت إحباطها محاولة تهريب 4 ملايين حبة مخدرة عبر معبر نصيب مخبأة في شوكولا معدة للتهريب من سورية إلى الأردن. التقدير الدقيق لحجم هذه السوق يختلف باختلاف أسعار هذه الحبوب، التي تصل في الأردن إلى سعر بين 5-20 دولاراً للحبة! ولكن الأهم هو: توسع ظهورها في المرحلة الحالية، وحدثت نقلات نوعية في عمليات نقلها، وفي حجم المضبوطات. وتعتبر هذه الظاهرة واحدة من مؤشرات انتقال نشاط الأعمال في السوق، للاقتصاد الأسود المستقر... وهي ظاهرة يعززها الوضع الاقتصادي المتراجع، وضعف جدوى العمليات الإنتاجية الأخرى.

الصين 20 معياراً لتوسيع الاستهلاك المحلي



يطرق التراجع الاقتصادي العالمي أبواب الاقتصادات العالمية، وحتى الأكثر ديناميكية منها، مثل: الاقتصاد الصيني والألماني الاقتصادات المحورية في التصدير العالمي، ولكن الصين بحوالي 1.4 مليار إنسان تبدو أكثر ديناميكية في التعامل مع تراجع التجارة العالمية بالاعتماد على توسيع الاستهلاك المحلي الصيني، الذي يتسارع لتصبح الصين أكبر سوق مبيعات تجزئة في العالم.

■ محمود الشريف

أصدر مجلس الدولة الصيني 20 معياراً جديداً لتوسيع الاستهلاك المحلي، تضمنت اتجاهات تفصيلية في السياسة الاقتصادية تهدف لتسريع دوران رأس المال، وتطوير قطاع التوزيع في الصين ليرفد الاستهلاك المحلي مقدرات الإنتاج الصينية الكبرى، التي لن تستطيع أن تعتمد في توسعها على التجارة العالمية المتراجعة مع اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية، والحرب التجارية كجزء منها. وتقوم هذه المعايير على فكرة أساسية: توسيع نوعي للاستهلاك المحلي، يتواءم مع مستوى الابتكار التكنولوجي الصيني الاستثنائي منذ ما بعد أزمة عام 2009.

خلاصات من معايير تحفيز الاستهلاك

ترتبط السياسة الصينية رفع المستوى الاستهلاكي، بتغيير نمط الأعمال المعتمد على تطبيقات التقنيات العالية، والبيانات الضخمة، والشبكات الخليوية، والتي ستؤدي إلى تفعيل منصات أعمال جديدة ستبني بناء على التقدم التقني الحاصل، «قطاع التوزيع وشركائه عليها أن تدخل عالم الابتكار أيضاً، وعلى الأعمال التي لم تدخل عالم الإنترنت أن تتقدم إلى فلسفة أعمال جديدة بناء على التكنولوجيا والتصميم» وفق ما جاء في بيان مجلس الدولة.

يتحدث البيان عن تطوير مناطق التجارة التقليدية عبر دعم الحكومات المركزية بمشاريع البنى التحتية والمواصلات والمنصات المعرفية وأنظمة الإقراض، وأتمتة أعمال الخدمات.

يربط البيان عملية تسريع دوران رأس المال بالربط السريع بين مناطق البلاد، وتطوير مناطق الربط الضعيفة. مثلاً: «تطوير منظومة دوران الأموال والتوزيع في الريف بكفاءة أعلى عبر توسيع ربطها الإلكتروني وتسويق البضائع الزراعية إلكترونياً، لتصل للأسواق المدنية بمستوى أوسع ومساعدة حكومية». كما يركز البيان على إنهاء عزلة البضائع عالية الجودة المعدة للتصدير، وإدخالها للسوق المحلية (ليتم توسيع تلبية الطلب المحلي على سلع التصدير المميزة والمنتجة في المناطق الجمركية

الخاصة، بحيث يسمح بتوسيع منصات خدمات البيع المحلي في هذه المناطق... ووضع معايير جودة مشتركة للبضائع المصدرة والمستوردة».

جوانب إجرائية أخرى لتوسيع إمكانات الاستهلاك ترتبط بتقليص القيود على شراء السيارات، وتوسيع الأسواق الليلية العاملة على مدار الساعة، عبر توسيع الاستهلاك في الأعياد».

إضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الصينية لتحفيز الاستهلاك، ستعتمد على دعم قطاع التوزيع، عبر تخفيض تكاليفه بأن يتم توحيد أسعار الطاقة للصناعة والتجارة، وتحفيز شركات التوزيع للدخول في عمليات البحث والتطوير والابتكار، ودعم مطوري معدات التوزيع اللوجستية بشكل قوي، كما يتم التركيز على تسريع تزويد الأسواق بالطاقة كجزء من تسريع عمليات التداول. وتحفيز سوق الماركات المحلية، ودعم شعبيتها بالشكل الذي يدعم التحديث الصناعي.

دعم الاستهلاك بمحاربة الفقر وزيادة الأجور

يشكل الاستهلاك نسبة 60.1% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وقد انتقلت الصين لتتجاوز الولايات المتحدة كأبزر سوق لمبيعات التجزئة في العالم، لينمو استهلاك التجزئة الصيني بنسبة 7.5% هذه السنة، ويصل إلى 5.64 تريليون دولار، بالمقارنة مع 5.53 تريليون مبيعات تجزئة في الولايات المتحدة.

إن توسع قدرات الاستهلاك المحلي الصيني، ترتبط إلى حد بعيد بأهداف

الأزمات يفتح الباب نحو التغيرات الكبرى في بنية المنظومة وطرق تحفيز النمو فيها، وإن كانت الصين قد اعتمدت منذ الثمانينات على الانفتاح الاقتصادي وعلى تحويل اقتصادها إلى مصنع تصديري للعالم، معتمدة على انخفاض الأجور... فإن هذه المرحلة قد انتهت منذ ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وانطلقت الصين لتستفيد من الفواض المتشكلة في المرحلة السابقة وترفع مستواها التكنولوجي التقني، وحصلتها من التجارة والاستثمار العالمي، وترفع مستوى التنمية والاعتماد على الطلب المحلي للشعب الصيني. ومع كل تفاعل واشتداد للأزمة ستسير هذه العمليات خطوات أعمق للأمام.

يذكر الاقتصاديون الصينيون في توصيفهم للمبادئ الثمانية للاقتصاد السياسي للصين، أن للخطط الصينية هدفاً واضح المعالم بتطوير القوى المنتجة، أساسه في جانبين مترابطين: الاستمرارية القائمة على العلوم والتكنولوجيا أولاً، وتوجيه الإنتاج لتطوير مستوى المعيشة والاستهلاك المحلي، بما فيها توزيع الثروة والدخل، وتصحيح نسبة الأجور من الناتج التي انخفضت في الصين من حدود 50% إلى قرابة 40% خلال مرحلة الانفتاح. في قلب هذه العملية يأتي التركيز الصيني على قطاع الاستهلاك مدعوماً بقوله أن يتحول الإنتاج، وإنتاج القيمة الزائدة تحديداً «الربح» في المجتمع الصيني إلى تلبية حاجات المجتمع، وليس العكس، وفي هذا طريق السير نحو الاشتراكية.

تجاوز الفقر في البلد ذي المليار وقرابة نصف إنسان. فالصين عملياً أخرجت 740 مليون من سكان الريف من تحت خط الفقر بين مطلع الثمانينات ونهاية عام 2017، حيث تبقى ضمن هدف مواجهة الفقر 30 مليون مواطن. وبين عامي 2014-2017 تسارعت هذه العملية وأصبحت الصين تخرج 13 مليون سنوياً من الفقر. والخروج من الفقر يعني رفع مستوى المعيشة وإناحة المزيد من الدخل لتأمين الحاجات، والاستهلاك.

وعدا عن محاربة الفقر، التي تركز على الفقر الريفي، فإن ارتفاع الأجور الحقيقية في الصين هو دعامة أساسية لارتفاع مقدرات الاستهلاك وإمكانية الاعتماد عليه، فخلال عشرين عاماً ماضية تضاعفت الأجور الحقيقية للعمال الصينيين بنسبة 400%، وأصبحت الأجور قادرة على شراء أربعة أضعاف البضائع التي كانت تشتريها في عام 2000.

الأزمات كفرصة

الحرب التجارية العالمية كتجّل للأزمة الاقتصادية العالمية، تحمل آثارها على الجميع، والصين ليست في منأى وإن كانت بوضع أفضل، فعلمياً تراجع نمو الاقتصاد الصيني في النصف الأول من العام الحالي إلى 6.2% من مستوى 6.4%. ولكن بالمقارنة مع اقتصاديات عالمية أخرى تعتمد على التصدير كالاقتصاد الألماني، فإنه قد وصل إلى عتبة التراجع المطلق، ولم ينم، وانخفضت مؤشرات التشغيل بشكل شهري في العام الحالي. إن اشتداد

تنتقل الصين للاعتماد على الطلب المحلي في ظل الأزمة والحرب التجارية معتمدة على ربط الاستهلاك بالتكنولوجيا

نوع العصاب الذي نعيش، وصراع المعاني



كان في صلب المعاناة ولم يجد من يسعفه أو يحاول التخفيف عنه، انقلب إلى عدم اكتراث لكل هذه القيم. وهذا مفهوم ولكن أيضاً بحسب فرانكل أن هناك مهمة إلهام هؤلاء أن اعتقالهم ومعاناتهم لا تسمح لهم بالتعدي على حرية الآخرين.

بالخلاصة، يقوم العلاج بالمعنى على إيجاد المعنى للحياة من خلال ثلاثة أشياء أو إحداها: العمل، التجارب، أو أسلوب التعامل مع معاناة لا يمكن تجنبها. الحرب هي إحدى المعاناة التي إن أصبحت واقعاً لا يمكن تجنبها، ولكن التعامل معها يعطي معنى جديداً للحياة.

باختصار: فإنه في كل حدث جديد تتغير المعاني عند الأفراد، وبعض هذه المعاني تتغير جماعياً كونها تصيب بلداً بكامله مثل: الحرب، التي سنجدها تغييراً في المعاني الفردية بكل حسب تجاربه وحسب موقعه فيها. وفي حالة السلام يكون الحل وتغيير المعاني جماعياً أيضاً، إذ لا يمكن إقناع الجميع أنهم متساوون بمستوى المعاناة إذا لم يتم فتح جميع الملفات بوضوح تام، وتأمين الأفق لتحويل المعاناة إلى إنتاج فكري وعملي - اجتماعي يسمح للجميع بتقبل ما جرى وتعويضه نسبياً. وبالتالي، من إنتاج معنى جديد لما بعد الأزمة من علاقات اجتماعية، وإنتاجية، ووطنية تربطهم بالحاضر والمستقبل لكي تصبح الأهداف مضمونة نحو السلم والتقدم الجماعي بدلاً من الحلول الفردية المتمثلة بمعنى من يستطيع الهروب للأمام أسرع من غيره.

الذي سيؤدي إلى الحرية أو يعطي الأمل بالمستقبل. وهذا ليس بعمل فردي كونه مرتبطاً بتغيير أسس اجتماعية واقتصادية كلية. ومن أبرز ما جاء في الكتاب تغير معنى العلاقات عند المعتقلين. مثلاً كانت هناك زمرة من المعتقلين الأعلى رتبة عند النازيين وهم من يقومون بكافة أشكال التعذيب وبكافة المهام في المعتقل، وللتشبيه هؤلاء هم عملاء «جيش لحد» أثناء الاحتلال «الإسرائيلي» لجنوب لبنان. يقوم النازيون باختيار هؤلاء لكي يشرفوا على المعتقل، لدرجة أنهم أصبحوا أكثر قسوة من المعتقل النازي. وهنا الكثير من الأمثلة، وللاختصار يقول مصطفى حجازي: إنه في المجتمع المقموع تسيطر هرمية القوة على الأفراد، فالأقوى (في أية علاقة قوة كانت) سيثبت قوته على من هو أضعف منه، لذا نجد العميل أكثر شراسة من رؤوسه، ونجد الخائف من الحرب أكثر شراسة من مجنّده. ول هؤلاء تغير المعنى لكي يصبح علاقة امتياز فهم يعتبرون أنفسهم أعلى اجتماعياً من غيرهم. وبالتالي، بعد المعتقل أو بعد الحرب ليس كما قبله، فإما ستتكرر هذه القوة «المشوّهة» أو سيستمرون بها. لكي تنكسر علينا أن نرى هؤلاء «ونجد لهم مكاناً جديداً» إن علاقة القوة التي أعطيت لهم لم تكن أكثر من مورفين مؤقت لفهمهم وشعورهم بالنقص تجاه الوضع والقامع واسترضائه.

وفي المقلب الآخر، وجد فرانكل أن من عانى في المعتقل تغير عنده معنى العلاقات عندما خرج منه. فمن

بعد الحرب لا يمكن إقناع الجميع بأنهم متساوون بمعنى المعاناة إذا لم يتم فتح الملفات وتأمين الأفق لتحويل المعاناة إلى إنتاج معنى اجتماعي جديد

كان يحمل هدفاً ومعنى لحياته عن ظرف جديد مهما كانت بساطته. ومن خلال تجربته يقول: إن أصعب مهمة في المعتقل كانت عدم فقدان المعنى من الحياة، والتي كانت ترتبط بأمل الخروج من المعتقل، فهذا الأمل كان إما من خلال التشبث بفكرة لقاء أو العيش لأجل أحد خارج المعتقل أو من خلال استكمال عمل ما. وهذا إلى حد كبير يشبه من يعيش في حالة اقتصادية صعبة أو في حالة حرب، فالتشبث بالحاضر يكون من أجل الأمل بمستقبل أفضل. ولكن حتى لو أن فرانكل يعترف بتأثير العامل الاجتماعي أو الخارجي على الأفراد، إلا أن حله فردية، فبالنسبة له لم تكن نهاية الحرب هي إحدى المهام أو الأهداف التي تؤدي إلى استمرار الحياة أو الخروج من المعتقل، بل إن التشبث بفكرة خاصة في حياة الفرد. بينما في الواقع، فإن نهاية الحرب هي الحل الأشمل من التطلع للخروج الفردي من المعتقل. وهذا أيضاً ينسحب على موقفه بعدم ربطه الوضع السياسي بمصير أو أهداف الأفراد. وبالتالي معاني حياتهم، فإذا أخذنا حالة المعتقلات النازية، لم يكن الحل هو الخروج من المعتقل والاستمرار تحت حكم نازي سيقوض عمل وحرية الأفراد، بل في انهيار أو خسارة النازية والإتيان بنظام جديد سيسمح لهم بالحرية والعمل. مثلما نعيش اليوم في انهيار اقتصادي وحروب، الحل الفردي الذي وجده البعض لم يمه الحرب، ولم يعط الفرصة الحقيقية بالأمل، بل إن نهاية الحرب والخروج من الأزمة الاقتصادية هو

يقول فكتور فرانكل: إن «لكل عصر عصابه الجماعي الخاص، لذا كان كل عصر بحاجة إلى علاجه النفسي الخاص لمواجهة عصابه. وفي ذلك يمكن وصف الفراغ الوجودي على أنه العصاب الجماعي المميز لهذا العصر». «من كتاب الإنسان يبحث عن معنى، مقدمة في العلاج بالمعنى الصادر عن دار القلم عام 1982».

■ مروه صعب

وفكتور فرانكل: هو عالم نفس وجودي كان سجيناً في المعتقلات النازية وقد شرح نظريته أو علاجه في علم النفس من خلال خبرته في المعتقل. ويستند فرانكل إلى المعنى في علاجه، حيث يعتبر أن معنى الحياة هو الهدف الذي يلجأ إليه الإنسان. فلا شك أن العلاج بالمعنى: هو أحد أهم العلاجات النفسية، لكون المعنى بالنسبة لأي فرد هو في تغير دائم بحسب الظروف. ولكن ما سنأخذ من أسلوب علاج فرانكل ليس العلاج بحد ذاته، إنما تفاصيل خبرته ومطابقتها إلى حد كبير بما يحدث الآن في العالم.

المعنى، تغييره وتأثيره على الأفراد

يعتبر فرانكل: أن هدف الإنسان هو الوصول إلى معنى للحياة التي بالطبع تختلف بين فرد وآخر، وتختلف من ظرف لآخر. فالإنسان قبل المعتقل يحمل هدفاً ما. وبالتالي، معنى آخر لحياته عن داخل المعتقل وبعده. كالإنسان الذي في أي ظرف سابق

بالأرقام والأدلة: لماذا وكيف ولمصلحة من حرائق الأمازون؟



ليس كلاماً إنشائياً القول بأن الغابات المطرية هي الرئة التي تتنفس منها البشرية، خاصة عندما يكون الحديث عن الغابات الأمازونية التي تنتج 20% من أوكسجين الأرض وتحتوي 10% من التنوع الحيوي ومسؤولة إلى حد بعيد عن الاستقرار في المناخ العالمي.

ديما النجار

في سبيل الربح لم ولن تتوانى الرأسمالية عن تدمير الأرض! هذه حقيقة تثبت نفسها يومياً، لكن لعل ما يجعل قضية حرائق الأمازون اليوم قضية تهم البشرية أجمع هو أمران، أولهما: حجم الكارثة البيئية التي سيتعدى تأثيرها سريعاً حدود البلد المعني، البرازيل (وقد بدأ ذلك التعدي بالفعل). وثانيهما: أن التغير في السياسات الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية في البرازيل الذي أتى به عراب النيوليبرالية بولسينارو قد أحدث كوارث صادمة دفعت بالبرازيليين إلى النزول إلى الشوارع رفضاً لها، ولابد أن تدفع كل عاقل للتأمل بمعنى تجريب النهج النيوليبرالي المدمر!

من يضرهم النار في غابات الأمازون؟

من المعروف أن حدوث الحرائق في الغابات، وفي الأشهر الجافة خصوصاً، هو أمر طبيعي. لكن زيادة الحرائق هذه السنة بمعدل 79% مقارنة بالسنة الماضية يجعل من حرائق السنة خروجاً حاداً عما يمكن اعتباره مسألة معتادة أو طبيعية، بل ويكشف أن حدود وامتداد حرائق سنوات ماضية، هي الأخرى أيضاً قد حدثت بفعل فاعل!

الحرائق المضرمة في الأمازون هي من صنع مستثمرين يملكون أراضي عند حواف الغابات، يضرمون الحرائق فيها قريباً من طرقات النقل مما يسمح بعدئذ بالتوسع باستثماراتهم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: متى تزداد أعداد المرتزقة المستعدين لإضرار النار في بلادهم لأجل مصالح ضيقة؟ سنتناول في هذا المقال التغيرات الأساسية في السياسات الحكومية التي أتى بها الرئيس البرازيلي الحالي اليميني بولسينارو، بالمقارنة مع السياسات التي أرساها الرئيس اليساري لولا دا سيلفا وتابعتها ديما روزيف، كما سنتناول دور الشركات العالمية في تشجيع إزالة الغابات بهدف الاستثمار.

لولا دا سيلفا والسياسات البيئية

تعود 80% من مسؤولية إزالة الغابات إلى مستثمري قطاعات زراعة فول الصويا وتربية المواشي وقصب السكر، و10% إلى استثمارات مناجم الفوسفور والمعادن والاستثمار في الأخشاب، و10% إلى مسببات طبيعية. وليس من نافلة القول التنبؤ بأن الأمازون ليست فقط غابة، بل هي مقاطعات يسكنها 30 مليون نسمة من بينهم قبائل من السكان الأصليين الذين يعتبرون أهم المدافعين عن سلامة الغابات هناك. ضمن هذا المشهد، فإن التوازن في السياسات الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية الذي يحافظ على البيئة ويضمن تطور المنطقة اقتصادياً هو أمر حيوي، ولا غنى عنه إطلاقاً. منذ استلام لولا دا سيلفا لرئاسة البرازيل

عام 2003، أعطيت وزارة البيئة الكثير من السلطات الحقيقية لتنفيذ وتخطيط مشاريع إنمائية في الأمازون ولضبط إزالة الغابات اللاقانوني فيها. وعينت مارينا سيلفا، التي سميت فيما بعد ببطة القضايا البيئية، وزيرة للبيئة. إذ انخفضت المناطق التي تتعرض للحرائق من 27000 كم2 عام 2004 إلى 4500 كم2 عام 2012. كما اتبعت وزارة البيئة سياسات صارمة ساقطت من خلالها ما يقارب 600 شخص ضالعين في عمليات إحراق غابات، من بينهم فاسدون في الحكومة، إلى السجن. كما فرضت الغرامات على البعض الآخر، وكانت تحدد الدعم الحكومي للمقاطعات بناء على الالتزام بالمعايير البيئية، إضافة إلى تبني الوزارة نظاماً جديداً يعتمد على الأقمار الصناعية لرصد أماكن الحرائق، ومن ثم تحديد المسؤولين عنها، ومن ثم كانت تنشر قائمة سوداء بالبلديات التي قصرت في حماية الغابات. وبناءً على هذه المعلومات تم إغلاق ما يعادل 1500 منشأة لتربية الماشية أو الزراعات الصناعية. إضافة إلى ذلك كانت وزارة البيئة تقرر بالتعاون مع وزارة الزراعة التصديق على المشاريع الاستثمارية خصوصاً في مناطق الأمازون. كما وازن لولا في قراراته بين حاجة المجتمعات الأمازونية لبنية تحتية تسمح لهم بتحسين معيشتهم وبين الضرورات البيئية؛ حيث سمح ببناء سدين لتوليد الكهرباء هيدروليكيّاً على أنهار الأمازون، لكنه رفض عدة مشاريع لبناء طرق سريعة تعبر مساحات كبيرة من الغابات وتؤثر على التنوع الحيوي فيها بشدة.

بولسينارو والشرع للاستثمار!

منذ بدء حملته الانتخابية أعلن بولسينارو أنه يرى أن «السياسات البيئية في البرازيل

متشددة لدرجة أنها تعيق التطور الاقتصادي» ووعد بالانفتاح على الاستثمار في مناطق الأمازون. هذه التصريحات كانت بمثابة تشجيع ضمني للعودة إلى إحراق الغابات بهدف الاستثمار. وبالفعل قام بولسينارو في الأشهر الستة الأولى من حكمه بإلغاء 20% من القوانين التي تفرض غرامات وقيود على المنشآت الاقتصادية غير الشرعية القائمة على أساس إحراق الغابات.

من أولى الخطوات التي قام بها بولسينارو هي: سحب كثير من الصلاحيات من وزارة البيئة وإعطاؤها لوزارة الزراعة أو لمجالس محلية في المقاطعات. كما تم إلغاء قسم التعليم البيئي التابع لوزارة البيئة، وأصبحت مهام وزارة البيئة تقتصر على القيام بأبحاث وإدراجها في توصيات الوزارة. إضافة إلى ذلك، تم نقل السجل البيئي الريفي من وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة، وتكمن أهمية هذا السجل بأن المستثمرين إذ يريدون تسجيل ملكية أرض ما، كان من مهام وزارة البيئة التحقق فيما إذا كانت هذه الأراضي ناتجة عن حرائق غير شرعية، الأمر الذي لا تهتم له وزارة الزراعة في حكومة بولسينارو. كما أن وزيرة الزراعة المعينة من قبل بولسينارو، تيريزا كريستينا، تعتبر الداعم الأكبر لقطاع الصناعات الزراعية، فخلال الأشهر الستة الأولى من وجودها في الوزارة قامت بتسريع 152 مبيداً جديداً كان يُمنع استخدامها في البرازيل من قبل، وبعضها يمنع استخدامه في أوروبا. كما أنها من عائلة مستثمرين ملاكي أراض لها تاريخ في الصراع مع القبائل الأمازونية في مقاطعة ماتو غروسو دو سول، أكثر مقاطعات الأمازون المعرضة للحرائق، وهي تدعو لفتح أراضي السكان الأصليين للصناعات الزراعية والتعدين علماً أن هذا مخالف للدستور البرازيلي الصادر

عام 1988، إلا أنها تدعي أن ما ذكر في الدستور القصد منه الاستثمارات شديدة الإضرار بالبيئة فقط! كما أن مستشارها الرئيس في الوزارة لويز انطونيو نيهان غارسيا معروف بامتلاكه ميليشيات مدججة بالسلاح غير الشرعي في مناطق الأمازون تعتدي على السكان الأصليين.

الشركات المافيوية العابرة للقارات

نشرت منظمة Amazon Watch تقريراً مفصلاً عن دور الشركات الاستثمارية في غابات الأمازون تذكر فيه أن هذه الشركات هي شركات مساهمة، تملك حصة الأسد من أسهمها بنوك عالمية أمريكية وأوروبية وشركات إدارة أصول Assest Management Companies من أهمها Blackrock التي تدير أصولاً حول العالم تقدر ب 6 تريليونات دولار، أغلب استثماراتها في الغاز والنفط والفحم الحجري، ويقدر حجم غاز CO2 الناتج عن مجموع استثمارات هذه الشركة ما يعادل 9,5 غيغا طن سنوياً. فللقارئ أن يتخيل كم ستتدفق هواء نقياً بلا هذه الشركة وحدها!

كما لا تتوانى هذه الشركات عن انتهاك سيادة الدول بتشجيع الأعمال الإجرامية كإحراق الغابات، حيث تقدم وعوداً للمعتدين على الغابات بشراء منتجاتهم في حال فرضت عليهم الدولة الغرامات ومنعت تسويق منتجاتهم، ففي عام 2018 تم اكتشاف 5 شركات عالمية قامت بشراء أطنان من الصويا وتصديرها إلى أمريكا وأوروبا من منتجاتين مغرّمين من الدولة. إضافة إلى ذلك، تم اكتشاف أن العديد من المستثمرين في الأمازون ما زالوا حتى الآن يستخدمون قوة العبيد في الإنتاج، تحت إدارة مافيات مسلحة...

ترتبط الحرائق

بمستثمرين

يملكون أراض على

حواف الغابات

وبالشركات العالمية

العاملة هناك كما

بتغير السياسات في

البرازيل التي قلصت

المعايير البيئية

الصورة عالمياً

الدمية الأمريكية تتحرك مجدداً لإطلاق قنابل دخان



كعادتها، تتحرك «الدمية الإسرائيلية» كل حين باتجاهات تتحدد بحسب الظروف وتوقيتاتها، تارة بغاية التشويش وأخرى للتصعيد وغيرها، إلا أنها جميعها تتحرك في أوقات يكون فيها كيان العدو والأمريكي من خلفه بحالة منازمة... لتأتي الاستهدافات الأخيرة على كل من سورية ولبنان والعراق في هذا السياق أيضاً.

من خلفها «دراما إعلامية» خاصة وأن ما ذكر في الأنباء عن الأضرار المادية الصغيرة جوارها لا يتناسب مع تهويل كيان العدو والأمريكي لها.

الأزمة الداخلية سبب آخر

على المستوى الداخلي لحكومة الاحتلال، تترامى هذه الهجمات مع اقتراب انتخابات «الكنيست الإسرائيلي» في 17 من الشهر الجاري، بعد الانتخابات المبكرة السابقة وظهور إشارات أزمة داخل «الحكومة الإسرائيلية»، بالإضافة إلى الأخبار المتداولة عن التوترات الاجتماعية والمظاهرات الجارية في الداخل، والتي أخذت طابعاً عنصرياً يعكس طبيعة الحكومة نفسها بسبب أزمة الحكم تلك، لتكون هذه العمليات والهجمات بجانبها الإعلامي بمثابة تعبئة داخلية ورض صفوف، خصوصاً مع ترافقها بأبناء حول حشد واستنفار «للجيش الإسرائيلي» والقوى الأمنية، في محاولة لتأريض التوترات الاجتماعية ومنع تصاعدها من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد غطاء «لفوز حزب الليكود» المتوقع.

الأنباء التي تم تداولها خلال اليومين الماضيين عن عرض أمريكي على حزب الله للامتناع عن الرد مقابل عدم فرض عقوبات اقتصادية جديدة على لبنان، والتراجع عن جزء من العقوبات المفروضة أصلاً، يُعزز من احتمال كون هجمات الكيان لا تعدو كونها محاولة لإضافة حجر عثرة صغير في وجه التهوي السريعي لميزان القوى على المستوى الدولي بفعل الخسائر الأمريكية المتعاقبة والفاضة.

فقد قامت قوات العدو قبل أسبوع بتنفيذ ضربات جوية على أهداف بمحيط قرية عقربا في سورية، تصدت لها الدفاعات الجوية للجيش السوري وأسقطت معظمها، بعد ذلك جرى في لبنان إسقاط طائرة مسيرة تابعة للكيان في ضواحي بيروت وانفجرت أخرى في أجواء المنطقة نفسها، وبعد يومين وجهت «القوات الإسرائيلية» 3 ضربات جوية بواسطة طائرات مسيرة على مركز عسكري لتنظيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في بلدة قوسيا على الحدود مع سورية، وفي العراق استهدفوا أيضاً مواقع على الحدود مع سورية بغارات نفذتها طائرتان مسيرتان بعد تغطية من قبل الطيران الأمريكي.

الهزائم الأمريكية جزء أساس

ما من فصل بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الأخيرة في نهاية المطاف هي المحرك والموجه الأساس للعدو في المنطقة... لتأتي هذه الاستهدافات الآن كقنابل دخان جديدة هدفها تغطية جراح واشنطن الأخيرة، ومحاولة التعويض عن هزائمه على عدة جبهات سياسية واقتصادية وعسكرية، من تصعيد الخليج في الفترة السابقة والذي تضمن إسقاط طائرة أمريكية لم يستطعوا الرد عليه، إلى تركيا و«إس-400»، مروراً بمسألة إدلب وتطوراتها التي تؤكد يوماً بعد آخر قرب حلها بعكس المصلحة الأمريكية وعدم قدرة الكيان على تحصيل أي مكسب في الوضع السوري، وغيرها... وتؤكد طبيعة هذه الهجمات عبر «طائرات مسيرة» بمعظمها أن الغاية

ما من فصل

بين الكيان

الصهيوني

والولايات

المتحدة

الأمريكية حيث

إن الأخيرة في

نهاية المطاف

هي المحرك

والموجه الأساس

للعدو في

المنطقة

• حول تبادل المحتجزين بين روسيا وأوكرانيا، كشف اليكسي فينيدكتوف رئيس تحرير إذاعة صدى موسكو، عن وصول طائرة تحمل البحارة الأوكرانيين الذين كانوا محتجزين في روسيا إلى كييف في وقت مبكر من صباح الجمعة.

• في إطار التراجع وامتصاص ردود الفعل حول، تعتزم وزارة الدفاع الأمريكية إطلاق «مشروع لمحاربة الأخبار الكاذبة وحملات التشويه» على مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، لما تشكله من تهديد لأمن الولايات المتحدة.

• بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، خلال زيارته للإمارات العربية، الوضع في اليمن مع وفد من قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، برئاسة عدنان الكاف، وجاء في بيان الخارجية الروسية، أنه تم النظر في الوضع السياسي والعسكري الناشئ في اليمن.

• أعلنت أربع حركات مسلحة سودانية في إقليم دارفور، اتفاقاً على الشروع بمفاوضات مع الحكومة السودانية المقبلة، وأعربت الحركات الأربع عن تمسكها «بالسلام العادل الشامل، الذي يخاطب جذور المشكلة السودانية... مع بذل كل الجهود لإحلال السلام»

• أكدت أنقرة التزامها بالاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن برنامج إنتاج مقاتلات من طراز إف-35، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أنها ستبحث عن بدائل في حال رفضت واشنطن تزويدها بهذه الطائرات.

• قال مدير الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، ديمتري شوغايف: إن إنجاز صفقة تزويد تركيا بمنظومات «إس-400» الروسية يدل على تعثر العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا.

تطور جديد

يمكن رصد متغير جديد في التصعيد الإسرائيلي والأمريكي في اليومين الماضيين، حيث شنت القوات الأمريكية غارة على إدلب السورية بعد يوم من إعلان وقف لإطلاق النار دون إخطار الجيشين الروسي والتركي بها، مهددين بتلك العملية استمرار نظام وقف إطلاق النار، «والأنباء الأولية تشي بأن الغرض هو الانتهاء من بعض قيادات متطرفة تمتلك من المعلومات الخاصة بتورط الأمريكي المباشر في دعمها، ما لا تطيق واشنطن انكشافه، مع اقتراب نهاية هذه القيادات على يد أعداء الولايات المتحدة». تزامنت هذه الهجمات مع تصعيد جديد لكيان العدو على الحدود اللبنانية ومزارع شبعا عبر قصف بالمدمعية والقنابل الحارقة بالإضافة إلى الطائرات المسيّرة، خصوصاً بعد ظهور أخبار غير رسمية بعد عن بدء اتخاذ إجراءات لحل تنظيم «جبهة النصرة» وحكومته في إدلب...

الكيان يتلقى صفقة مدوية

مع الانتهاء من كتابة هذه المادة، انتشر خبر تدمير حزب الله لألية عسكرية صهيونية عند طريق كنة أفيغيم وقتل من فيها، كما ورد خبر عن مقتل نائب رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال أفيغ كوخافي، والمجموعة المقاومة التي أنجزت هذه الضربة هي مجموعة الشهيد حسن زيبب وياسر ضاهر، وهما الشهيدين اللذان قضيا في بلدة عقربا بالهجوم الصهيوني الأخير عليها.

في طليعة القائلين بتراجع الهيمنة الغربية...



تصريحات «جديدة» ذات آثار «صادمة» للبعض، اليوم يعلن الغرب رسمياً تراجع الدولار وعدم قدرته على الصمود في وجه التحديات الجديدة، بل ويعترف بتراجع الهيمنة الأمريكية ويقر علناً بالعالم المتعدد الأقطاب.

■ **إعداد: علاء ابو فراج - مامون علي**

أعلن مارك كارني، محافظ بنك إنجلترا المركزي في 23 تموز أثناء كلمة ألقاها أمام مؤتمر لمحافظة البنوك المركزية العالمية، بأنه يجب البدء بالتخلص من اعتماد الدولار وإيجاد بديل احتياطي جديد، مضيفاً أن الحل الأفضل هو إقامة منظومة مالية متنوعة متعددة الأقطاب، الأمر الذي يمكن تحقيقه بمساعدة التكنولوجيا المعاصرة. ورجّح أن من الممكن استخدام العملات الرقمية لهذا الغرض، ما سيقلل من تأثير الدولار على التجارة العالمية.

لم تفض سوى أيام قليلة على ذلك، حتى أعلن ماكرون في 27 تموز «نحن لا شك نعيش حالياً نهاية الهيمنة الغربية على العالم. كنا معتادين على نظام عالمي منذ القرن الثامن عشر يستند إلى هذه الهيمنة الغربية، ولا شك في أن هذه الهيمنة كانت فرنسية في القرن الثامن عشر بفضل عصر الأنوار، وفي القرن التاسع عشر كانت بريطانية بفضل الثورة الصناعية، وبصورة عقلانية كانت تلك الهيمنة أمريكية في القرن العشرين. لكن الأمور أخذت في التغير والتقلب بسبب أخطاء الغربيين في بعض الأزمات». وأضاف إن قوى جديدة تصعد، ووصف هذه القوى بأنها «تتميز بإلهامها الاقتصادي الكبير» وذكر منها الصين والهند وروسيا.

تصريح ثالث في السياق نفسه، جاء على لسان ترامب في السجال الذي بات معلناً بينه وبين البنك الفيدرالي، حيث طالب ترامب باتباع سياسة الدولار الضعيف لتحفيز التصدير، بمقابل مطالبات الفيدرالي بالحفاظ على السياسة الدولارية القائمة على الدولار القوي؛ ما يعني أن ترامب نفسه يلتقي، من حيث يدرى أو لا يدرى، مع البنك المركزي الإنجليزي في إقرارهما بتراجع الدولار وضرورة التكيف مع وضع دولي اقتصادي جديد لا يكون الدولار كعملة عالمية أساساً له...

ما الذي يجري؟

الآن، لم يعد بالإمكان التستر والتشويش على الواقع الذي يفرض نفسه؛ فهذه التصريحات لم تخلق واقعاً جديداً، بل أدركته واعترفت به أخيراً، ولها بلا شك دلالات عميقة، وأثار تترتب على «درس: ما الذي يجب فعله» الذي أعطاه مارك كارني لمحافظة البنوك المركزية في العالم.

على الرغم من إقرارنا بأن هذه التصريحات ربما تساعد الكثيرين على تصديق انتهاء الهيمنة الأمريكية لكنها ليست بتصريحات جديدة بالنسبة لحزب «الإرادة الشعبية» الذي انبثق عن «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»، بل على العكس تماماً فتراجع الهيمنة الأمريكية هو حجر الأساس في فهم «الإرادة الشعبية» للواقع وعلى هذا الأساس يضع الحزب مهامه للمستقبل، وهو الذي لم يدرك فقط بأن عالماً متعدد الأقطاب سينشأ، بل وأدرك أيضاً - وهو ما لا يجرؤ ماكرون وكارني على قوله أو حتى تخيله - أن العالم متعدد الأقطاب هذا، ما هو إلا

المرحلة الأخيرة التي تعيشها الرأسمالية. فيما يلي بعض الاقتباسات التي من صعب حصرها والتي وردت في الوثائق الرسمية «الاجتماعات الوطنية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» وافتتاحيات «قاسيون» منذ 2002:

2002

«إن الأفق التاريخي قد بدأ بالانسداد أمام الرأسمالية العالمية، وإذا كان هذا الأفق مسدوداً بالمعنى التاريخي إستراتيجياً، إلا أنه الآن قد بدأ بالانسداد بالأفق الأدنى القريب المدى، مما يعني أن توازن القوى الذي تكون خلال العقود الماضية لصالحها غير قادر على الاستمرار، بل العكس هو الصحيح، فالخيار العسكري كخيار وحيد لحل المشاكل العالمية ما هو إلا دليل إفلاس عميق وأزمة مستعصية لا حل لها، وهذا يعني أن الأفق التاريخي لحركتنا قد انفتح على المدى المنظور مما سيغير ميزان القوى بالتدريج لصالحها»

■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين - الاجتماع الوطني الأول - 2002/10/18**

2003

«...النظام الذي يجد في الحرب مخرجاً له فهو نظام يقف على أرضية الانهيار، مما يعني بدء تغير ميزان القوى لغير صالحه، أي لصالح قوى التقدم والتحرر والديمقراطية والاشتراكية، هذه العملية التي ستكون ضارية ومؤلمة ولكنها سريعة من وجهة النظر التاريخية...»

«...إذا قلنا أن النصف الثاني من القرن العشرين كان فترة شهدت مداً لقوى الرأسمالية العالمية على النطاق العالمي وبالمقابل جَزراً للحركة الثورية العالمية مع ما حملته ذلك من مختلف التعقيدات والتشوهات والتشظيحات، فإن بداية القرن الواحد والعشرين تنبئ بأننا أمام فاتحة عصر جديد، يمثل مرحلة انعطافية ستشهد انتقال المبادرة إلى أيدي القوى المعادية للرأسمالية

مع صعودها المتلاحق الذي سيؤكد انتهاء مرحلة تراجعها والجزر الذي أصاب حركتها خلال عقود عديدة...»

■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين - الاجتماع الوطني الثاني - 2003/04/25**

«... يمكننا القول بكل جرأة: إن زمن انفتاح الأفق المؤقت أمام الرأسمالية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين الذي استطاعت أن تغير فيه ميزان القوى العالمي لصالحها، قد ولى إلى غير رجعة، وأن عملية عكسية قد بدأت سيميزها تغير تدريجي سريع لميزان القوى لصالح القوى الثورية العالمية، أي إن الأزمة التي كانت تعاني منها هذه القوى هي في طور الانتهاء، وهي في حالة انتقال إلى مرحلة صعود، عليها أن تستعد لمواجهة تحقيق أكبر النتائج الممكنة على أساسها...»

■ **تقرير المؤتمر الاستثنائي للشيوعيين السوريين - 2003/12/18**

2004

«... إن الأمريكيين من ناحية منطقهم الإستراتيجي وضعوا مهمة أن تجري السيطرة الكاملة على المنطقة الممتدة إلى الحدود الأفغانية - الباكستانية حتى مضيق باب المندب، التي يحدها شمالاً البحر المتوسط إلى 2010 من أجل أن تهبط ظروف التنافس والصراع الملائم لها لاحقاً مع الصين وأوروبا وروسيا من هنا فالأجندة الأمريكية فيما يخص الشرق الأدنى والأوسط بغض النظر عن تفاصيلها وترتيباتها وإيقاعها الزمني هي أجندة ثابتة...»

■ **«ندوة وطن» تنظيم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين - من مداخلة د. فكري جميل - 2004/04/16**

2006

«...تبين آخر الدراسات والتقارير أن الإمبريالية الأمريكية مضطرة لزيادة كتلة الدولار الورقي في التداول العالمي إلى حدود غير مسبوقة، وهذا ما يزيد مخاطر الانهيار المفاجئ والكارثي للدولار وما سيتبعه من انهيارات متلاحقة في كل المجالات. وهذا يدفع الإدارة الأمريكية للجوء إلى القوة العسكرية والسيطرة الاقتصادية لفرض الثقة بالدولار وبقائه كوحدة تسعير للنقط الاقتراب المتوقع في المدى المنظور للخطر الأمريكي من حدود روسيا والصين سيضطرهما لاتخاذ مواقف أكثر جذرية من الأطماع الإمبريالية الأمريكية، وهناك بداية تمايز للدور الصيني والروسي على الساحة الدولية...»

«... يشند الصراع في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، ومثال ذلك ما يجري في منظمة التجارة الدولية وبروز قوى جديدة مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، كما بدأت بالبروز منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان «وستنضم إلى هذه المنظمة قريباً إيران والهند وباكستان»، وهذا ما سيجعل وضع الإمبريالية الأمريكية في آسيا أكثر صعوبة...»

«... لا مناص من تغيير جذري قادم في ميزان القوى بعد أن تكونت عناصر هذا التغيير على المستوى الدولي العام... نحن أمام بداية مشهد انهيار مقترح للنظام الإمبريالي العالمي الذي تمثل الإمبريالية الأمريكية طليعته دون أن يستطع أحد تقدير الأجل الزمنية لهذا الانهيار، ولكن لنقل إن هزيمة عسكرية واحدة جدية للإمبريالية الأمريكية تكفي لبروز كل مؤشرات الانهيار المتوقع...»

■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين - الاجتماع الوطني السادس - 2006/08/11**

«... ملامح الأزمة الإمبريالية الأمريكية تؤكد تبشير انهيار قادم لها في المدى المنظور،

هذا ما قلناه خلال عقدين!



ووضوح في خطاب «الإرادة الشعبية»، ويمكن هنا تجاوز السنوات الممتدة من 2013 وصولاً 2018: «...لما كان التوازن الدولي الجديد، عملية تاريخية مستمرة، فإنه من خلال عملية التراكم التي تحدث، وبعد انتقال القوى الصاعدة من حالة «الدفاع إلى الهجوم»، وطرح البدائل الواقعية، وتوفير الأدوات اللازمة للوصول إليها، سيؤدي بالضرورة إلى واقع جيوسياسي جديد في منطقنا، وإلى حالة نوعية جديدة...»

■ افتتاحية قاسيون 863: «الشرق الأوسط»
الأخر- 2018/05/20

«...الولايات المتحدة تنقسم على نفسها لأنها لا تستطيع أن تقبل خسائر تراجع هيمنتها بسهولة، وهي ستستمر بإخراج ما في جعبتها من أدوات لإعاقة السير الموضوعي للتغيرات. ولكنها عملياً تقترب من الرضوخ للتوازنات الدولية التي فرضت عدم قدرتها على لعب دورها السابق، ويتجلى هذا برفع شعار «أمريكا أولاً» وتدهور علاقاتها مع الحلفاء، وعدم قدرتها على انتشارهم. ويظهر أيضاً من لا مباليتها بمصير تمويل الناتو، ودعوتها لمناقشة سباق التسلح العالمي، حيث لم تعد الولايات المتحدة قادرة على تمويل السلاح بالمال، طالما أن هذا السلاح لن يستطيع أن يحمي هيمنتها الاقتصادية والمالية العالمية...»

■ افتتاحية قاسيون 868: «أمريكا» تخضع
للأمر الواقع- 2018/08/01

المعسكر الرأسمالي نفسه بين المركز الإمبريالي الأمريكي- الأوروبي من جهة، والقوى الرأسمالية الصاعدة «البريكس» من جهة أخرى، وصولاً إلى توازن دولي جديد انتهت فيه أحادية القطبية الأمريكية، دون أن يعني ذلك أن الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذلك الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنه استقطاب ثنائي مؤقت لن يطول العهد به حتى ينزاح باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي بين قطب الشعوب من جهة والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى، ذلك أن شعوب دول «البريكس» «مثال» وفي إطار نضالها الوطني للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في وجه الإمبريالية المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنما تدار بالتدرج ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي- اجتماعي، الأمر الذي ينسجم مع مصلحة شعوب العالم الثالث التي يندمج نضالها الوطني ضد الغرب الإمبريالي وضد الصهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي- الاجتماعي، ويدفع هذا الانسجام العميق في المصالح إلى تبلور قطب الشعوب في وجه القطب الرأسمالي، وذلك بغض النظر عن اللبوسات السياسية والدولية المختلفة التي ستكون شكلاً لهذه الثنائية الحقيقية، ثنائية «شعوب- رأسمالية...»

■ مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية -
الرؤية- 2013/09/13

«حجر الأساس ثابت»

الحديث الذي سبق، والذي يمتد منذ بداية الألفية لا يزال بطبيعة الحال حاضراً بقوة

ترامب يطالب باتباع
سياسة الدولار
الضعيف بمقابل
مطالبات الفيدرالي
بالحفاظ على
السياسة الدولار
القائمة على الدولار
القوي

بتوسيع رقعة الاشتباك مع الشعوب في قوس واسع يبدأ في باكستان ولا ينتهي في القفقاس...»

«...عام 2008 كان عام التحديات والأمال.. التحديات في مواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية ومنعهما من التقدم؛ وأمال كبيرة انفتحت بإحباطهما وإجبارهما على التراجع والانتكفاء والهزيمة النهائية، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تهرأ المنظومة الرأسمالية الكونية بأكملها. والمحصلة هي الانفتاح، الحقيقي الواقعي وليس الافتراضي، لأفق مقاومة الشعوب وانتصارها، والإنسداد، الحقيقي الواقعي وليس الافتراضي، للأفق أمام قطب الإمبريالية العالمية...»

■ افتتاحية جريدة قاسيون- 2008.. عام
التحديات والأمال- 2008/12/23

2009

«...إن اللحظة التي توقعناها وطالما انتظرناها، قد حلت أخيراً. تعلمون جميعاً أن نقطة الانطلاق في منهج تحليلنا وممارستنا منذ 2003، لحظة انطلاق اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بُنيت على أساس أن طريق الرأسمالية مسدود بشكل نهائي، وأن مرحلة التراجع التي عاشتها الحركة الثورية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين قد انتهت موضوعياً. وحينما توقعنا ذلك على أساس احتمال انفجار أزمة الرأسمالية التي كانت تدفعها مسبقاً إلى الحرب وإلى توسيع رقعة الحرب، لم يوافقنا الكثيرون في رأينا، على أساس أنه ضرب من التفاؤل الذي لا يستند إلى معطيات موضوعية كافية. والآن، بعد أن أصبحت الأزمة حقيقة واقعة، والمهم أن نتبين آفاقها وأجالاتها ونتائجها، لأن ذلك يحمل أهمية كبيرة على كل التطور العالمي والإقليمي وتطور بلادنا ذاتها.

عندما قلنا قبل ست سنوات إن أزمة عميقة قائمة، قالوا عنا إننا طوباويون، بل مجانيين! واليوم أصبح المجنون من ينكر الأزمة وتداعياتها.

عندما قلنا قبل ست سنوات إن المخرج الوحيد للرأسمالية هو الحرب وتوسيع رقعتها قالوا عنا إننا متشائمون، بل مهوكون. عندما قلنا قبل خمس سنوات، وبعد احتلال بغداد، إن الإمبريالية الأمريكية محكومة بالفشل، قالوا عنا إننا مبالغون، بل مهوون... واليوم نقول إن النظام الرأسمالي العالمي محكوم بالانهيار خلال المدى التاريخي المنظور، وليقولوا عنا ما يشاؤون...»

■ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
- الاجتماع الوطني الثامن- 2009/05/22

2013

«...التوازن الدولي الناشئ مجدداً والمعبّر عنه بالفيتو الروسي الصيني المتكرر، والذي يعكس صعود قوى دولية جديدة وانهيار سياسة القطب الأوحده المستمرة منذ 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة القطبية الثنائية المتكونة عداة الحرب العالمية الثانية، إلى جانب انفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية كل ذلك أجبر الولايات المتحدة على التراجع...»

■ حزب الإرادة الشعبية - المؤتمر الأول بعد
الترخيص- 2013/06/06

«... وفي بيت الرأسمالية الداخلي، عمقت الأزمة الرأسمالية العظمى الانقسام ضمن

الأمر الذي لن يحدث دون مواجهتها بشجاعة، وممانعتها بجرأة وحكمة، مما سيفضي إلى تغيير هائل في ميزان القوى العالمي، ودخول البشرية في عصر جديد رغم كل المظاهر المحبطة التي تطفو على السطح أحياناً.»

■ افتتاحية جريدة قاسيون- من الدفاع إلى
الهجوم المعاكس- 2006/12/04

2008

«... تتراقف هذه الأزمة الإمبريالية العميقة مع انتشار عسكري كبير لم يسبق له مثيل من الإمبريالية الأمريكية، حيث تنتزع على 575 قاعدة في العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان عرض القوى هذا يبهر البعض ويشلهم ويجعلهم يسعون للانبطاح فإن وقائع التاريخ تقول: إن انتشار كهذا هو لحظة عشية الانهيار فالإمبراطوريات العظمى سقطت وهي في ذروة قوتها [...]

[الإمبراطورية الأمريكية ستضرب جميع الأرقام القياسية بسرعة الصعود وسرعة الانهيار، وإذا كان سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 هو إيدان بانتصار الإمبراطورية الأمريكية فإن السنوات القليلة جداً القادمة ستجعلنا نشاهد منظر انهيار الإمبراطورية الأمريكية، وهذا الانهيار بتفعلاته وأبعاده سيتجاوز الحدود الجغرافية للولايات المتحدة، وسيصل إلى أقصى نقطة على الكرة الأرضية وصلت إليها الرأسمالية المتوحشة، هذا التوحش الذي هو صفة ملازمة لها وأصبح بحق مرادفاً لها...»

■ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
- الاجتماع الوطني السابع- 2008/01/11

«... الدولار، أي الاقتصاد الأمريكي قد فقد العرش الذي ترع عليه عشرات السنين بعد الحرب العالمية الثانية [...]

بأن حجم وعمق الأزمة الحالية سيكون له مفعول «الدومينو» على كل الاقتصادات المرتبطة بالدولار والاقتصاد الأمريكي، مثلها مثل متسلفي الجبال المربوطين بحبل واحد لإنقاذ بعضهم بعضاً إذا تطلب الأمر، ولكن في حال سقوط أعلامهم وأقواهم فإنه سيجرهم جميعاً معه نحو الهاوية [...]

كل طرف سيحدده حجم ارتباطه وتشابكه بالسوق الأمريكية والدولار الأمريكي، فهناك أطراف ستهوي مع طليعة المتهاولين، وهناك أطراف لن تهوي معهم لأنها غير مربوطة بتلك الطريقة بهم، ولكنها ستصاب ببعض الأضرار التي يمكن إصلاحها. بكلمة أخرى سينشأ وضع فريد من نوعه هو أن حجم ضرر أي اقتصاد وطني سيتناسب عكساً مع حجم الارتباط بالسوق الأمريكية، وكذلك السوق الرأسمالية العالمية...»

■ افتتاحية جريدة قاسيون- الدولار
المتهاوي.. دروس وعبر- 2008/03/18

«...انفجار الصراع الروسي- الأمريكي في الأزمة القفقاسية بشكل حاد، وصعود الدور الروسي إقليمياً وعالمياً في مواجهة التوسعية الأمريكية، الأمر الذي يحمل في طياته احتمال هزات روسية داخلية باتجاه تصحيح أولي للوضع الروسي الداخلي عبر تغييرات جذرية تسمح لها بفك قيودها والانطلاق للعب دور عالمي يتناسب مع حجمها الحقيقي.

ازدياد حدة التوتر في شرق آسيا، خاصة في الهند وباكستان، مع ما يحمله ذلك من دلالات خطيرة على نية الإمبريالية الأمريكية

«ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً» ... كانت هذه الكلمات قناعة راسخة، وكان تسجيل سبق بالمعنى المعرفي حاجة ملحة لا استغناء عنها، ليس لنا فحسب بل لكل القوى الثورية العالمية، وإذا كان الغرب اليوم بكل مراكز أبحاثه واستخباراته وجيوشه قد تأخر عقدين قبل أن يدرك ويعترف بما يجري فهو بلا شك قاصر معرفياً لدرجة أنه من غير اللائق شغله هذا الدور على المستوى العالمي... وقد حان الوقت لتحييه جانباً لبدء مرحلة تحول العالم إلى نظام جديد أولى خطواته عالم رأسمالي لا قطبي، وصولاً إلى عالم خالٍ من الرأسمالية تماماً.

استغلال المركز للأطراف...



مع نايك على خلفية نزاع هندوراس، وحذرت جامعة كورنيل من سلوك ذات السبيل ما لم تحل نايك المسألة.

ورغم أن نايك رفضت الإقرار بأن المبلغ الذي دفعته هو تعويضات نهاية خدمة بل هو مساعدة في تحسين حياة العمال المسرحين، فقد وافقت بالإضافة إلى المبلغ على تزويد العمال بتدريب مهني، وتغطية تمويل رعايتهم الصحية. إن الضغط الذي مارسه الطلاب الجامعيون من أكثر من مئة جامعة أثناء تظاهراتهم، والذي حمل شعاراً يلعب على وتر شعارات شركة نايك: «فقط افعلا just pay it»، كان كبيراً لدرجة دفعت نايك لحل المسألة خوفاً من تفاقمها.

وقد وصف السيد أليكس بورس، رئيس مجموعة «مناهضة ورشات استغلال العمال» في جامعة كورنيل، ما يحدث على أرض الواقع بالقول: «تلعب شركة نايك دوراً محورياً في تشكيل نظام الألبسة العالمي الذي يعمل المتعاقدون والمتعاقدون من الباطن وفقاً له. تؤلب نايك المصنع على الآخر، مما يتسبب بخلق بيئة مفرطة المنافسة، تؤدي إلى خفض الأجور وتترك مالكي المصانع بلا خيار إلا عدم احترام الحقوق الأساسية للعمال».

سلاسل القيمة- العمال العالمية

كيف نرى هذا الأمر؟ تظهر لنا البيانات الحديثة عن تكاليف العمالة بأن البلدان المشتركة بشكل أكبر في سلاسل القيمة- العمالة العالمية- الثلاثة، الأول: الصين والهند واندونيسيا- هي التي لديها أدنى تكاليف عمالة. وينطبق ذات الأمر على بقية بلدان الجنوب العالمي، وتشمل المكسيك التي شهدت انخفاضاً حاداً في تكاليف العمالة بالمقارنة بالولايات المتحدة في الفترة ما بين 1995 و2014، مما يعكس عقدين من المرونة العالية.

على التوصل لاتفاق في عام 2013 مع العمال المسرحين من مصنع كيزون الإندونيسي الذي أعلن إفلاسه في عام 2011. ورغم أن تفاصيل الاتفاق بقيت سرية، فقد تلقى العمال المسرحون 1.8 مليون دولار كتعويضات نهاية خدمة مستحقة قانونياً، بعد أن رفضت في البدء الاعتراف بأية مسؤولية.

إن الحملة التي قادها عمال كيزون في إندونيسيا وناشطو العمال وحقوقهم حول العالم، بما في ذلك «حملة الثياب النظيفة» في أوروبا وكذلك «الناس والكوكب» و«الحرب على الجشع»، تميزت بالأفعال العامة المتكررة منذ بداية عام 2012. سلم الناشطون عريضة تحوي على 50 ألف توقيع حول العالم. كما أشعل الناشطون الأوروبيون وسائل التواصل الاجتماعي، واحتلوا صفحة شركة أديداس على فيسبوك لمدة أسبوع، عبر نشرهم لآلاف التعليقات التي تطالب الشركة بتحمل مسؤوليتها. انطلقت مظاهرات من حرم الجامعات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، واستطاعت تمرير مذكرة نقابية طلابية ضد شركة أديداس. وقد أدى هذا التحرك الطلابي الهائل باثنتي عشرة جامعة أمريكية إلى قطع علاقاتها مع شركة أديداس. إنهم سابقة عالمية، فلم يسبق لأديداس أن تحملت المسؤولية، وهو ما يشير إلى القوة الهائلة لاتحاد النقابات والعمال والطلاب والمستهلكين في بوتقة عمل واحدة.

وفي مكان آخر، في الهندوراس تحديداً، اضطرّ عمالقي الثياب الرياضية الآخر، شركة نايك، أن تدفع لـ 1800 عامل خسروا وظائفهم بإفلاس مصنعهم المتعاقد من الباطن، مبلغ 1,54 مليون دولار. وافقت نايك على دفع هذا المبلغ بعد تعرضها لضغوط من عدة مجموعات نشطة، وعدة جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية. قامت جامعة وسكنسن وجامعة ماديسون بإنهاء عقودهما

يفلس موردو الشركات العالمية الكبرى في دول الأطراف نتيجة ضغط الشركات الام ويتركون عمالهم للمجهول وقد نجح الضغط على أديداس ونايك لاسترداد تعويضات للعمال

الشركة اليابانية «فاست رينيلنج» مالكة علامة الثياب «يونيكلو» هي ثاني أكبر صانع للألبسة في العالم من حيث القيمة السوقية، تالية للشركة الإسبانية «زارا». في عام 2015، شهدت أرباح يونيكلو في اليابان وحدها نمواً بمعدل 10.3%. في 2018، وارتفعت اسهم الشركة بزيادة تفوق 75% عن عام 2017. ووصلت ثروة المدير التنفيذي للشركة، تاداشي يانا، إلى 25,4 مليار دولار، ضعف ما عليه في عام 2016.

■ إنثان سواندي

تصريح وإعداد: عروة درويش

قابلاً للتنقل بشكل كبير، بحيث يمكن نقله بسرعة إلى مكان آخر متى ارتفعت تكاليف وحدة العمالة في مكان الإنتاج.

مؤخراً، وبسبب الضغط المتزايد من العمال والنقابات والمنظمات التي تدعمهم، انتهت بعض هذه القضايا، حيث موردو الشركات الفرعيون يفلسون ويتركون عمالهم مهجورين بأن تدفع الشركات متعددة الجنسيات أجور العمال المسرحين وتعويضاتهم على شكل «صناديق تمويل خيرية». وفي بعض الأحيان كانت هذه الشركات تقدم للعمال تدريباً مهنيًا أو وظائف أخرى. لكن مسألة قيام الشركات متعددة الجنسيات بتعويض العمال أو تجاهلهم «وهو الغالب» في وجه النهب، ليست هي المسألة الوحيدة التي نحتاج للانتباه إليها. فمثل هذه القضايا لا تدور في جوهرها حول ما إذا كان هناك خرق لقوانين العمالة أو لقوانين الشركات. تكشف هذه القضايا عن مشكلة أعمق: عن العلاقات الإمبريالية المعقدة التي تميز الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

الضغط يخيف الشركات

رغم أن الأمر لن يحل على هذا المستوى من الأفعال، فمن المفيد أن نأخذ مثالاً عن كيفية نجاح الضغط العمالي والتضامن معه في إخافة الشركات متعددة الجنسيات. أجبر المتظاهرون والعمال حول العالم عمالقي الرياضة العالمي، شركة أديداس،

في ذات الفترة تم تسريح ألفي عامل إندونيسي يخطون منتجات يونيكلو دون أن تدفع لهم أجورهم. أعلن رب عملهم، وهو مورد إندونيسي ليونيكلو، إفلاسه عام 2015 بعد إيقاف الشركات متعددة الجنسيات طلباتها منه تبعاً «لمسائل متعلقة بالتنوع». كما أن هذا المورد متورط بخروقات عمالية تشمل عدم دفع أجور الوقت الإضافي، ومنع وافشال الاتحاد النقابي. طلب هؤلاء العمال من يونيكلو أن تتحمل المسؤولية، وأن تدفع مبلغ 5,5 مليون دولار للأجور غير المدفوعة وتعويضات نهاية الخدمة. وافقت يونيكلو في عام 2018 على لقاء ممثلي العمال ورفضت أن تتحمل أية مسؤولية مادية. وعلى عكس المدراء والمدير التنفيذي للشركة، لم يحصل العمال على شيء. وكان الرفض مبنياً على سبب نمطي: ليس هناك ما يلزم يونيكلو قانونياً على تلبية مطالب العمال، طالما أن الخطأ هو خطأ المورد وليس خطأها.

على مر العقود الماضية، ومنذ باتت ممارسة العقود بالباطن هي السمة المميزة لسلاسل التوريد العالمية، حيث الشركات متعددة الجنسيات تتعاقد للإنتاج مع موردين من الخارج، باتت القضايا مثل التي ذكرناها شائعة على نطاق واسع. فالإنتاج المعولم المعاصر هو في نهاية الأمر مصمم ليكون

عصب حياة الرأسمالية

حدود لساعات العمل الإضافية، ومراقبة هذه الشركات التابعة في هذا الأمر، وفي غيره باستخدام طرف ثالث يراقب الموردين، ويمنحهم شهادات معيارية. المشكلة أن مطالب الشركات متعددة الجنسيات للإنتاج المرن عادة ما تجبر الموردين على أن يجبروا العمال أن يعملوا لساعات عمل أطول. إحدى الطرق لحل المشكلة هي عبر إجبار العمال على العمل بإنتاجية أكبر وذلك عبر عدة وسائل، منها: زيادة السيطرة الصارمة المباشرة على العمال في مكان العمل، وكذلك تطبيق نظام حوافز وإجراءات محددة لأداء الأفراد والمجموعات كمكافأة العمال «المنتجين» ومعاقبة الذين يفشلون في تحقيق أهداف الإنتاج.

إن إعادة تنظيم العمل المستمرة والمطبقة على مراحل الإنتاج، والهادفة إلى تلبية طلبات الزبائن متعددي الجنسيات تصبح بهذا السياق اليات مميزة ضمن سلاسل القيمة- العمالة العالمية، تسهل الاستغلال المفرط للعمال في الجنوب العالمي من قبل الشمال العالمي. الشركات متعددة الجنسيات هي من تنتفع من سياسات الإدارة التي يتخذها أرباب العمل في الورش والشركات التابعة. ينتج عن هذه الممارسات الكثير من السلبيات، على رأسها تمكين «خفض مهارات deskilling» العمل من خلال تحويل العمال إلى مجرد «منفذين مجردين» للعمل، وبالتالي، جعلهم ضعفاء بمرور الوقت.

كرات وسلاسل

بالعودة إلى قضية يونيكلو، قد يكون صحيحاً ادعاءات الشركة بأنه لا التزام قانونياً يجبرها على تغطية خسارات موردها، أو تعويض العمال المسرحين. لكن هذه الشركات هي اللاعب الذي يسيطر ويمسك بنقاط القوة ضمن السلاسل لينشكوا بداية ونهاية السلسلة، ولهذا فإن الشركة المالكة ليونيكلو هي المسؤولة بشكل مباشر عن هؤلاء العمال. ولا نتحدث هنا فقط عن تعابير من قبيل «المسؤولية الأخلاقية» أو «أخلاق العمل» أو عن إطاعة قوانين التصرف، بل نعني التحدث بمنظور يأخذ بحسبانه كامل عملية الاستغلال التي تحدث في سلاسل القيمة-العمالة العالمية والتي تسيطر فيها الشركات متعددة الجنسيات بشكل مباشر أو غير مباشر على ما يحدث في ورشات الموردين ومصانعهم، وكذلك على الكيفية التي يجب فيها على الموردين أن يديروا أعمالهم وأن يخفصوا التكاليف ويزيدوا من إنتاجية العمال.

إن العملية حيث يمكن لرأس المال في الشمال العالمي أن يمارس سيطرته على العمالة في الجنوب العالمي، تظهر خطأ الادعاء بأن سلاسل القيمة هذه تتميز بلا مركزية السلطة. فعلى العكس من هذا الادعاء، فإن هذا النظام من السلاسل والكرات هو حيث يملك رأس المال الشمالي دوماً موقع القيادة. وهو يقوم بالتالي بفرض اللامساواة لتصبح هذه الصفة هي ميزة الاقتصاد العالمي المعاصر.

ليست هذه الظاهرة حتمية الحوث، وليست مجرد حصيلية حيادية «للعولمة»، بل هي طور جديد من الإمبريالية التي يستخدمها رأس المال والدول، والأدوات له لفرضها. إنها على حد تعبير سمير أمين: «مجموعة من المطالب التي يمارسون من خلالها سيطرتهم على النظم الإنتاجية في محيط الرأسمالية العالمية». إن الإمبريالية حية ولم تنو. ربما اتخذت بضعة أشكال مختلفة، لكنها قائمة وشريرة كما هي على الدوام.



الجاهزة وتخزينها في مستودعاتهم، ليتم إرسالها إلى الزبائن متعددي الجنسيات عندما يطلبونها. ولا يقتصر الأمر على شحن هذه البضائع متى طلبها الزبون، بل كذلك على المورد أن يكون مستعداً ليتكيف مع أية زيادة أو نقصان مفاجئين في الطلبات المنقوصة في المرحلة الأولية. في الحالات التي قمت بدراستها، يقود هذا الأمر الموردين لاتباع سياسة تكيف تصل لحد 20% زيادة أو نقصاناً على أقصى طلبات زبائنهم. يخلق هذا مجموعة من المشاكل، خاصة فيما يتعلق بالتكاليف المرتفعة للتخزين «سواء البضائع المنتهية أو المواد الأولية» ومشاكل استيعاب التغييرات في عملية الإنتاج التي تخلق عادة كميات كبيرة من النفايات- سواء نفايات المنتجات أو نفايات العمل.

كيف ينفع هذا الأمر الشركات متعددة الجنسيات؟ إن هذه الشركات تستعين بالإنتاج في الخارج من أجل التخلص من التكاليف الناجمة عن الإنتاج المرن لاستيعاب متطلبات السوق المتقلبة. بهذه الطريقة لا يكون معدل أرباحها في خطر. لا تريد الشركات متعددة الجنسيات أن تضع هذا العبء على نفسها أو على الشركات التابعة لها لكونها ستضطر عندها للدفع مقابلها. وعليه تقوم بنقل هذا العبء إلى مورديها. يعطل هذا الأمر لوحده إنتاجية وفاعلية الموردين ويضطرهم في النتيجة إلى مواجهة التغييرات المتحدية ضمن إدارتهم، وكذلك إعادة تنظيم العمل، واعتماد أساليب تعوضهم عن الخسارة الناجمة عن هذا الهدر والإفراط في الإنتاج.

تعني إعادة تنظيم العمل أن استغلال العمال سيصبح أشد. تشمل إعادة تنظيم العمل عادة إستراتيجيات يمكنها إجبار العمال على زيادة إنتاجيتهم في ذات الوقت الذي تتجمد فيه أجورهم. إحدى الطرق لفعل ذلك وضع

أولاً: تضع الشركات متعددة الجنسيات شروطاً صارمة وتطلب عادة أموراً غير منطقية من مورديها التي تتعاقد معهم. ثانياً: تقود مثل هذه الشروط والمطالب إلى إعادة تنظيم العمل في مصانع الموردين بشكل يزيد الاستغلال الذي يتعرض له العمال في هذه الورش والمصانع.

السيطرة على سلاسل القيمة

الصورة العامة هي كما يلي: أن تحظى بشركة متعددة الجنسيات كأحد زبائنك هو أمر ذو هيبة بالنسبة للموردين في الجنوب العالمي، وذلك بشكل جزئي بسبب هوامش الربح الجيدة والكميات المستقرة. لكن السبب الرئيس هو أن الأمر يجعل المورد في وضع «شخصيات مهمة»، الأمر الذي يعدهم بصفقات عمل أفضل وطلبات كبيرة مكررة. وعليه، فالكثير من الموردين هم أكثر من راغبين بتلبية طلبات الشركات متعددة الجنسيات، حتى لو كانت هذه الطلبات غير منطقية عادة وتقود إلى صعوبات مستمرة في عملية الإنتاج.

لا يتم إلقاء هذه الطلبات بطريق التهديد المباشر «رغم وجوده أيضاً» بل من خلال فرض «الترشيد المنهجي systemic rationalization» و «الإنتاج المرن flexible production» - وهي إستراتيجيات شركانية بدأت في السبعينات والثمانينات، ويتم الحفاظ عليها بشكل مستمر من خلال تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وتهدف إلى خلق عمليات إنتاج وإدارة وتوزيع ذات سمات مرونة عالية.

كمثال، تبعاً لفرض سياسة «التسليم عند الطلب» من قبل الشركات متعددة الجنسيات، يتم الضغط على الموردين لتطبيق ما يسمى «سياسة التخزين». بمعنى أنه من الضروري أن يقوم هؤلاء الموردون بإعداد سلهم

يعني هذا بأن الأجور المنخفضة ليست وحيدة في هذه البلدان، بل أيضاً بأن الإنتاجية مرتفعة. ينتج هذا هوامش ربح أعلى لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تتركز إدارتها عادة في ثلاثي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. إن العملية برمتها هي إحدى عمليات تكديس الثروة في هذه البلدان الشمالية، وذلك عبر صيغ «التبادل اللامتكافئ» الذي يشمل «الاستيلاء على القيمة».

لكن كيف ترتبط هذه الأعمال الكلية- التي تبدو اقتصادية مجردة- بالبوئس العالمي للعمال ومنهم الإندونيسيون الذين يخيطون ملابس يونيكلو؟ إن سلاسل القيمة- العمالة العالمية تقود إلى آليات للإنتاج تنفع الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على هذه السلاسل بيد حديدية، وذلك بشكل رئيس من خلال إدارة عمالهم- العملية التي يقوم بها غالباً الموردون الذين ترتبط معهم الشركات متعددة الجنسيات بعقود فرعية. لكن وعلى عكس الاعتقاد السائد من أن الشركات متعددة الجنسيات ليست مسؤولة بشكل مباشر بل هي مسؤولية متعاقدية الباطن، فإن هذه الشركات العملاقة المنتشرة في جميع أنحاء العالم هي في واقع الحال أطراف فاعلة في استغلال هؤلاء العمال، رغم أن اشتراكهم بهذا يكون عادة مخفياً وراء سلسلة من العمليات التي ينظر إليها على أنها «الأعمال المستمرة على حالها» والتي يتم تصنيفها عادة «كممارسات أعمال عادلة» وفق المعايير الدولية.

بالنسبة للمثال الذي لدينا عن المورد الإندونيسي الذي يعمل لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وينتج بضائع استهلاكية سريعة الحركة، فمن الجلي أن هناك عدة آليات سيطرة تحدث ضمن سلاسل القيمة- العمالة العالمية، وهي عادة ما تكون على مستويين.

يرتبط عمال
الأطراف منخفضو
الأجور فيما يسمى
سلاسل القيمة
العمالة ليعملوا
لدى وكالات
الشركات بظروف
عمل قاسية بشكل
ممنهج

الكساد العظيم في الأدب الأمريكي



وثق الأدب الأمريكي كيف طحنت أزمة 1929 طبقة العمال، وكتب الأدباء يوميات حياة العمال في فترة الكساد العظيم، الفترة التي وصفها جون ستاينبيك بعلامة العار على جبين الجشعين.

■ لؤي محمد

جون ستاينبيك

من أشهر أدباء القرن العشرين في الأدب الأمريكي. اشتهر بقصصه حول الحرب العالمية الثانية، ورواياته حول الطبقة العاملة الأمريكية.

ولد جون ستاينبيك إرنست جونيور في 27 شباط 1902، في سالياناس، كاليفورنيا، لأسرة فقيرة، الأمر الذي انعكس لاحقاً على الطابع الذي غلب على مؤلفاته، وعلى رأسها عناقيد الغضب 1939. وكان يحب موطنه في وادي سالياناس في كاليفورنيا، والذي ذكره مراراً لاحقاً في كتاباته.

كانت المرة الأولى التي عزم فيها ستاينبيك أن يصبح كاتباً وهو في 14 من عمره. في كثير من الأحيان حبس نفسه في غرفة نومه لكتابة القصائد والقصص. في عام 1919، التحق ستاينبيك بجامعة ستانفورد في خطوة تعكس رغبة والديه لا رغبته، الأمر الذي ظهر جلياً في السنوات الستة التي قضاها في الجامعة، حيث كان متخبط النتائج إلى أن رسب نهائياً عام 1925 ليتترك الجامعة بدون شهادة.

بعد مغادرته لجامعة ستانفورد، حاول ستاينبيك العمل ككاتب حر. انتقل بعدها لفترة وجيزة للعمل في نيويورك، بداية في البناء ثم مراسلاً في صحيفة، ليعود بعدها إلى كاليفورنيا، حيث عمل كحارس مبنى بالقرب من بحيرة تاهو. في تلك الفترة كتب ستاينبيك روايته الأولى، كأس من ذهب 1929، كما والتقى وتزوج من زوجته الأولى، كارول هينينغ.

على مدى العقد التالي، معتمداً على راتبه المتواضع إضافة إلى دعم زوجته كارول، ركز ستاينبيك جهوده في الكتابة. ليصدر رواية مراعي الفردوس عام 1932، والبحث عن إله مجهول في العالم التالي، ولم يكتب له النجاح. كانت رواية شقة تورتيلا 1935، التي كتبها بحس الفكاهة، وتحدث فيها عن الحياة في منطقة مونتيري، أولى رواياته التي حققت نجاحاً باهراً. استخدم ستاينبيك لاحقاً أسلوباً أكثر جدية في رواياته معركة مشكوك بها 1936، فتران ورجال 1937 والوادي الطويل 1938، وهي مجموعة من القصص القصيرة.

عناقيد الغضب

أشهر روايات ستاينبيك على الإطلاق، عناقيد الغضب، نشرت في عام 1939. وتحكي قصة عائلة بائسة من أوكلاهوما وسعيها لإقامة حياة جديدة في ولاية كاليفورنيا في ذروة الكساد العظيم، صور الكتاب الغضب والقلق الذي طال المواطن الأمريكي خلال تلك الفترة.

في ذروة شعبيتها، بيعت حوالي 10 آلاف نسخة من رواية عناقيد الغضب أسبوعياً، العمل الذي حاز ستاينبيك بفضلها على جائزة بوليتزر عام 1940. وبعد النجاح الكبير الذي حققه من خلال عناقيد الغضب، عمل جون ستاينبيك كمراسل حربي لصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون خلال الحرب العالمية الثانية. سافر إلى المكسيك في مغامرة بحرية برفقة صديقه إدوارد ريكنيس، المتخصص في علم الأحياء البحرية. ونشروا بعد رحلاتهم كتاب بحر كورتس 1941، الذي يصف الحياة البحرية في خليج كاليفورنيا.

استمر ستاينبيك في الكتابة خلال السنوات الأخيرة من حياته، ليضيف إلى رصيده مجموعة روايات، منها:

شارع السرددين المقلب 1945، والاحتراق المساطع 1950، شتاء المسخط 1961 ورحلات مع تشارلي في البحث عن أمريكا 1962. وتوفي بمرض القلب عام 1968.

شارع السرددين المقلب

شارع السرددين المقلب، رواية للكاتب لجون ستاينبيك صدرت عام 1945. يصف الكاتب فيها حياة ومعاناة العمال في معامل تغليب السرددين في مدينة مونتيري في ولاية كاليفورنيا. عرضت الرواية ك فيلم عام 1982 وعلى المسرح عام 1995.

الرواية مبنية على فرضية بسيطة، عندما يحاول ماك وأصدقائه أن يفعلوا شيئاً لطيفاً لصديقهم دوك، والذي كان لطيفاً معهم من دون طلب الشكر أو رد الجميل. يريد ماك الوصول إلى فكرة أنه ينبغي أن رد الشكر والعرفان إلى الجمعية، والدخول إلى الجمعية قبل نفاذ وقت والتسجيل بها. لسوء الحظ تستخدم الأمور وتصبح بلا سيطرة أو إدارة، ويصل الخراب إلى بيته ومختبره ومزاجه أيضاً. يبذل دوك جهده لإصلاح التخریب وإعادة الأمر إلى شكله السابق، ثم يقرر ماك والآخرين الذهاب إلى جمعية أخرى كي لا يبقوا عاطلين عن العمل.

سراب الحلم الأمريكي تصور رواياته الحياة الطبقة العاملة وشرائح المعدين والمهمشين، الذي يعدّ الكاتب واحداً منهم، فقد ولد في سالياناس وفي شبابه عايش الطبقات المطحونة وعانى الظلم الطبقي الذي ميز المجتمع الأمريكي، حيث عمل سائساً في حظيرة للدواب فترة، ثم قاططاً للفواكه في إحدى المزارع، ثم عاملاً لبناء المنازل، مما أعطاه القدرة على وصف حياة الفلاح بواقعية.

كما تفضح أعماله جبروت القحط وسراب الحلم الأمريكي الذي ضرب

آلفاً بل ملايين من المواطنين داخل وخارج أمريكا، عن مأساة ملايين الأمريكيين الذين دُمّرت حياتهم خلال كارثة الكساد الاقتصادي الكبير التي ضربت الولايات المتحدة عام 1929، والكساد العظيم الذي داهمها في الثلاثينات. وقال ستاينبيك خلال كتابته لإحدى الروايات والتحضير لها: «أريد أن أضع علامة عار على جبين الأوباش الجشعين والمسؤولين عن هذا، أي الكساد العظيم.

العمال يقطفون التفاح

الفيلم الروائي «In Dubious Battle» من بطولة وإخراج جيمس فرانكو عام 2016، وهو فيلم مستوحى من رواية تحمل الاسم نفسه للكاتب لجون ستاينبيك.

يتحدث الفيلم عن حياة العمال الزراعيين في ولاية كاليفورنيا الذين عملوا بشكل موسمي في جني القطن وقطف التفاح وغيرها من الأعمال. ولم يحصلوا سوى على دولار واحد في اليوم لا يكفي ثمن وجبتي طعام. ويصور أحداث إضراب العمال الزراعيين في مزارع التفاح التي كانت شرارة أطلقت موجة من آلاف الإضرابات العمالية في الولايات المتحدة.

جاء في نهاية الفيلم: شارك مليون ونصف مليون عامل أمريكي في أكثر من 2000 إضراب على امتداد الولايات المتحدة سنة 1934، قُتل وأصيب كثيرون واعتقل الآلاف، وأجبرت الإضرابات الكونغرس الأمريكي على إصدار قانون واغنر عام 1935، ونص القانون على حق الطبقة العاملة الأمريكية في تنظيم النقابات والاجتماعات وحق الإضراب عن العمل. كما انتزعت الإضرابات قانون معايير العمل العادلة عام 1938 الذي أقر لأول مرة الحد الأدنى للأجور، وبذل العمل الإضافي، وحدد ساعات العمل الأسبوعية بـ 40 ساعة عمل

شارك مليون ونصف مليون عامل أمريكي في أكثر من 2000 إضراب على امتداد الولايات المتحدة سنة 1934، قُتل وأصيب كثيرون واعتقل الآلاف.

الصين بين الجيلين الرابع والخامس



أظهرت أحدث إحصاءات وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، أن عدد مستخدمي شبكة الجيل الرابع في الصين نما إلى 1,24 مليار بنهاية تموز 2019.

■ قاسيون

وذكرت الوزارة، أن عدد مستخدمي شبكة الجيل الرابع في الصين مكل 78,2% من إجمالي عدد مستخدمي الهواتف المحمولة، بزيادة 3,8 نقطة مئوية عن نهاية العام الماضي. من جهة أخرى، قامت روبوتات تحكم بها أطباء من مكان بعيد باستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس اللاسلكية، بإكمال أجزاء رئيسية لـ 3 جراحات متزامنة للعظام. وتعد هذه العملية الكاملة، التي تمت تحت مراقبة متخصصين في مستشفى في بكين، المرة الأولى التي يتم فيها إجراء 3 عمليات عن بعد في الوقت نفسه، حسبما أفادت صحيفة تشاينا ديلي.

أجريت الجراحات في مقاطعة خبي وبلدية تيانجين ومنطقة شينجيانغ الـويغورية الذاتية الحكم، حيث نقلت الصور الحية إلى فريق طبي في مستشفى جيشويتان ببكين لتنفيذ الروبوتات وأوامر البرمجة المسبقة للفريق. وصممت الروبوتات لتنفيذ

العديد من المهام، غير أن بعض المهام الأخرى لا زال يتعين على الأطباء القيام بها، مثل: زراعة الأجهزة في داخل العظام.

وقال تيان وي رئيس المستشفى في بكين وقائد الفريق: إن مزج تكنولوجيا الجيل الخامس مع روبوتات الجراحة تقدم تكنولوجيا ضخمة، سيساعدنا على مشاركة مهاراتنا الطبية مع المزيد من المرضى في مناطق نائية. وأضاف تيان قائلاً: يمكن للناس في جميع أنحاء المجتمع الحصول على أفضل الموارد

قيمة الاستثمار الأولي للقاعدة 800 مليون يوان «حوالي 113 مليون دولار أمريكي»، وسيتم بناؤها على مساحة 1,5 مليون متر مربع، حيث من المتوقع أن يتم تشغيلها في كانون الأول القادم.

وقالت الصحيفة: إن قاعدة الإنتاج ستشجع تطوير مواد الاتصال المتطورة وتسهل بناء شبكات ومحطات الجيل الخامس، التي ستشهد نمواً كبيراً في عامين أو ثلاثة وفقاً للصحيفة.

الطبية. وفي المستقبل، سيصبح استخدام الروبوتات والجيل الخامس أمراً شائعاً، وسيصير المجتمع الطبي أكثر ذكاءً.

كما بدأت الصين إنشاء قاعدة إنتاج جديدة للصفايح اللينة المكسوة بالنحاس، في جيانغين بمقاطعة جيانغسو شرقي الصين، وتعد تلك الصفايح من المكونات الرئيسية لبناء المحطات القاعدية لتكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس، حسبما ذكرت صحيفة العلوم والتكنولوجيا اليومية. وستبلغ

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



ارتبط اسم ثانوية التجهيز في دمشق «جودت الهاشمي حالياً» بنضال الطلاب ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الجلاء. كما ارتبط اسمها بالنضال الوطني والطبقي من أجل حقوق الطلبة والحريات الديمقراطية والطلابية ضد الاستبداد. في الصورة تظاهرة طلاب وأساتذة التجهيز ضد الاستعمار الفرنسي خلال مرورهم من محلة الدرويشية أثناء معارك الجلاء 1945.



فيلم المصير المشترك

بدأ عرض فيلم «المصير المشترك» في قاعات السينما الصينية كأول فيلم في العالم حول «الحزام والطريق». ومن القصص التي يحكيها: خروج الفتاة الإفريقية جريس من قرية صغيرة عن طريق السكك الحديدية التي شاركت الصين في بنائها؛ زيارة سانتوس، الحرفي الإسباني في صناعة الورق، إلى أنهوي موطن الورق؛ وتوجه سائق الشاحنة وو بينغ هوا من قوانغتشو إلى كازاخستان لإرسال البضائع والأمل أيضاً. وقطعت عملية التصوير مسافة تبلغ 300 ألف كيلومتر عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وعكس أيضاً المصير المشترك بين الصين والعالم من خلال منظور الناس العاديين.



استعادة آثار عراقية

أكدت وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية أنها ستستعيد من بريطانيا 154 قطعة أثرية تعود لحقبات مختلفة من حضارة وادي الرافدين. وتعرضت الآثار العراقية بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003 لأضرار في التاريخ لآثار الحضارات المختلفة في بلاد الرافدين. وتم تهريب العديد منها خارج البلاد من قبل عصابات متخصصة، وتقوم السلطات العراقية بحملات لاسترجاع القطع الأثرية المسروقة، سواء الموجودة خارج البلاد أم داخلها، وتكثفت من استعادة مئات القطع المسروقة وتواصل جهودها في هذا المجال. كما تعرضت آثار العراق للسرقة لأول مرة أثناء الغزو الأمريكي عام 1991.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 1/09/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

ضيق هامش الإيديولوجية الرجعية على خط الجبهة الأمامية



يعمل كقنبلة دخانية هو تعميم الفكر المسيطر لفكرة: وهمية العالم الواقعي، إلى حدّ تكران هذا العالم والإنسان معاً «تكران للآزمة» أو عجز الإنسان فيه عن التغيير «تيارات علمية وفلسفية وإعلامية سينمائية تروج لمقولات فلسفية أبرز دلائلها فيلم «المصفوفة»- Matrix» كدلالة على «كذبة» العالم الذي نعيش فيه، والمدارس النفسية التي تلغي وجود الوعي وحرية الإرادة (مثلاً). يبدو أننا لن نقدر على تعداد معانٍ رئيسية أخرى، وإلى هذا الحد ضاق هامش المناورة الإيديولوجية لدى الفكر المسيطر عالمياً.

التشوه في التيارات الجذرية

على مقلب العامل الذاتي ضمن الأحزاب الثورية، فإن عقود الليبرالية وثقافتها، إلى جانب ظروف الطبقة العاملة الحديثة المشتتة نسبياً وعلاقات الإنتاج المعقدة، كانت كفيلة بتشكيل عوامل انحراف كبيرة في التنظيمات الثورية التاريخية، وهو ما عزّز ما وصفه إنجلز بالتيار التحريفي بلبوس ماركسي غالباً. وإذا أضفنا لذلك عمق الأزمة وحدتها، وغياب العمل السياسي المنظم وفكره، كل ذلك عزّز من اندفاع تيارات صيبانية مراهقة، أو فوضوية مغامرة لتكون هي السمة الأبرز اليوم للتيار التحريفي.

هذه التيارات المعيقة لولادة الجديد، إن أرادت أم لا، تلتقي في أرض المعركة بشكل كبير وتتعاون وتتخادع لسبب ملموس، هو ترابط المهام والقضايا عملياً وعالمياً في لحظة اشتداد الأزمة وتعمقها، على جبهة النار الإيديولوجية الأمامية التي ينتقل فيها العدو للدفاع والتراجع.

مثلاً هناك صعوبة اليوم للكلام عن تيار إصلاحي سياسي قابل للحياة. فالفرز الشديد بين القوى على أساس المهام المطروحة ضيق هامش المناورة والتذبذب السياسيين «هذا ما جعل من أغلب القوى الليبرالية ومنها ما هو محسوب على اليسار والشيوعيين، أن تصير في موقع الخيانة الوطنية والتموضع إلى جانب الفاشية مثلاً». وضمن هذه الشروط أصبح الصراع الإيديولوجي أمام خيارات ضيقة للغاية، ويدور حول معانٍ تكاد تكون معدودة على أصابع اليد الواحدة.

المعاني المتصارعة في المجال الفكري

هذه المعاني المحدودة قلنا: إنها نتيجة خط التمايز التاريخي اليوم بين الجديد والقديم وشروط الواقع. وأول المعاني هو في تشويه الصراع العالمي وشيطة القوى الصاعدة، بتوصيفها كـ «إمبرياليات جديدة» في بداية الأمر، ومن ثم تشويه دورها السياسي. حيث إن هذه القوى هي بالعكس ممثلة لعالم جديد يخلّ بالبنية الإمبريالية ويفتح أفق استبدال الرأسمالية موضوعياً، إذا ما اعتبرنا أن بقاء العلاقات الرأسمالية هي عامل تفكيكي وتدهيمي وتدميري للبشرية والطبيعة المعنى الثاني: هو في تشويه البديل الاشتراكي وفكره الماركسي «اللينيني» وموروثه التاريخي، كونه هو النقيض الضروري القادر على استبدال النظام العلاقات المأزوم والدممر عالمياً. كون التعطيم حول الماركسية ليس خياراً اليوم كما كان منذ قرن ونصف القرن، فالماركسية أثبتت حضورها التاريخي سابقاً بالرغم من تراجعها اللاحق. وهناك معنى آخر

**تنهار السردية
الليبرالية
وتضيق هامش
المناورة
الإيديولوجية
أمام الخيارات
الضيقة للبدائل
الإصلاحية للفكر
المسيطر عالمياً
مزيج المكان
للبدل**

والفوضوية مثلاً. ولكن ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين بدأ تراجع التيار الجذري سياسياً في العالم، ومعه بدأت الماركسية تتراجع إلى حين غيابها عن مشهد الوعي طوال عدة عقود، وتحديداً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وسيادة النمط الليبرالي وثقافته وقيمه محمولاً على ممارسة فردية ضيقة، حملت تدمير مفاهيم العمل السياسي الحزبي والجماعي، فوقتها ركن الملايين مؤقتاً إلى عالمهم «الرأسمالي» سعيًا «للسعادة». والماركسية تراجعت في المقابل ضمن الأحزاب الماركسية نفسها، وغابت كتب «الجدلية» عن الرفوف. ورافق ذلك كله استمرار للحملة بشكل مبطن ضد التجربة السوفييتية، الصاعدة تحديداً.

ماذا اليوم؟

لا يمكن أن نحدد إحداثيات الصراع الإيديولوجي إلا من خلال تحديد خط التمايز والتناقض وحدته في البنية الإمبريالية وعلاقاتها بين ما صار يجب أن يخلي الساحة التاريخية، وبين ما هو ضروري أن يولد من علاقات وقوى من جهة أخرى. والتناقض اليوم في حدّته هو في العمق والاتساع ما يجعل النظام الرأسمالي ككل مطروحاً تغييره عالمياً، بعد الترابط والتأثير المتبادل الشديد الحاصل في العقود الماضية بين المجتمعات. ومعه انهيار السردية الليبرالية كسردية أخيرة متاحة لعالم ممكن في ظل الرأسمالية. والانهيار في مجمل مستويات الحياة الطبيعية والاجتماعية يضيق هامش الإيديولوجي لدى القوى المسيطرة بشكل كبير. وهذا له انعكاسه على الأدوات التاريخية التعموية نفسها. لهذا

في المادة السابقة، كنّا قد ذكرنا أن صراع الوعي والإيديولوجية يشكل مستوى مهماً من عملية التغيير. وبأن شروط هذا الصراع متحولة مع تحول شروط الصراع الاجتماعي. والتحول مرتبط بوظيفة الفكر السائد بالتعبئة عن الواقع وعملياته وتشويه الوعي. التعبئة هي محاولة فكر القوى المسيطرة عالمياً أن يفرض نظريته الخاصة عن العالم لكي تصبح هي المهيمنة، فتتأبد علاقات النهب عبر سرديّة محددة عن نمط الحياة التي تعيد إنتاج نفسها في أذهان الناس. ولكن عندما تهتز قدرة هذا الفكر على تقديم نموذج عن الحياة، فهو يعمد إلى مواجهة النموذج النقيض حسب وجوده. ولكن ما هي حدود الصراع الإيديولوجي اليوم على ضوء الأزمة العميقة للرأسمالية وجديدها التاريخي؟

■ محمد المعوش

بين التقدم والتراجع

يقول فريديريك إنجلز: إنه قبل أن تتحول الماركسية إلى قوى سياسية وشعبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جوبهت بالتجاهل والتعظيم، ولكن بعد أن ثبتت قدراتها عبر تيار مؤثر لم يعد من الممكن تجاهلها، وأصبح لزاماً على الفكر المسيطر تشويهها، فقتبنت العديد من القوى الماركسية شكلاً لتمارس التحريف ضمنياً. واستمر الصراع بين التيارات التحريفية والتيارات التي التزمت بالماركسية ومنهجها وطورها بشكل حاد طوال النصف الثاني من القرن العشرين، في الاتحاد السوفييتي بشكل بارز بين اللينينية وأعدائها وأبرزهم التروتسكية. وفي أوروبا بين التيار الجذري وبين الإصلاحية